المعايير النصية في القرآن الكريم

تأليف الدكتور
أحمد محمد عبد الراضي
أستاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
2011هـ1432
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد - القاهرة
25938411-25922620 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضى ، احمد محمد
المعايير النصية فى القران الكريم / تاليف : احمد محمد عبد الراضى
ط1- القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2010
168 ص ، 24 سم
تدمك : 978-977-341-508-2
1- القران ، مباحث عامة
ا- العنوان

ديوى:229

رقم الايداع: 23854

بسم الله الرحمن الرحيم

« الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ - إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » يوسف: (١، ٢)

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى النبعين اللذين نبضـا

إلى البدريـن اللذيـن أفــلا

إلى النهريـــن اللذيـــن غيضـــا

إلى رَوْحي أمي وأبي أهدي ثواب هذا العمل الذي أبتغي به وجه الله تعالى، سائلا ربي – عز وجل أن يتغمدهما بعظيم عفوه وواسع رحمته وأن يدخلهما فسيح جنته، وأن يجزيهما عني خير الجزاء .

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

تقـــديـــم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن النص القرآني لا ينفد عطاؤه على مدى الدهر لمن يتأمل فيه من جوانبه المختلفة، وهو معين لا ينضب للدراسات العربية والإسلامية قديما وحديثا، وكل دارس للنص القرآني لا بد أن يجد فيه بغيته وتلبية حاجاته.

وإذا كان علم النص من العلوم الحديثة التي تداولها علماء الغرب والشرق، فإن تراثنا العربي ليس منبت الصلة عن هذا العلم، بل أجال القدماء النظر في النصوص العربية الفصيحة، وتناولوها بالتحليل من شتى زواياها.

وقد أصدرت منذ سنوات قليلة كتابا حاولت فيه تأصيل علم النص والرجوع به إلى جذوره الضاربة في أعماق الفكر العربي، وأسميته (نحو النص بين الأصالة والحداثة)، وقد قامت بنشره مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، غير أني أحسست أنني لم أعط الجانب التطبيقي حقه من الدراسة، ولذا جاء هذا الكتاب ، وهو : (المعايير النصية في القرآن الكريم) ملبيا لإشباع هذه الرغبة في تطبيق المعايير النصية التي جعلها علماء النص معيارا ومقياسا لمفهوم نحو النص، وأن النص لا يعد نصا إلا اشتمل على هذه

المعايير.

ولا شك أن أفضل نص عربي وأرقاه وأصلحه لتطبيق هذه المعايير هو القرآن الكريم، ومن ثم حاولت أن أبرز القيم اللغوية والتعبيرية لهذه المعايير من خلال النص القرآني.

وقد أتى هذا الكتاب في سبعة فصول، تناولت في الفصل الأول التضام في القرآن الكريم، وأبرزت قيمة الكلمة دلاليا وبلاغيا وجماليا من خلال التركيب وتتابع الجمل، كما بينت أن الكلمة العربية لا تتضح قيمتها الجمالية في حد ذاتها أي بمعزل عن التركيب والسياق، ولكن تتضح مزيتها من خلال العلاقة الدلالية والوظيفية بينها وبين جاراتها.

وتناولت في الفصل الثاني الربط الموضوعي في القرآن الكريم، فأبرزت العلاقات الدلالية بين الآيات والسور، ومدى ترابطها وانسجامها في إطار موضوعي متماسك مما جعل علماء العربية يجزمون بأن القرآن الكريم كالكلمة الواحدة، وهنا تعرضت لعلم المناسبات وما ألف فيه من مصنفات.

وتناولت في الفصل الثالث ظاهرة الحذف في القرآن الكريم، ومدى دورها في تماسك النص القرآني؛ وبينت أن تقدير المحذوف لدليل مقالي أو مقامي لا يتم المعنى إلا به، كما أوضحت مظاهر الحذف وأنماطه ودلالاته ومستوياته.

وتناولت في الفصل الرابع الإحالة ودورها في تماسك النص القرآني، وقد استعملت مصطلح علماء النص المحدثين لأنه أعم ، حيث يشمل الإحالة الضميرية والإشارية والموصولية، كما أوضحت

كيفية الربط بها ودلالاتها.

وتناولت في الفصل الخامس ظاهرة التكرار وأثرها في تماسك النص القرآني ، وبينت مظاهر التكرار في القرآن وأنماطه ودلالاته .

وتناولت في الفصل السادس التناص في القرآن الكريم، وأوضحت مفهوميه الأدبي والنصي، وطبقت ذلك على النص القرآني.

وتناولت في الفصل السابع السياق القرآني، أو المقام، وأوضحت مدى دوره في فهم النص والكشف عن المراد منه، كما أوضحت أنواعه، ومظاهره، وهنا تعرضت لأسباب النزول؛ إذ لا يتضح المراد من الآية أو السورة إلا بالوقوف على هذه الأسباب.

ثم أتبعت هذه الفصول السبعة بموجز لأهم النتائج.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الفصول بحوث قد نشرت في دوريات مختلفة ، ولكنني حاولت تنقيحها وتهذيبها وإخراجها في صورة تتلاءم مع سائر الموضوعات.

وبعد، فأرجو أن أكون وفقت إلى حد ما في توضيح هذه القضايا اللغوية ومناقشتها، وإخراجها في أسلوب لائق بها.

غير أن هذه القضايا لا تزال في حاجة إلى مزيد من التوضيح والمعالجة، حيث لا يستطيع الدارس أن يشبع نهمه العلمي إلا بمزيد ومزيد من مثل هذه الدراسات الشيقة، ولا أدعي أنني بهذه الدراسة قد لبيت حاجة المتلقي تلبية تامة، ولكن أرجو أن أكون قد لبيت بعض حاجته.

كما أنني لا أدعي بلوغ هذه الدراسة إلى حد الكمال، إذ لا كمال إلا لله وحده، ولكن حسبي ما بذلته من جهد وما قدمته من اجتهاد.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، كما أسأله تعالى أن يتجاوز لي عما وقعت فيه من زلات وهفوات.

((ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا))

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أحمد محمد عبد الراضي

٢٧ من ي القعدة ١٤٣٢هـ

٤ من نوفمبر ٢٠١٠م

تمهيد

إذا كان علماء النص لا يعدون النص نصا إلا إذا توافرت فيه معايير سبعة، وهي: السبك، أي: الربط الرصفي، والحبك، أي: الربط المضموني أو الدلالي، والقصد، والمقبولية، والمقامية، والإعلامية، والتناص – فإن القرآن الكريم هو الأجدر بأن يكون نصا لغويا متكاملا توافرت فيه جميع شروط النصية، ولم يغفل المتصلون بالقرآن الكريم قديما وحديثا عن هذه المعايير، حيث أدركوها حق الإدراك، وأبرزوها عن طريق التحليل النصي الدقيق، وإن اختلفت عباراتهم، ومصطلحاتهم إلى حد ما عن عبارات المحدثين.

وكان المفسرون للقرآن الكريم والذين تناولوا علومه، والذين درسوا إعجازه، والبلاغيون، وعلماء أصول الفقه، ومعظم هؤلاء من النحاة أكثر الناس فهما وتحليلا للنص القرآني، وإذا كان كل فريق من هؤلاء المتصلين بالقرآن الكريم يختلف عن الآخر في منهجه وطريقة تحليله للنص القرآني، فإنهم يتفقون في النهاية على إبراز وجوه الإعجاز فيه ، ومنها الوجوه اللغوية، وقد ذكر الباقلاني أن وجوه إعجاز القرآن ثلاثة:

أحدها- أنه يتضمن الإخبار عن الغيوب.

والثاني- أنه كان معلوما في حال النبي ﷺ أنه كان أميا لا يكتب ولا يحسن أن يقرأ.

والثالث- أنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه.

ثم ذكر أن الذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه: منها ما يرجع إلى الجملة، و ذلك أن نظم القرآن، على تصرف وجوهه، وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد.

فهذا إذا تأمله المتأمل تبين – بخروجه عن أصناف كلامهم وأساليب خطابهم - أنه خارج عن العادة، وأنه معجز، وهذه خصوصية ترجع إلى جملة القرآن، وتميز حاصل في جميعه[1].

« ومع تعدد جوانب الإعجاز فيه، فإن الإعجاز اللغوي يأتي في مقدمة هذه الجوانب، ويكون أولاها بالاهتمام، وليس هذا مجرد تقليد لرأي الجمهرة من اللغويين وأئمة التفسير، وإنما يأتي انطلاقا من مفهوم التحدي الذي رفعه القرآن في معرض الإعجاز، فهو من حيث تحدي العرب تحداهم لغويا ضرورة أنهم لم يكونوا أهل علوم، أو دعاة فكر وتجريب، وإنما كانوا أهل لسن مقاويل، فإعجازه إعجاز لغوي بالدرجة الأولى، وحقائقه العلمية التي عدت مظهرا للإعجاز العلمي هي في الحقيقة وجه للإعجاز اللغوي ترى منه الكلمة وقد وضعت وضعا ربانيا خاصا جعلها تلائم العقل في كل أطواره، فيفهم منها العربي في عصر المبعث معنى الإعجاز، ويفهم منها العصري معنى آخر ، فتتعدد جوانبه ويتنوع عطاؤه، ويتسع لكل فكر في كل عصر، فيجد فيه كل ذي موهبة وجها

([1]) إعجاز القرآن ص٤٨ – ٥٢.

للإعجاز »[1].

ومن ثم لا ينبغي أن ينظر أحد إلى القرآن الكريم على أنه تراث لغوي تتناقله الأجيال دون أن يتمثلوا لغته ويحتذوها ويقتدوا بها في أنماط حديثهم وكتابتهم، بل هو نص حي يعيش بيننا تكفل الله – عز وجل – بحفظه، فيجب علينا أن نتخذه معينا لا ينضب للدراسات اللغوية والدينية، فعطاؤه موصول وممتد لا ينفد، ولغته حية نابضة تمد لغتنا الفصحى التي نستعملها وتجري على ألسنتنا وأقلامنا بكل أسباب الثراء والخصوصية رغم أنف الذين يريدون أن يجعلوا القرآن الكريم مجرد نص ديني تاريخي يتعبد به عاذلين لغته وأنماطه التركيبية عن لغتنا الفصحى المعاصرة، فهذا أمر لم يقل به ولن يقول به غيور على لغته ودينه.

« على أن قارىء القرآن المتدبر له يلمس بيسر هذه الجوانب المتعددة من مظاهر إعجازه اللغوي: إعجاز في موقع الكلمة من السياق، وهيئتها في الاشتقاق، وبنائها في التصريف، وحركتها في الإعراب، وجرسها في الصوت، وظلالها في الخيال، ووحيها في البيان، وإعجاز في الإحكام يجعل التضاد توافقا، والتباين تجانسا، والتنافر تجاذبا، والترادف آحادا، والتكرار أصالة، والحذف ذكرا وإبانة»[2].

وإذا كان القرآن الكريم خطاب الله – عز وجل – لخلقه عن طريق رسله فلا بد أن يخاطبهم بما يفهمونه، ولا بد أن يحقق الغرض الذي من أجله أنزل، ومن هنا كانت التداولية التي دعا

---

(1) أسرار الترادف في القرآن الكريم د/ علي اليمني دردير ص٤ ، ٥ .

(2) أسرار الترادف في القرآن الكريم ص٦ .

إليها علماء النص المحدثون واضحة جلية في النص القرآني، وقد نبه إلى هذا المفسرون وغيرهم ممن اتصلوا بالقرآن الكريم، يقول الطبري: « فإذا كان كذلك - وكان غيرَ مبين منّا عن نفسه مَنْ خاطبَ غيره بما لا يفهمه عنه المخاطبَ- كان معلومًا أنه غير جائز أن يخاطبَ جل ذكره أحدًا من خلقه إلا بما يفهمه المخاطَبُ، ولا يرسلَ إلى أحد منهم رسولا برسالة إلا بلسانٍ وبيانٍ يفهمه المرسَلُ إليه؛ لأن المخاطب والمرسَلَ إليه، إن لم يفهم ما خوطب به وأرسل به إليه، فحالهُ - قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعدَه- سواءٌ، إذ لم يفدْه الخطابُ والرسالةُ شيئًا كان به قبل ذلك جاهلا. والله جل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطابًا أو يرسل رسالةً لا توجب فائدة لمن خُوطب أو أرسلت إليه، لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث، والله تعالى عن ذلك مُتَعالٍ. ولذلك قال جل ثناؤه في محكم تنزيله: " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ "[1]، وقال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: " وَمَا أَنزلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ "[2]، فغير جائز أن يكونَ به مهتديًا، منْ كانَ بما يُهْدَى إليه جاهلا »[3].

وقد وجه المفسرون والبلاغيون وعلماء أصول الفقه، وعلماء الكلام كل همهم إلى فهم النص القرآني فهما يتلاءم مع ما يرمون إليه من غايات تتعلق بخصائص دراستهم، فالمفسرون يكشفون عن

---

(1) إبراهيم: ٤ .

(2) النحل: ٦٤ .

(3) تفسير الطبري ١ / ٢٨ .

جوانب النص اللغوية والدينية وما يتعلق بهما من أحكام، والبلاغيون يعملون على استخراج الوجوه البلاغية للنص القرآني، وقد حاول عبد القاهر أن يصل إلى سر إعجاز القرآن عن طريق نظمه اللغوي مما جعل هذه الأفكار والتصورات في نحو النص تتفق مع تلك الرؤية العامة عند عبد القاهر الجرجاني، والتي خلص إليها د/ عبد الفتاح لاشين بقوله: « والتركيب النحوي له معنى أول يدل عليه ظاهر الوضع اللغوي، وله معنى ثان، ودلالة إضافية تتبع المعنى الأول، وهذا المعنى الثاني وتلك الدلالة الإضافية هي المقصد والهدف في البلاغة، وقد جهد عبد القاهر في سبيل هذا الهدف وشقي في الوصول إلى ذلك الغرض، حتى خرج بقاعدة لا تتخلف، وقانون لا يقبل النقض »[1].

وبالتالي فإن استخراج المعاني الثواني يحتاج إلى قراءة واعية في نحو النص، ويلتقي هذا المسعى والبلاغة القديمة في أن كليهما يسعيان من وراء قراءة النص إلى استخلاص المعاني الثانية غير المباشرة أو معنى المعنى حسب تعبير الجرجاني.

« وقد فرضت طبيعة المعالجة والتحليل في نحو النص قارئا متمرسا لا تقليديا يعتمد تلك الأدوات اللغوية المباشرة ، ويفسر ظاهر هذه التتابعات على السطح، وإنما ينفذ إلى ما هو وراء هذه التتابعات اللغوية المكتسبة من خلال معارفه وأفكاره والسياقات الحضارية والأعراف الاجتماعية »[2].

---

(1) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية ص٤ .

(2) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن د/ أشرف عبد البديع ص٧٣ .

وإذا كان علم أصول الفقه هو ما يعرف به كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والقياس والإجماع، وهو معرفة العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والظاهر والمؤول والحقيقة والمجاز وغير ذلك لتوقف استنباط الأحكام على جميع ذلك[1]، فإن هذا يحوج علماءه إلى التعرض لطبيعة النص، فالنص مجاز أو غير مجاز، خاص أو عام، مطلق أو مقيد، وكيفية استنباط الحكم تحتاج إلى بحث لغوي واسع، وهكذا نجد مباحث في مدلول الكلمات المعرفة والنكرة، ومدلول القصر أو الحصر من أجل تحديد المعنى المراد، كذلك بحثوا في استغراق المفرد واستغراق الجمع، والترادف لمعرفة مدى تشابه الكلمات في معانيها[2].

وأما علماء الكلام فهم الذين يدرسون فلسفة الدين الإسلامي، وينظرون إلى القرآن الكريم نظرة غير مقصورة على مسائل التفكير القريب من عامة الناس، فأرادوا أن تقف النصوص الدينية على قدميها في مواجهة الخاصة من المثقفين في علوم الأوائل، فبحثوا في إعجاز القرآن وعقائده، وشاركوا في وضع أسس دراسة الأدب[3].

أضف إلى ذلك علماء اللغة والأدب والمعاجم، فإنهم درسوا النص القرآني وكشفوا عن كنوزه الدلالية، وهكذا وجد كلّ فيه بغيته عن طريق التحليل الدقيق والفهم الصحيح لألفاظه

---

(1) حاشية النفحات على شرح الورقات للحاوي الشافعي ص٤ .

(2) النحو والفكر والإبداع د/ ممدوح عبد الرحمن ص٢٥ .

(3) السابق ص٢٥ .

وتراكيبه وأساليبه ودلالاته.

ويجدر بنا في الصفحات التالية أن نسوق مجموعة من النماذج القرآنية لنبرز من خلالها ما وقف عليه الدارسون قديما وحديثا من خصائص أسلوبية لا تبعد في قليل أو كثير عما نادى به علماء النص من ضرورة توافر المعايير النصية، أو وسائل التماسك النصي.

الفصل الأول

التضـــام

لقد تحدث أهل العلم من المفسرين والبلاغيين وغيرهم ممن اتصلوا بالنص القرآني عن التضام في القرآن الكريم وقيمته في نظم الألفاظ وتعالق بعضها ببعض، وتآلفها مع المعاني، ولعل أبرز من تناولوا قضية النظم في القرآن الكريم عبد القاهر الجرجاني الذي أفاض القول في أن مزية الكلمة لا ترجع إليها في حد ذاتها، وإنما تتضح مزيتها وقيمتها بضمها مع كلمة أخرى في نسق معين من الألفاظ والتراكيب.

وفي هذا يقول: « وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به حتى يقال إن رجلا أدل على معناه من فرس على ما سمي به »[1].

فليست للكلمة المفردة مزية في دلالتها على الأخرى حتى توضع في تركيب لغوي فتتآلف وتتعانق مع جاراتها، فتكتسب دلالة لم تكن تكتسبها وهي مفردة معزولة عن التأليف والسياق، وقد أكد

---

(1) دلائل الإعجاز ص٤٤ .

عبد القاهر هذا بقوله: « وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن، ومما يكد اللسانَ أبعدُ ، وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها »[1].

فلا توصف الكلمة بالفصاحة أو البلاغة إلا بالنظر إليها في تضامها مع غيرها في نسق الكلام وتأليف النظم، ومدى موافقتها لجاراتها في المعنى، وقد طبق عبد القاهر هذه النظرية على النص القرآني، فقال: «وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن تستقربها إلى آخرها، وأن الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها، إن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية، قل: (ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها، وكذلك

---

(1) دلائل الإعجاز ص٤٤ .

فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت ثم في أن كان النداء بـ (يا) دون (أي) نحو: (يا أيتها الأرض)، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمْرها بما هو من شأنها، ونداء السماء وأمْرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل: (وغيض الماء)، فجاء الفعل على صيغة (فُعِل) الدالة على أنه لم يَغِض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (قضي الأمر)، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو: (استوت على الجودي)، ثم إضمارالسفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة (قيل) في الخاتمة بـ (قيل) في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب فقد اتضح إذا اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها و ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ »[1].

فمن هذا النص يتضح أن إعجاز القرآن لا يتمثل في ألفاظه فقط، أو في تراكيبه فقط، أو في معانيه فقط، ولكنه يتمثل فيما وضحه عبد القاهر من النظم البديع الذي تتآلف فيه الألفاظ

---

(1) دلائل الإعجاز ص٤٥ ، ٤٦ .

بعضها مع بعض في نسق لغوي محكم كما تتآلف الألفاظ بعضها مع بعض في الدلالة، وهذا ما يرجع إليه التحدي بالقرآن.

والحق أن أبا عثمان الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ قد سبق عبد القاهر المتوفى سنة ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ إلى إدراك قيمة النظم، وذلك في معرض حديثه عن التحدي في كتابه: (حجج النبوة)، فقال: « إن رجلا من العرب لو قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة طويلة أو قصيرة لتبين له في نظامها ومخرجها، وفي لفظها وطبعها أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدي بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها، وليس في الحرف والحرفين والكلمة والكلمتين، ألا ترى أن الناس يتهيأ في طباعهم، ويجري على ألسنتهم أن يقول رجل منهم: (الحمد لله)، و(إنا لله)، و(على الله توكلنا)، و(ربنا الله)، و(حسبنا الله ونعم الوكيل)؟

وهذا كله في القرآن غير أنه متفرق غير مجتمع، ولو أراد أنطق الناس أن يؤلف من هذا الضرب سورة واحدة طويلة أو قصيرة على نظم القرآن وطبعه وتأليفه ومخرجه لما قدر عليه، ولو استعان بجميع قحطان ومعد بن عدنان »[1].

ولعلنا نلحظ من كلام الجاحظ أمرا في غاية الأهمية، وهو أنه لم يجرد الكلمة المفردة من مزيتها وفضلها فقط خارج التأليف والنظم، وإنما جرد الجمل أو التراكيب من مزيتها أيضا إذا انتزعت من نسق تأليفها ونظمها وتعالقها مع جاراتها، مما يدل على أن

---

(1) حجج النبوة للجاحظ نقلا عن الشيخ محمود شاكر في (مدخل إعجاز القرآن) ص٢٤، ٢٥.

التماسك النصي في القرآن الكريم لا يتحقق في جمله وتراكيبه فضلا عن كلماته، وإنما يتحقق في تضام هذه التراكيب مع تراكيب أخرى في نسق متكامل من التتابعات الجملية.

وهذا خير دليل، وأكبر شاهد على أن القدماء الذين اتصلوا بالنص القرآني اتصال دراسة وتحليل وفهم أدركوا بوعي المعايير النصية التي نادى بها المحدثون، ولم يقصروا نظرهم فيه على مجرد الجمل والتراكيب بمعزل عن سياقها، بل نظروا في بنية النص كلها مراعين ما يربط بين أجزائه من روابط لغوية، ودلالية وسياقية.

فإذا كان عبد القاهر قد فرق بين النظر إلى الكلمة المفردة من حيث مزيتها وفضلها في الدلالة ، وبين الكلمة المتضامة مع غيرها في النظم، حيث تتضح مزيتها وفضلها بالنظر إلى علاقتها بما قبلها وبما بعدها، فإن الجاحظ قبله قد وسع مفهوم النظم ، فلم يفرق بين الكلمة المفردة والكلمة في النظم، بل تجاوز ذلك إلى الجمل والتراكيب، فإن مزاياها وفضلها لا تتضح من حيث دلالاتها إلا بتضامها مع تراكيب أخرى يكتسب كل تركيب من خلالها دلالة لا يكتسبها في حال انتزاعه من النص.

وقد تعرض من صنفوا في علوم القرآن لقضية النظم، فتحدث عنها السيوطي تحت عنوان: (ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى)، وذكر لذلك نمطين من التعبير:

الأول- أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضا، بأن يقرب الغريب بمثله، والمتداول بمثله، رعاية لحسن الجوار والمناسبة.

فمثال ما تآلف فيه الغريب مع الغريب قوله تعالى: «**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ**»[1]، أتى بأغرب ألفاظ القسم، وهي (التاء)، فإنها أقل استعمالا، وأبعد من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار؛ فإن (تزال) أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالا منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك ، وهو (الحَرَض)، فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تُجاوَر كل لفظة من جنسها في الغرابة، توخيا لحسن الجوار، ورغبة في ائتلاف المعاني بالألفاظ.

ومثال ما تآلف فيه المتداول مع مثله مراعاة لحسن الجوار قوله تعالى: « **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ** »[2]، فأتى بجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها.

والنمط الثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، فإن كان المعنى فخما كانت ألفاظه فخمة، أو كان المعنى جزلا جاءت ألفاظه جزلة، وإن كان المعنى غريبا جاءت ألفاظه غريبة، أو كان المعنى متداولا جاءت ألفاظه متداولة، أو كان المعنى متوسطا بين الغرابة والاستعمال فكذلك.

ثم ساق نماذج من القرآن الكريم تآلفت فيها الألفاظ مع المعاني، فمن ذلك قوله تعالى: « **وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**

---

(1) يوسف: ٨٥ .

(2) الأنعام: ١٠٩ .

فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ »[1] ، فلما كان الركون إلى الظالم – وهو الميل إليه والاعتماد عليه دون مشاركته في الظلم، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم، فأتى بلفظ (المس) الذي هو دون الإحراق والاصطلاء.

ومن ذلك قوله تعالى: «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ »[2] ، فقد أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها[3].

ويتضح مما سبق أن التآلف والتعالق بين الألفاظ والتراكيب بعضها وبعض من ناحية، وبين الألفاظ ومعانيها من ناحية أخرى لا يتحققان إلا بتضام هذه الألفاظ والتراكيب في نسق تعبيري محكم، فالتضام من القرائن التي تخلق العلاقات بين عناصر النص.

وقد أشار الدكتور/ تمام حسان إلى نوعين من هذه العلاقات، وهما: العلاقة التقليبية، والعلاقة التركيبية، فالأولى رأسية؛ لأنها استبدال عنصر بعنصر على سبيل المعاقبة، كالاستبدال بين الفونيمات وفروعها، وبين مفردات الجدول الإسنادي الواحد بسبب تقليب الأصل على مختلف الصور كالعلاقة بين الأفعال في نحو: (أنا ضربتُ)، (نحن ضربنا)، (أنت ضربتَ)، (أنتِ ضربتِ)، (أنتما ضربتما)، (أنتم ضربتم)، (أنتن ضربتن)، كذلك الأفعال

---

(1) هود: ١١٣ .

(2) البقرة: ٢٨٦ .

(3) الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

المضارعة، وفعل الأمر، فالعلاقة بين كل ماض وماض، أو بين كل مضارع ومضارع، أو بين كل أمر وأمر هي علاقة رأسية قوامها تقليب الفعل على حالات الإسناد إلى الضمائر، وهذه العلاقة التقليبية لا تسمح لأي اثنتين من هذه الصيغ أن تتواليا على السطر لينشأ عنهما تركيب أو جملة.

وأما العلاقة التركيبية فهي التي تحكم الترابط بين مفردات الجملة وعناصر النص، فهي علاقة أفقية بين مفردات الجملة: كعلاقة الإسناد، أو التعدية، أو الغائية، أو المعية.

وهناك مظاهر كثيرة للتضام، منها الحذف والزيادة، والفصل والاعتراض، وإدخال اللفظ على غير مدخوله، والتضمين، وإغناء أحد العنصرين عن الآخر، والشروط التركيبية لتأليف ألفاظ السياق[1].

ولسنا بصدد الحديث عن مظاهر التضام هنا، ولكن حسبنا ما يتعلق منه بهذا الترابط اللفظي والمعنوي بين عناصر النص، وهذا ما عبر عنه علماء النص بالسبك الذي هو الربط اللغوي، والحبك الذي هو الربط المعنوي أو المفهومي، وبينهما تلازم؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن انسجام الألفاظ والتراكيب والفقرات في نسق لغوي معين إنما هو وسيلة إلى فهم صحيح لدلالة النص.

---

(1) البيان في روائع القرآن ١ / ٨٣ .

الفصل الثاني

الربط الموضوعي

ذكرنا فيما مضى أن من معايير النص الربط الموضوعي بين عناصره، سواء أكان هذا الربط واضحا جليا، أم خفيا يحتاج إلى تأمل وإمعان نظر، وقد عني المصنفون في تفسير القرآن وعلومه عناية فائقة بالكشف عن المناسبة الموضوعية أو الدلالية بين الآيات، وبين السور، ومما يدل على عنايتهم بالربط الموضوعي بين آيات القرآن وسوره أنهم لم يتحدثوا عن ذلك من خلال تفسيرهم له، أو من خلال حديثهم عن علومه فقط، بل أفردوا لذلك مصنفات.

وأول من أفرد هذا العلم بالتأليف هو أبو جعفر بن الزبير (ت/ ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م)؛ إذ ألف كتابا سماه (البرهان في تناسب سور القرآن).

ثم تلاه برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت/٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، فصنف كتابا حافلا ضخما يعد من أجمع ما ألف في بابه، فسر فيه القرآن الكريم كله تفسيرا عنى فيه بأوجه المناسبة بين الآيات والسور، وسماه: (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)، فجاء مرجعا ضخما في سبعة مجلدات عول عليه كل من جاء بعده.

ثم جاء السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت/٩١١هـ، ١٤٠٥م)، فألف عدة كتب في هذا الفن، منها: (تناسق الدرر في تناسب السور)، وهو مبحث تضمنه كتابه: (أسرار

التنزيل).

كما صنف رسالة أسماها: (مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع)، وهي منشورة في مجلة الأحمدية – العدد الرابع ١٤٢٠هـ، بتحقيق الدكتور/ محمد يوسف الشوربجي.

ثم توالت المؤلفات بعد ذلك حول هذا الفن، وهو علم المناسبات بين الآيات والسور[١].

هذا بالإضافة إلى ما اشتملت عليه كتب التفسير، وعلوم القرآن: كالكشاف للزمخشري، وتفسير القرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، وغيرها.

وما ذاك إلا دليل على عنايتهم بالربط الدلالي فضلا عن الربط اللغوي بين الآيات والسور، فعُنوا بالمناسبة بين «فواتح الآى وخواتمها، ومرجعها - والله أعلم - إلى معنى ما رابط بينهما عام أو خاص عقلي، أو حسى، أو خيالي ، وغير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهنى: كالسبب والمسبب والعلة والمعلول والنظيرين والضدين ونحوه، أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال

---

(١) راجع مقدمة مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع للسيوطي بتحقيق د/ محمد يوسف الشوربجي المجلة الأحمدية ص٧٩ – ٨١ .

البناء المحكم المتلائم الأجزاء »[1].

ولذا يقول أبو بكر بن العربي: « ارتباط آى القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم »[2].

وهو من دلائل إعجاز القرآن الكريم، يقول الزركشي: « ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه ، فإنه « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير »، قال: والذى ينبغى في كل آية أن يبحث أول كل شئ عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها، ففى ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له »[3].

وإذا نظرنا في ارتباط الآي بعضها ببعض فإننا نجده يأتي في أكثر من صورة، فقد يكون الربط لغويا كارتباط الآيات بحرف العطف كما في قوله تعالى: « **وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ (١) وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ (٢) وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ** »[4].

وإذا كان العطف رابطا قويا من الروابط اللغوية بين الآيات، فإنه أيضا من الروابط القوية، بل أشد قوة في الربط بين الجمل داخل الآية الواحدة كما في قوله تعالى : « **يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ**

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٧ .

(٤) البروج: ١ – ٣ .

وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا »[1].

وهنا تظهر قيمة العطف، وهي: الجمع بين النظيرين أو الشريكين، وقد تكون العلاقة بين المتعاطفين المضادة.

والأصل في ذكر الآيات بعضها تلو بعض أن يظهر الارتباط بينها بتعليق الكلام بعضه ببعض، وعدم تمام الآية الأولى إلا بالثانية.

وهذا هو الشائع الأغلب في القرآن الكريم، فكثيرا ما نجد المبتدأ أو ما في حكمه في آية، والخبر في الآية التالية، كما في قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ (٧) أُولَئِكَ مَأْوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ »[2].

وقوله تعالى: « إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الْأَثِيمِ (٤٤) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ (٤٥) كَغَلْيِ الْحَمِيمِ »[3].

وقد نجد متعلق الجار والمجرور في آية ، والجار والمجرور في الآية التالية، كما في قوله تعالى: « كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ (٢١٩) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ »[4]، وقوله تعالى: « احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ (٢٢) مِنْ دُونِ

---

(1) الحديد: ٤ .

(2) يونس: ٧ ، ٨ .

(3) الدخان: ٤٣ – ٤٦ .

(4) البقرة: ٢١٩ ، ٢٢٠ .

اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ »[1].

وقد نجد القول في آية ، والمقول في آية تالية، كقوله تعالى: « أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ »[2].

وقد نجد المنعوت في آية والنعت المكمل له في المعنى في آية تالية، كقوله تعالى: « فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ »[3].

وقد نجد المبدل منه في آية، والبدل في آية تالية، كقوله تعالى: «كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »[4].

وقد نجد القسم في آية، وجوابه في آية أخرى، كما في قوله تعالى: « يس (١) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ »[5].

وقد نجد الشرط في آية وجوابه في آية أخرى، كما في قوله تعالى: « أَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى »[6].

وقد نجد السؤال في آية وجوابه في آية أخرى كقوله تعالى:

---

(١) الصافات: ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) الصافات: ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) الماعون: ٤ ، ٥ .

(٤) العلق: ١٥ ، ١٦ .

(٥) يس: ١ – ٣ .

(٦) الليل: ٥ – ٧ .

« وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (١٠) نَارٌ حَامِيَةٌ »[١].

وقد نجد المستثنى منه في آية، والمستثنى في آية أخرى كما في قوله تعالى: « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا »[٢].

بل قد نجد الفعل في آية وفاعله في الآية التالية، كما في قوله تعالى: « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ »[٣].

وقد نجد الفعل في آية ومفعوله في الآية التالية، كما في قوله تعالى: « أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّى »[٤].

وهكذا فإن القرآن الكريم حافل بمثل هذه الآيات التي يرتبط بعضها ببعض نحويا، فضلا عن الارتباط الدلالي.

وإذا كان النقاد يعدون هذا النوع من الارتباط عيبا من عيوب القافية، فإنه في القرآن الكريم من أسرار إعجازه اللغوي؛ لأن النص القرآني لا ينطبق عليه ما ينطبق على الشعر، وإن كان النقاد المحدثون يعدون هذا النوع من الارتباط من مزايا الشعر لا من عيوبه؛ لأنه يدل على وحدة القصيدة العضوية.

---

(١) القارعة: ١٠ ، ١١ .

(٢) الفرقان: ٦٨ – ٧٠ .

(٣) النور: ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) العلق: ٩ ، ١٠ .

ومن مظاهر تعلق الآية بما قبلها تعلقا لغويا أن تكون « الثانية للأولى على جهة التأكيد والتفسير، أو الاعتراض والتشديد »[1]، كما في قوله تعالى: « **قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ** »[2]، فالآية الثانية تأكيد وبيان وتفسير للآية الأولى.

وكقوله تعالى: «**وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا (٢٦) إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا** »[3]، فالآية الثانية تعليل للآية الأولى.

وهذا النوع من الارتباط بين الآيات، وهو تعلق الآية الثانية بالأولى تعلقا نحويا ودلاليا عده الزركشي من الأنواع الواضحة التي لا كلام فيها، ثم ذكر نوعا آخر من أنواع الارتباط بين الآيات، وهو ما لا يظهر الربط فيه، بل الظاهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، ثم فرع عن هذا النوع صورتين:

إحداهما: أن تكون الآيات أو الجمل معطوفا بعضها على بعض بحرف العطف، وهذا الحرف إما أن يكون مشركا للحكم أو لا، فإن كان مشركا للحكم فلا بد أن تكون بينهما جهة جامعة.

وقد تكون العلاقة بينهما المضادة كذكر الرحمة بعد العذاب، والرغبة بعد الرهبة.

وإن لم يكن حرف العطف مشركا في الحكم من حيث الظاهر،

---

(١) البرهان للزركشي ١ / ٤٠ .

(٢) يس: ٢٠ ، ٢١ .

(٣) نوح: ٢٦ ، ٢٧ .

فإن الربط بين الآيتين أو الجملتين مشكل ويحتاج إلى تامل.

ومن ذلك قوله تعالى: « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا »[1].

فلا وجه في الظاهر للجمع بالواو بين ما يتعلق بالأول، وحكم إتيان البيوت، ولذلك التمسوا عدة وجوه للربط بين هذين الأمرين، منها أنه على سبيل الاستطراد، ولذلك لما ذكر أنها مواقيت للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحج، ففي الحديث: « أن ناسا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطا ولا دارا، ولا فسطاطا من باب، فإن كان من أهل المدر نقب نقبا في ظهر بيته، منه يدخل ويخرج، أو يتخذ سلما يصعد به، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء، فقيل لهم: ليس البر بتحرجكم من دخول الباب، لكن البر بر من اتقى ما حرم الله »[2]، وكان من حقهم السؤال عن هذا، وتركهم السؤال عن الأهلة، ونظيره في الزيادة على الجواب قوله – صلى الله عليه وسلم – لما سئل عن المتوضئ بماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته »[3]، إلى غير ذلك من وجوه الربط بين هذين الأمرين[4].

والحق أن هذه الواو، وما شابهها مما يأتي بين جمل متباعدة في المعنى ليست عاطفة حتى نجتهد في التماس وجوه للجمع بين

---

(1) البقرة: ١٨٩ .

(2) البرهان في علوم القرآن ١/ ٤١ .

(3) رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة ١ / ١٣٦، بسنده عن أبي هريرة.

(4) البرهان ١ / ٤٠ ، ٤١ .

المتعاطفين، وإنما هي الواو الاستئنافية التي تدخل على الجمل المستقلة عما قبلها في المعنى والإعراب، فلا يؤتى بها للجمع حينئذ، ولكن يؤتى بها للربط بين الجمل، أو الكلام الذي لا يجمع بينه حكم ظاهر، أو إعراب، ولكن يجمع بينه سياق معنوي، أو تسلسل فكري، وهذا لا يدرك من خلال جمل قليلة، ولكن يلحظ من الأسلوب بوجه عام، ولعل واو الاستئناف في القرآن الكريم من هذا القبيل، فهي تربط بين موضوعات مختلفة تهدف إلى تحقيق غرض فكري واحد مما هو موضح في كتب التفسير[1].

والصورة الثانية: ألا تكون الآيات أو الجمل معطوفا بعضها على بعض، فلا بد حينئذ من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط، وقد أطلق الزركشي على الصورة الأولى التي هي الربط بالعطف مزجا لفظيا، وأطلق على الصورة الثانية التي هي ربط بالقرائن المعنوية مزجا معنويا، حيث تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثاني[2].

وهذا يذكرنا بمعياري السبك والحبك عند بوجراند وغيره من علماء النص، حيث أطلقوا السبك على الربط اللغوي بين عناصر النص، وأطلقوا الحبك على الربط الدلالي أو المفهومي بين عناصره، ثم ذكر الزركشي للمزج المعنوي أسبابا، وهي: التنظير، والمضادة، والاستطراد[3].

---

(1) الواو في العربية بين الصوت والدلالة للمؤلف ص١٠٦ / ١٠٧.

(2) البرهان ١/ ٤٦.

(3) البرهان: ١ / ٤٧، وما بعدها.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[1]، وذلك بعد قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2].

فليس طرفا التشبيه بالكاف ظاهرين في الآيات ولذلك يحتاج الربط بينهما إلى تأمل، فقد شبه حال كراهتهم لترك مرادهم في الأنفال بحال كراهتهم لخروجهم معه، ثم بحال كراهتهم للقاء الجيش دون العير[3]، «فإن الله – سبحانه – أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير، وهم كارهون»[4].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، بعد قوله تعالى: ﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[6]، قال أبو حيان: «مناسبة اتصال هذه الآية بما قبلها ظاهر، وهو أنه لما ذكر صفة مَنْ الكتابُ له هدى وهم المتقون الجامعون للأوصاف المؤدية إلى الفوز، ذكر صفة ضدهم وهم

---

(1) الأنفال: ٥.

(2) الأنفال: ١ – ٤.

(3) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لأبي عمر البقاعي ٣ / ١٨٦.

(4) البرهان للزركشي ١ / ٤٧.

(5) البقرة: ٦.

(6) البقرة: ١ – ٥.

الكفار المحكوم لهم بالوفاة على الكفر »[1] .

والجمع بين المتضادين كثير وشائع ، حيث يصور حال المؤمنين، ثم يصور حال الكافرين، وقد يأتي العكس، وقد يصور حال الجنة، ثم يصور حال النار أو العكس، وقد يصور حال الصادقين ثم يصور حال الكاذبين، وقد يذكر الرحمة أو المغفرة ثم يذكر العقاب أو العذاب.

وهكذا يجمع القرآن بين الضدين كما جمع بين الليل والنهار، والسموات والأرض، والظلمات والنور، والحق والباطل، والخير والشر، والضلال والهدى، والإيمان والكفر، والبر والبحر، إلى غير ذلك من الثنائيات المتضادة التي يجمع القرآن بينها إبرازا وتوضيحا لكل منهما، وهذا نوع من التضام في صورته السلبية التي تتمثل في التنافي أو التنافر، وذلك في مقابل التضام في صورته الإيجابية التي تتمثل في الافتقار والاختصاص والتوارد[2].

ومن الثالث قوله تعالى: «**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ**»[3]، قال الزمخشري: «وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقيب ذكر بدو السوآت وخصف الورق عليها ، إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة

---

(1) البحر المحيط ١ / ٤٦ .

(2) البيان في روائع القرآن د/ تمام حسان ١ / ٨٩ .

(3) الأعراف: ٢٦ .

والفضيحة ، وإشعاراً بأنّ التستر باب عظيم من أبواب التقوى»[1].

ومن مظاهر الاستطراد في القرآن الكريم « الانتقال من حديث إلى آخر؛ تنشيطا للسامع كقوله تعالى في سورة ص بعد ذكر الأنبياء: " هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ "[2]، فإن هذا القرآن نوع من الذكر لما انتهى ذكر الانبياء وهو نوع من التنزيل أراد أن يذكر نوعا آخر، وهو ذكر الجنة وأهلها، فقال: (هذا ذكر)، فأكد تلك الإخبارات باسم الإشارة، تقول أشير عليك بكذا ثم تقول بعده: (هذا الذى عندي والأمر إليك)، وقال: " وإن للمتقين لحسن مآب "، كما يقول المصنف: هذا باب يشرع في باب آخر، ولذلك لما فرغ من ذكر أهل الجنة قال: "هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ "[3] »[4].

ويمكن أن يكون القصص القرآني من قبيل الاستطراد، حيث يسوق الله –عز وجل– أخبار الأنبياء السابقين، وموقف أقوامهم منهم «تسلية للنبي – صلى الله عليه وسلم، وتقوية لصالحي أتباعه، بالتنبيه على أن الإعراض عن الآيات ليس من خواص هذه الأمة، بل هي عادة الأمم السالفة، وعلى أن النعم خاصة بالشاكرين، ولذا كانت النقم مقصورة على الكافرين »[5] .

---

(1) الكشاف: ٢/ ٩٧ .

(2) الآية ٤٩ .

(3) ص: ٥٥ .

(4) البرهان للزركشي ١ / ٥٠ .

(5) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ٣ / ٤٦ ، ٤٧ .

وعلى هذا « فحين النظر إلى السور القرآنية نلاحظ أن فيها آيات متجاورة، وقد اختلفت مناسبات النزول في كل منها، ومع ذلك فهي متماسكة، ولكن هذا التماسك – فيما نرى – راجع إلى وحدة الموضوع الذي تعالجه السورة، فالعديد من السور المكية تتحدث عن قصص مختلفة من قصص الأنبياء، مع العلم بأن لكل نبي قصة مع قومه، وقد يظن الظان أن هذه القصص غير متماسكة فيما بينها، لكنه يجد في النهاية أنه يجمعها إطار عام، وهو أن هذه القصص عبرة وتسلية لرسول الله – صلى الله عليه وسلم، وأيضا لتخدم موضوع السورة الرئيسي، وهذا هو الجامع العام لهذه القصص، وهو لا شك رابط دلالي، والظروف المنسوبة إلى كل قصة يمكن توحيدها في الدعوة والتكذيب والإيذاء وانتقام الله من المكذبين[1].

ولم يلتمسوا وجوها للربط بين آي القرآن فقط، بل التمسوا أيضا وجوها للربط بين سوره، فقد أشرنا من قبل إلى أنهم أفردوا مصنفات في علم المناسبات بين الآيات والسور، فربطوا بين كل سورة، وسابقتها ولاحقتها ربطا موضوعيا يؤدي إلى جعل القرآن الكريم كله نصا واحدا متماسك المكونات، وقد بدءوا بالربط بين الفاتحة ، وغيرها من سور القرآن، حيث افتتح سبحانه كتابه بهذه السورة؛ لأنها جمعت مقاصد القرآن، ولذلك كان من أسمائها أم القرآن، وأم الكتاب، والأساس، فصارت كالعنوان وبراعة الاستهلال، قال الحسن البصري: « إن الله أودع علوم الكتب السابقة في القرآن،

---

(1) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١ / ٩٧ .

ثم اودع علوم القرآن في المفصل، ثم أودع علوم المفصل في الفاتحة، فمن عَلِم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة»[1].

« قال بعض الأئمة: تضمنت سورة الفاتحة: الإقرار بالربوبية والالتجاء إليها في دين الإسلام والصيانة عن دين اليهود والنصارى وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين وآل عمران مكملة لمقصودها، فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم ولهذا ورد فيها كثير من المتشابه لما تمسك به النصارى، فأوجب الحج في آل عمران، وأما في البقرة فذكر أنه مشروع وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه ... ثم إنه ذكر في أوائل هذه السورة الطوائف الثلاث الذين ذكرهم في الفاتحة: فذكر الذين على هدى من ربهم وهم المنعم عليهم، والذين اشتروا الضلالة بالهدى وهم الضالون، والذين باءوا بغضب من الله، وهم المغضوب عليهم »[2].

يقول السيوطي: «قد ظهر لي بحمد الله وجوه من هذه المناسبات:

أحدها: أن القاعدة التي استقر بها القرآن: أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه. وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن: طويلها وقصيرها، وسورة البقرة قد اشتملت على تفصيل جميع مجملات الفاتحة.

فقوله: الحمد لله تفصيله: ما وقع فيها من الأمر بالذكر في

---

(1) تناسق الدرر في تناسب السور للسيوطي ص٧٣ ، ٧٤ .

(2) تناسق الدرر في تناسب السور ص٧٦ - ٧٨ .

عدة آيات ومن الدعاء في قوله: " أُجيبُ دَعوَةَ الداعِ إذا دعان "، وفي قوله: " ربَنا لا تؤَاخِذنا إن نَسينا أو أخطأنا ربَنا ولا تَحمِل عَلينا إصراً كَما حَملتَهُ عَلى الذينَ مِن قبلِنا ربَنا ولا تُحمِلُنا مالا طاقةَ لنا به واعفُ عنَّا واغفِر لنا وارحمنا أنتَ مَولانا فانصُرنا عَلى القومِ الكافرين "، وبالشكر في قوله: " فاذكُروني أذكُركُم واشكُروا لي ولا تكفرون ".

وقوله: "ربِ العالمين" تفصيله قوله: "اعبُدوا ربَكُم الذي خلَقَكُم والذينَ مِن قبلِكُم لعلَكُم تَتَقون الذي جَعَلَ لَكُم الأرضَ فِراشاً والسماء بناءً وأنزل مِنَ السماءِ ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون"، وقوله: "هوَ الذي خَلقَ لَكُم ما في الأَرض جميعاً ثُمَ استوى إلى السماءِ فسواهن سبع سمواتٍ وَهوَ بكُلِ شيءٍ عليم "، ولذلك افتتحها بقصة خلق آدم الذي هو مبدأ البشر وهو أشرف الأنواع من العالمين.

الوجه الثاني: أن الحديث والإجماع على تفسير المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى، وقد ذكروا في سورة الفاتحة على حسب ترتيبهم في الزمان، فعقب بسورة البقرة وجميع ما فيها من خطاب أهل الكتاب لليهود خاصة وما وقع فيها من ذكر النصارى لم يقع بذكر الخطاب، ثم عقبت البقرة بسورة آل عمران وأكثر ما فيها من خطاب أهل الكتاب للنصارى، فإن ثمانين آية من أولها نازلة في وفد نصارى نجران كما ورد في سبب نزولها وختمت بقوله: " وإنَّ مِن أهلِ الكتاب لمن يؤمن بالله "[1]، وهي في النجاشي

---

(1) آل عمران: ١٩٩ .

وأصحابه من مؤمني النصارى كما ورد به الحديث، وهذا وجه بديع في ترتيب السورتين، كأنه لما ذكر في الفاتحة الفريقين قص في كل سورة مما بعدها حال كل فريق على الترتيب الواقع فيها، ولهذا كان صدر سورة النساء في ذكر اليهود وآخرها في ذكر النصارى.

الوجه الثالث: أن سورة البقرة أجمع سور القرآن للأحكام والأمثال ولهذا سميت في أثرٍ: (فسطاط القرآن) الذي هو: المدينة الجامعة، فناسب تقديمها على جميع سوره.

الوجه الرابع: أنها أطول سورة في القرآن، وقد افتتح بالسبع الطوال فناسب البداءة بأطولها.

الوجه الخامس: أنها أول سورة نزلت بالمدينة فناسب البداءة بها، فإن للأولية نوعاً من الأولوية.

الوجه السادس: أن سورة الفاتحة كما ختمت بالدعاء للمؤمنين بألا يسلك بهم طريق المغضوب عليهم ولا الضالين إجمالاً ختمت سورة البقرة بالدعاء بألا يسلك بهم طريقهم في المؤاخذة بالخطأ والنسيان وحمل الإصر ومالا طاقة لهم به تفصيلاً، وتضمن آخرها أيضاً الإشارة إلى طريق المغضوب عليهم والضالين بقوله: " لا نُفَرِقُ بينَ أَحدٍ مِنهُم "، فتآخت السورتان وتشابهتا في المقطع، وذلك من وجوه المناسبة في التتالي والتناسق، وقد ورد في الحديث التأمين في آخر سورة البقرة كما هو مشروع في آخر

الفاتحة، فهذه ستة وجوه ظهرت لي ولله الحمد والمنة »[1].

وهكذا يمضي السيوطي في بيان المناسبة الموضوعية بين كل سورة، وما سبقها وما تلاها من السور، بل التمس أوجها أخرى من الربط: كالربط الأسلوبي أو التعبيري، وهذا واضح عند تعليله لعدم وضع سورة يونس بعد الأعراف؛ لأنها من السبع الطوال، ولأنها تتمة لما ورد في الأعراف من موضوعات، فقال: « لو أخرهما – يعني: الأنفال والتوبة – وقدم يونس وأتى بعد براءة بهود كما في مصحف أبي بن كعب لمراعاة مناسبة السبع الطوال وإيلاء بعضها بعضاً لفات مع ما أشرنا إليه أمر آخر آكد في المناسبة، فإن الأولى بسورة يونس أن تولى بالسور الخمس التي بعدها لما اشتركت فيه من الاشتمال على القصص ومن الافتتاح بالذكر وبذكر الكتاب، ومن كونها مكيات، ومن تناسب ما عدا الحجر في المقدار وبالتسمية باسم نبي، والرعد إسم ملك، وهو مناسب لأسماء الأنبياء، فهذه ستة وجوه في مناسبة الاتصال بين يونس وما بعدها، وهي أكثر من ذلك الوجه السابق في تقديم يونس بعد الأعراف، ولبعض هذه الأمور قدمت سورة الحجر على النحل مع كونها أقصر منها، ولو أخرت براءة عن هذه السور الست المناسبة جداً بطولها لجاءت بعد عشر سور أقصر منها بخلاف وضع سورة النحل بعد الحجر فإنها ليست كبراءة في الطول، ويشهد لمراعاة الفواتح في مناسبة الوضع ما ذكرنا من تقديم الحجر على النحل لمناسبة ذوات [الر] قبلها، وما تقدم من تقديم آل عمران على النساء وإن

---

(1) تناسق الدرر في تناسب السور ص٨١ – ٨٣.

كانت أقصر منها لمناسبة البقرة مع الافتتاح ب [الم]، وتوالى الطواسين والحواميم، وتوالى العنكبوت والروم والسجدة لافتتاح كل ب [الم] ولهذا قدمت السجدة على الأحزاب التي هي أطول منها »[1].

ومن مظاهر ربطهم بين السور التي تتفق في الفواتح ربطا موضوعيا فضلا عن كونه ربطا لفظيا ربطهم بين الفاتحة وبين ما يتفق معها في الفواتح من حيث كون الفاتحة افتتحت بمعنى عام تدخل تحته فواتح ما يشبهها، فقد « ابتدئت الفاتحة بقوله: (الحمد لله رب العالمين) بوصف أنه مالك جميع المخلوقين، وفي الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصف بذلك بل بفرد من أفراد صفاته وهو خلق السموات والأرض والظلمات والنور في الأنعام، وإنزال الكتاب في الكهف، وملك ما في السموات وما في الأرض في سبأ، وخلقهما في فاطر، لأن الفاتحة أم القرآن ومطلعه فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمها وأشملها »[2].

ولم يربطوا بين الفاتحة وسائر سور القرآن ، أو بين كل سورة وما سبقها وما تلاها من السور ربطا لفظيا ودلاليا فقط، بل ربطوا بين مطلع كل سورة وآخرها من حيث ما يتفقان فيه من الآيات أو المعاني.

وقد وضع السيوطي في ذلك رسالة أسماها: (مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع)، فتتبع فيها سور القرآن سورة سورة

---

(1) تناسق الدرر في تناسب السور ص١٠٥ ، ١٠٦ .

(2) الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٢٦٤ .

رابطا بين مطلع كل سورة وآخرها.

ومن ذلك ربطه بين أول البقرة وآخرها حيث « وافق آخرها أولها من ذكر أوصاف المؤمنين، ثم الإشارة إلى وصف الكافرين.

كما ربط أول آل عمران بآخرها أيضا حيث افتتحت بذكر إنزال القرآن والتوراة والإنجيل من قبل، وختمت بذلك في قوله: « **وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ** »[1] ، وافتتحت بقوله: « **إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ** »[2] ، وختمت بقوله: « **إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ** »[3].

كما ربط بين أول النساء وآخرها أيضا حيث افتتحت بذكر بدء الخلق والولادة، وختمت بأحكام الوفاة، وفتحت بآيات المواريث والكلالة، وختمت بمثل ذلك »[4].

ونخلص من ذلك إلى أن المتصلين بالقرآن الكريم من أهل التفسير وعلوم القرآن حرصوا على أن يربطوا لفظيا ودلاليا بين سوره وبين آياته مما يجعلنا ننظر إلى القرآن على أنه نص لغوي واحد متكامل الأجزاء.

---

(1) آل عمران: ١٩٩ .

(2) آل عمرن: ٩ .

(3) آل عمران: ١٩٤ .

(4) مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع ص٩٠ ، ٩١ ، المجلة الأحمدية – العدد الرابع – جمادى الأولى ١٤٢٠هـ

الفصل الثالث

الحـــذف

ليست غايتنا هنا أن نتناول الحذف بوصفه ظاهرة لغوية أو بوصفه قضية عامة، وإنما نتناوله في النص القرآني فقط كما نتناوله بوصفه وسيلة من وسائل التماسك النصي.

« ونظرا لميل اللغات إلى الحذف كثيرا – أصبح ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية؛ حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه؛ اعتمادا على القرائن المصاحبة »[1].

وقد تناول ظاهرة الحذف كثير من العلماء قديما وحديثا، منهم من أفرد له مؤلفات وخاصة المحدثين.

ومن هؤلاء الدكتور/ علي أبو المكارم في كتابه: (الحذف والتقدير في النحو العربي)، والدكتور/ طاهر سليمان حمودة في كتابه: (ظاهرة الحذف في الدرس النحوي).

ومنهم من أفرد له مباحث ضمن موضوعات لغوية أخرى، ومن هؤلاء الدكتور/ تمام حسان في كتبه: (البيان في روائع القرآن)، و(خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم)، و(مقالات في اللغة والأدب)، وغيرها.

والدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي في كتابه: (علم اللغة

---

(1) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٩١.

النصي بين النظرية والتطبيق)، وغيرهما كثير ممن تناولوا قضية الحذف في مؤلفاتهم اللغوية والنحوية والبلاغية.

وظاهرة الحذف قديمة قدم اللغة نفسها، فما من لغوي أو نحوي أو بلاغي من القدماء إلا تناول ظاهرة الحذف بصورها المختلفة، غير أن معظم الدارسين عالج قضية الحذف في اللغة بوجه عام، وبعضهم تناول الحذف في القرآن الكريم غير أنه لم يوجه اهتمامه إلى الربط بين ظاهرة الحذف وتماسك النص، ومن ربط منهم بين الحذف وتماسك النص لم يطبق ذلك إلا على السور المكية.

والحق أن كثيرا من القدماء – وخاصة البلاغيين، والذين كتبوا في علوم القرآن: كالزركشي، والسيوطي، وغيرهما – لم يغفلوا العلاقة بين الحذف وتماسك النص القرآني؛ حيث وضعوا أيدينا على ذلك من خلال إبرازهم لأنماط الحذف في القرآن الكريم، ودلالاته، إلا أنهم لم يصرحوا بما صرَّحَ به علماء النص في العصر الحديث من دور الحذف في تحقيق التماسك النصي.

وإذا كان الحذف يمثل قيمة أسلوبية في اللغة بوجه عام؛ لأنه نوع من الإيجاز الذي يدل على بلاغة المتحدث أو الكاتب – فإنه يمثل قيمة أسلوبية عالية في النص القرآني، حيث يُعَدّ وجها من وجوه إعجازه.

يقول ابن الأثير: « الإيجاز هو حذف زيادات الألفاظ، وهو نوع من الكلام شريف، لا يتعلق به من فرسان البلاغة إلا من سبق إلى غايتها، وضرب في أعلى درجاتها بالقدَح المعلى؛ وذلك لعلو مكانه

وتعذر إمكانه.

والنظر إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ، ولست أعني بذلك أن تهمل الألفاظ بحيث تعرى عن أوصافها الحسنة بل أعني أن مدار النظر في هذا النوع إنما يختص بالمعاني »[1] .

فابن الأثير يربط في هذا النص بين الحذف والمعنى؛ لأن المعنى هو الذي يرشد إلى المحذوف؛ ليتم بتقديره المعنى، وقيمة الحذف هذه إنما تتجلى في النص القرآني الذي تحقق التماسك النصي بين آياته وسوره حتى صار كالكلمة الواحدة.

وقد أنكر الدكتور/ تمام حسان تقدير أفعال محذوفة للمصادر المنصوبة في القرآن الكريم، وأورد طائفة منها، نحو قوله تعالى: « **لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ** »[2] .

فذهب إلى أن (وَعْدَ) في الآية ، وغيرها من المصادر المنصوبة لم تنصب بأفعال محذوفة، وإنما نصبت على الإنشاء؛ لأن تقدير أفعال لها يحولها إلى أساليب خبرية، ولكن إنكاره هذا منصب على ما ذهب إليه النحاة من حذفها وجوبا، ولذا يقول: « وليس معنى هذا أنني أنكر القول بالحذف جملة وتفصيلا، وإنما ينصب الإنكار على جملة ما سموه واجب الحذف على نحو ما رأينا، فما دام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف فإن إدراكه يُعَدّ مظهرا من مظاهر

---

(1) المثل السائر ٢/ ٤٢ .

(2) الزمر: ٢٠ .

قرينة السياق »[1] .

كذلك أنكر الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف ما أطلق عليه النحاة الحذف الواجب، حيث قال: « لأن البحث لا يرتضي الاعتراف بما يسمى بالحذف الواجب أو الاستتار الواجب أو الإضمار الواجب، لذلك يمكن القول إجمالا بأن كثيرا من الجمل التي حذف فيها أحد طرفيها وجوبا لدى نحاتنا يعد من هذا النوع – يعني ما أسماه بالجمل الموجزة »[2] .

ولعلنا نفهم من كلام الدكتور/ محمد حماسة أنه لا ينكر الحذف الجائز الذي عدّه البلاغيون ضربا من الإيجاز بدليل أنه أشاد به ووضح دلالاته عند تحليله للنصوص الشعرية، وغيرها[3].

وقد تناول صراحة في كتابه: (النحو والدلالة) مظاهر الحذف الجائز في اللغة باعتباره ضربا من ضروب الاتساع في الكلام، كما سماه سيبويه، وفي هذا المقام تعرض لما ساقه سيبويه من نماذج لغوية حدث فيها الاتساع بالحذف بالتحليل الدقيق مع ربط ذلك بمعطيات الدرس النحوي الحديث[4]، بل يبدو أن الدكتور/ محمد حماسة تراجع عن إنكاره للحذف الواجب - الذي صرح به في كتابه (العلامة الإعرابية) - وذلك حينما تعرض لبعض

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٢٣ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص٨٨ .

(٣) راجع الإبداع الموازي للدكتور/ محمد حماسة ص٥٨ ، وما بعدها.

(٤) راجع النحو والدلالة ص٨٧ ، وما بعدها.

الأنماط التحويلية في النحو العربي، وحينئذ اعترف بالبنية العميقة إلى جانب البنية السطحية متبعا المنهج التوليدي التحويلي، ولذا عالج قضية الحذف باعباره من القواعد التحويلية، فتعرض للجمل التي حذف أحد طرفيها وجوبا: كحذف الفعل وجوبا في أساليب الإغراء والتحذير والاختصاص والنداء، وكحذف الخبر بعد (لولا)، وبعد واو المعية، وبعد ما هو نص في القسم، إلى غير ذلك من الجمل التي حذف أحد طرفيها وجوبا والتي كان يطلق عليها (الجمل الموجزة)، ولكنه عالجها هنا باعتبارها جملا فعلية أو اسمية توافر لها طرفا الإسناد في البنية العميقة، وإن فقد أحد طرفيها على مستوى السطح[1].

ومهما يكن من أمر فإن ما دار من جدل بين الوصفيين والتحويليين حول ظاهرة الحذف الواجب لا يغض من قيمة الحذف في القرآن الكريم؛ لأن الحذف الذي يُعَدّ من دلائل بلاغة الأسلوب إنما هو الحذف الجائز الذي يقتضيه الإيجاز، ولا تقتضيه قواعد نحوية صارمة؛ ولذلك اعترف به الدكتور/ تمام حسان، وعده مظهرا من مظاهر قرينة السياق.

وهنا تجدر الإشارة إلى ما أثاره الشيخ/ يوسف بن سعيد الصفتي، المتوفى بعد سنة (١١٩٣ هـ) من خلاف حول محذوفات القرآن الكريم، هل هي من القرآن، أو ليست منه، وذلك في معرض تحليله للبسملة، فذكر أنهم اختلفوا في محذوفات القرآن: كمتعلَّق البسملة، « فقيل إنها من القرآن، وأُورِد عليه أمران:

---

(١) راجع من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص٧٨ ، وما بعدها.

الأول- أن المقام قد لا يقتضي تقدير لفظ بعينه، بل أي لفظ صلح، فإن حكم على الجميع بالقرآنية- لزم التكرار بلا فائدة، وإن حكم على بعضها فقط- لزم الترجيح بلا مرجح .

الثاني- أن المقدرات من كلام البشر، فهى حادثة وغير معجزة، فلو جعلت من القرآن لزم تركبه من الحادث غير المعجز، والقديم المعجز، والمركب منهما حادث غير معجز .

وأجيب عن الأول بأن المحكوم بقرآنيته القدر المشترك بين جميع الألفاظ الصالحة، وعن الثاني بأن الكلام في القرآن اللفظي، وهو بجميعه حادث[1]، فلا يضر لزوم الحدوث، وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز- ممنوع، وسند المنع أن مجموع القرآن مركب من المعجز، كثلاث آيات، وغير المعجز، كآيتين مع أن المجموع معجز، بل كل سورة منه، بل كل ثلاث آيات منه .

وقيل: ليست من القرآن، وهو الصحيح؛ لأن القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم- للإعجاز المتعبد بتلاوته المتحدَّى بأقصر سورة منه، وتلك المقدرات ليست من هذا اللفظ المنزل، فهى مرادة له تعالى لا من كلامه، وأُورِد عليه أن تلك المقدرات يتوقف معنى القرآن عليها، فلو لم تكن منه- لزم احتياجه إلى كلام البشر، وهو نقص، وأجيب بأن حذفها لاقتضاء البلاغة لحذفها، وتوقف الكلام في إفادة معناه المقصود على شئ آخر

---

(١) هذا هو رأي المعتزلة حيث اتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق - الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٤٢ .

اقتضت البلاغة حذفه ليس نقصا، بل هو كمال الكمال »[1].

وإذا كان الصفتي يرجح عدم انتماء هذه المحذوفات إلى القرآن فنحن نؤيده في هذا الترجيح؛ لأن النفس في تقدير هذه المحذوفات تذهب كل مذهب، فكل ناظر في النص القرآني الذي حذف منه أحد عناصره لقرينة تدل عليه يقدر المحذوف حسبما يرشده فهمه.

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالحذف في القرآن الكريم، وهي مفهوم الحذف بين اللغة والاصطلاح، ومستويات الحذف، وأنماط الحذف ودلالاته، ودوره في تحقيق التماسك النصي.

مفهوم الحذف بين اللغة والاصطلاح

يدور مفهوم الحذف في اللغة حول القطع من الطرَف خاصة، والطرح، والإسقاط[2]، ومنه حذفت الشَّعر إذا أخذت منه، وفي الاصطلاح إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[3].

وقد أنكر الزركشي ما قال به النحويون من الحذف بلا دليل، حيث قال: « وأما قول النحويين: الحذف لغير دليل، ويسمى اقتصارا؛ فلا تحرير فيه؛ لأنه لا حذف فيه بالكلية »[4]، ثم عقد الزركشي مقارنة بين الحذف والإيجاز من جهة، وبين الحذف

---

(١) نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب ص٣٩ ، ٤٠ .

(٢) لسان العرب ٢/ ٨١٠ .

(٣) البرهان للزركشي ٣/ ١٠٢ .

(٤) المرجع السابق ٣/ ١٠٢ .

والإضمار من جهة أخرى، فذكر أن شرط الحذف أن يكون ثمَّ مقدر، كما في قوله تعالى: « **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** »[1]، أي: (أهلَ القرية)، بخلاف الإيجاز؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه، أما الفرق بينَ الحذف والإضمار فإن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو قوله تعالى: « **انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** »[2]، أي: (ائتوا أمرا خيرا لكم)، وهذا لا يشترط في الحذف[3]، وعليه فإن الحذف الذي هو ضرب من ضروب البلاغة لا تقتضيه قواعد نحوية بحيث لا يترك أثرا إعرابيا في التركيب، وإلا فهو إضمار لا حذف، ومن ثم فإن الحذف تقتضيه قرينة السياق.

وقد عرف ابن الأثير الإيجاز بالحذف بأنه « ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه »[4].

وقد ذكر كريستال في موسوعته معنى الحذف الاصطلاحي، وهو حذف جزء من الجملة الثانية، وقد دل عليه دليل في الجملة الأولى، ومثلله بقوله: (أين رأيت السيارة ؟ في الشارع) فالمحذوف من الجملة الثانية: (رأيتها)[5].

ومعنى ذلك أن كريستال يذهب إلى أن المحذوف يكون من

---

(١) يوسف: ٨٢ .

(٢) النساء: ١٧١ .

(٣) البرهان للزركشي ٣/ ١٠٢ .

(٤) المثل السائر ٢/ ٧٢ .

(٥) علم اللغة النصي ٢/ ١٩١ ، ١٩٢ .

الجملة الثانية لدلالة الجملة الأولى عليه، وبذلك يتفق علماء الغرب مع نحاة العرب في موضع المحذوف، فيذهب ابن هشام إلى أنه « إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى »[1] ، ويذكر العبدي سبب ذلك بأن التجوز في أواخر الجملة أسهل[2]، وذلك بالطبع « إن لم توجد قرينة ترجح أيهما يُحذَف »[3] ، وإذا كان المحذوف من الجملة الثانية لدلالة الجملة الأولى عليه – فإن ذلك الدليل هو من أقوى العوامل التي تحقق التماسك النصي بين الجملتين؛ إذ تتحقق المرجعية من خلال المذكور والمحذوف معا في مثل قوله تعالى: « **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا** »[4] ، فالمرجعية واضحة بين مكان المحذوف متأخرا، والمذكور سابقا، وعليه يكون التقدير: (قالوا أنزل ربنا خيرا)[5].

إذاً لا يتم الحذف إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة، كافيا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره، فكان الحذف ناتجا عن أن المعنى المفهوم في كل موضع زائد على عناصر اللفظ المذكورة[6].

ومن ثم يرى بوجراند أن الحذف « هو استبعاد العبارات

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٠ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٠ .

(٣) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٩٢ .

(٤) النحل: ٣٠ .

(٥) علم اللغة النصي ٢/ ١٩٣ .

(٦) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١٢٤ ، ١٢٥ .

السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسَّع أو أن يعدَّل بواسطة العبارات الناقصة »[1] .

وإذا كان الحذف على مستوى الجملة يراعي القرائن المعنوية والمقالية، فلا شك أن نحو النص أكثر اعتمادا على ذلك؛ لأنه يُدْخِل السياق والمقام من أساسيات الحذف، حيث تكون الجمل المحذوفة أساسا للربط بين أجزاء النص من خلال المحتوى الدلالي[2].

مستويات الحذف

ذكرنا فيما سبق أن الحذف استبعاد بعض عناصر النص لقرينة مقالية أو سياقية تشير وتومئ إلى المحذوف، بحيث يغني المذكور في إغناء الدلالة عن العناصر المحذوفة، وبتقدير المحذوف يكتمل نسيج النص، غير أن في الحذف دلالة لا نلمسها عند إعادة المحذوف.

والناظر في النص القرآني يجد الحذف يتم على مستويات مختلفة في سطح النص، فقد تكون على مستوى الحرف، وعلى مستوى الكلمة المفردة، وعلى مستوى أكثر من كلمة، وعلى مستوى الجملة، وعلى مستوى أكثر من جملة.

ويرى الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي « أن أكثر الأنماط قياما بمهمة التماسك النصي هي: حذف الاسم، وحذف الفعل،

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص٣٠١ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١٢٥ .

وحذف العبارة، وحذف الجملة، وحذف أكثر من جملة، ويتبع حذف الجملة وحذف أكثر من جملة الحذف لبعض أحداث القصة»[1] .

ونلاحظ أن الدكتور/ صبحي إبراهيم قد أغفل الحذف على مستوى الحرف ظنا منه أن حذف الحرف لا يسهم في تحقيق التماسك النصي، مع أن حذف الحرف قد يكون على مستوى البنية، وحينئذ يكون حذفا صرفيا لا يسهم في تحقيق التماسك، وقد يكون على مستوى التركيب وحينئذ يكون حذفا نحويا، كحذف الواو العاطفة مثلا، وهي من وسائل الربط اللغوي، فحذفها حينئذ يسهم في تحقيق التماسك بين عناصر النص.

وفيما يلي نستعرض مستويات الحذف مع سَوْق نماذج تطبيقية من القرآن الكريم.

١- حذف الحرف

حينما نتحدث عن حذف الحرف أو الأداة في القرآن الكريم فإننا نريد حذف الأداة التي لها دور في تحقيق تماسك النص، أو بعبارة أخرى إنما نريد الأداة التركيبية، مثل: الأداة الداخلة على الجملة أو الداخلة على مفرد، أو على أحد عنصري الجملة، فمن حذف الأداة الداخلة على الجملة حذف همزة الاستفهام، كما في قوله تعالى: «قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»[2] ، أي:

---

(١) علم اللغة النصي ٢/ ١٩٦ .

(٢) البقرة: ١٢٤ .

(أو من ذريتي)، وكما في قوله تعالى: « **وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ** »[1] ، أي: (أو تلك نعمة)[2].

على أن حذف الحرف ليس بقياس عندهم، ولكنهم يحذفونه لقوة الدلالة عليه، كما أنهم لا يحذفونه إلا إذا وجدوا في حذفه وجها من وجوه البلاغة، ولذا فإنهم يحذفون الواو لقصد البلاغة؛ إذ في إثباتها ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حُذفت أشعر حذفها بأن الكل كالواحد، نحو قوله تعالى: « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ** »[3] ، أي: (لا تتخذوا بطانة من دونكم ولا يألونكم خبالا)[4].

ومنه قوله تعالى: « **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ** »[5] ، أي: (ووجوه)؛ عطفا على قوله تعالى: « **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ** »[6] ، وحمل بعضهم على ذلك قوله تعالى: « **وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا** »[7] ، أي: (وقلت لا أجد)، فهو معطوف على قوله: (أتوك)؛ لأن جواب (

---

(١) الشعراء: ٢٢ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٩٢ ، وراجع البرهان للزركشي ٣/ ٢١٣.

(٣) آل عمران: ١١٨ .

(٤) البرهان للزركشي ٣/ ٢١٠ .

(٥) الغاشية: ٨ .

(٦) الغاشية: ٢ .

(٧) التوبة: ٩٢ .

إذا) قوله (تولوا)[1].

وهكذا فإن حذف الواو كثير في الكلام وخاصة بين الجمل، وقد ذكروا أنه عند حذف الواو يجوز أن يلاحظ معنى العطف ويكتفي للربط بينها وبين ما قبلها بالملابسة، ويجوز ألا يلاحظ ذلك فتكون الجملة مستأنفة[2].

وقد أفاض أهل اللغة والنحو والبلاغة وعلماء التفسير وعلوم القرآن في الحديث عن حذف الحرف في القرآن الكريم، مثل: حذف الفاء من جواب الشرط، وحذف الفاء العاطفة، وحذف حرف النداء، وحذف (لو)، وحذف (قد)، وحذف (أنْ) المصدرية، وحذف (لا) النافية، وغيرها[3].

وعند حذف أي من هذه الأدوات لا بد من احتواء النص على قرينة سياقية، ودلالية ترشد إلى المحذوف، ولهذه الأدوات كلها دور أساسي في الربط بين عناصر النص، ولذا فإنها مرادة عند حذفها لتمام المعنى.

٢- حذف الكلمة المفردة

وقد يكون المحذوف كلمة مفردة أيا كان موقعها من الإعراب، ويستدل على حذفها إما بأصل التركيب كحين يُحذف المبتدأ أو

---

(١) البرهان للزركشي ٣/ ٢١٠ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٣٥ .

(٢) البرهان للزركشي ٣/ ٢١١ .

(٣) راجع البرهان للزركشي ٣/ ٢٠٩ ، وما بعدها ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٥ ، وما بعدها .

الخبر، وإما بوجود الحرف دون مدخوله فيقال إن المدخول محذوف، وإما بقرينة السياق ومعناه العام[1].

وحذف الكلمة المفدرة يشمل حذف الاسم بوظائفه النحوية المختلفة: كحذف المبتدأ والخبر، وحذف الفاعل، وحذف الفعل، وحذف المفعول به، وحذف المضاف – وإن تعدد.

وفيما يلي نتناول حذف الكلمة المفردة بوظائفها النحوية المختلفة.

أ- حذف المبتدأ.

قد يحذف المبتدأ ويكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: « **وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ، نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ** »[2]، أي: هي نار الله، ونحو قوله تعالى: « **وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَةٌ** »[3]، أي: هي نار حامية، ونحو قوله تعالى: « **قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** »[4]، أي: هي النار.

كما يكثر حذفه بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: « **مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا** »[5]، أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها، ونحو قوله تعالى: « **وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ** »[6]، أي فهم

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٩٦.

(٢) الهمزة: ٥ ، ٦.

(٣) القارعة: ١٠ ، ١١.

(٤) الحج: ٧٢.

(٥) فصلت: ٤٦.

(٦) البقرة: ٢٢٠.

إخوانكم.

كما يكثر حذفه بعد القول، نحو قوله تعالى: « **وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ** »[1] ، أي: هي أساطير الأولين، ونحو قوله تعالى: « **إِنَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ** »[2] ، أي: هو ساحر.

ووقع في غير ذلك أيضا، نحو قوله تعالى: « **لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ** »[3] ، أي: هو متاع[4].

ب- حذف الخبر

وقد يحذف الخبر كما في قوله تعالى: « **وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ** »[5] ، أي: حل لكم، ونحو قوله تعالى: « **أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا** »[6] ، أي: دائم[7].

ولا فرق في حذف الخبر بين أن يكون خبرا عن المبتدأ كما ذكرنا، وأن يكون خبرا لناسخ، كما حذف خبر (لا) النافية

---

(١)الفرقان: ٥ .

(٢) الذاريات: ٥٢ .

(٣) آل عمران: ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٢٩ ، وما بعدها، وراجع البيان في روائع القرآن للدكتور/ تمام حسان ١/ ٩٦ ، وما بعدها.

(٥) المائدة: ٥ .

(٦) الرعد: ٣٥ .

(٧) المغني لابن هشام ٢/ ٦٣٠ .

للجنس في قوله تعالى: « قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ »[1]، أي: لا ضير علينا في قتلك[2].

وكما في قوله تعالى: « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ »[3]، أي: فلا فوت لهم[4].

كما حذف خبر (إنَّ) في القرآن الكريم؛ لأن حذفه أبلغ من ذكره، وذلك في قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ »[5].

فالقارئ لهذه الآية لا يجد خبرا لـ (إنَّ)، والخبر هو الذي يحدد جزاءهم، ولما كان الصد متجددا ومتكررا، حيث ورد بصيغة المضارع (ويصدون) لم تفصح الآية عن جزائهم، وقد ذهب المفسرون في ذلك مذاهب شتى، فمنهم من قدَّر خبرا لـ (إنَّ) محذوفا دلَّ عليه جواب الشرط، والتقدير: (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ..... نذيقهم من عذاب أليم)، وكل من ارتكب فيه ذنبا فهو كذلك.

ومنهم من ذهب إلى القول بزيادة الواو، و(يصدون) هي الخبر، ومنهم من قال: (نذقه من عذاب أليم) هي الخبر، وقد اعترض على هذا بأنه لو كان خبرا لـ (إنَّ) لبقي الشرط بلا جواب، إلى غيرذلك

---

(١) الشعراء: ٥٠ .

(٢) الكشاف ٣/ ٣١٣ .

(٣) سبأ: ٥١ .

(٤) الكشاف: ٣/ ٥٩٣ .

(٥) الحج: ٢٥ .

مما نراه مبثوثا في كتب التفسير واللغة، وكلها – كما نرى – ترمي إلى الخروج من تلك المشكلة الأسلوبية، وفاتهم أن التعبير بالفعل المضارع الدال على التجدد والتكرر يلائمه ألا يحدد الجزاء، ومن ثم لم تفصح الآية عن خبر (إنَّ) الذي راح المفسرون يؤولونه ويقدرونه، حتى يستقيم الأسلوب في رأيهم.

أما الآيات الأخرى التي ورد فيها الصد عن سبيل الله بصيغة الماضي – وهي كثيرة، منها قوله تعالى: « **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلاَلاً بَعِيداً** »[1] ، فقد جاء الجزاء فيها محددا[2].

ومن ذلك قوله تعالى: « **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ** »[3] ، فقد تركت الآية خبر (إنَّ)، وهو ذكر جزائهم، وذلك لعظم عقابهم، وشدة عذابهم، فإبهام الجزاء يجعل النفس تذهب كل مذهب في تقديره وتوقعه، وقد أفاض النحاة في تخريج هذه الآية على وجوه كثيرة، أوضحها أن الخبر محذوف لفهمه من السياق، والتقدير (معذبون)، أو(مهلكون)، أو (معاندون)[4].

---

(١) النساء: ١٦٧ .

(٢) البديع: المصطلح والقيمة د/ عبد الواحد علام ص٨٥ ، ٨٦ ، وقواعد العربية: دراسة وصفية في ضوء القرآن الكريم للمؤلف ص١٥٠ ، ١٥١

(٣) فصلت: ٤١ ، ٤٢ .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ١٤٠ ، وراجع الدر المصون للسمين الحلبي ٩/ ٥٢٩ ، ٥٣٠ .

وقد يحذف المبتدأ والخبر في جملتين متعاقبتين، حذف الخبر من الأول، والمبتدأ من الثانية، كما في قوله تعالى: « **قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ** »[1] ، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون[2].

وقد جعل السمين الحلبي (سلام) يحتمل أيضا أن يكون خبرا مبتدؤه محذوف، أي: أمري أو قولي سلام[3].

وإن كان السمين الحلبي قدر هذا التقدير في آية هود، وهي قوله تعالى: « **قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ** »[4] ، فإن هذا التقدير ينطبق أيضا على آية الذاريات، غير أنه نقل عن بعضهم عدم استحسانهم أن يكون تقدير المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: « **قَوْمٌ مُّنكَرُونَ** »: (أنتم قوم منكرون) ؛ لأن فيه عدم أُنْس، فمثله لا يقع من إبراهيم- عليه السلام، فالأولى أن يُقدَّر: (هؤلاء قوم، أو هم قوم)، وتكون مقالته هذه مع أهل بيته وخاصته لا لنفس الضيف؛ لأن ذلك يُوحِشهم[5].

ولا يخفى ما بين المبتدأ والخبر من تلازم في الدلالة؛ إذ لا يذكر المبتدأ إلا بقصد الإخبار عنه، فإذا حذف الخبر ظلت الحاجة إليه بدلالة السياق، ومن ثم لابد من تقديره، كذلك الخبر؛ فإنه لا يذكر إلا بقصد الإخبار به عن المبتدأ، فإذا حذف المبتدأ فلا بد

---

(١) الذاريات: ٢٥ .

(٢) شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٥ .

(٣) الدر المصون ٦/ ٣٥٢ .

(٤) هود: ٦٩ .

(٥) الدر المصون ١٠ / ٥١ .

من تقديره أيضا؛ إذ لا محكوما به دون محكوم عليه، فالتضام بين المبتدأ والخبر هو الذي يحتم تقدير المحذوف منهما حتى يكتمل بناء النص، وتسد ما فيه من فجوة.

ج- حذف الفعل

وإذا كان التلازم الدلالي بين المبتدأ والخبر داعيا إلى تقدير المحذوف منهما ومرشدا إليه – فإن هذا التلازم نفسه بين الفعل والفاعل قد جعل النص في حاجة إلى تقدير الفاعل عند حذفه؛ إذ لا حدث دون أن يكون له مُحْدِث، كذلك الفعل، فإنه إذا حذف أرشد الفاعلُ المذكور إلى تضام الفعل معه، ولدلالة السياق عليه، فقد يحذف الفعل في جواب سؤال محقق أو مقدر، فمن الأول قوله تعالى: « وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ »[1] ، أي: خلقهن الله.

وعدُّ المذكور فاعلا لفعل محذوف أحسن من عده خبرا لمبتدأ محذوف؛ لثبوت الفعل المقدر في نحو هذا، كما في قوله تعالى: « وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ »[2] ، وكما في قوله تعالى: « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ »[3] ، وكما في قوله تعالى: « قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ »[4] .

---

(١) لقمان: ٢٥ .

(٢) الزخرف: ٩ .

(٣) يس: ٧٨ .

(٤) التحريم: ٣ .

ومن الثاني – وهو جواب الاستفهام المقدر – قوله تعالى: « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ{٣٦} رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ »[١] ، وقوله تبارك اسمه: « كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ »[٢] ، وذلك على قراءة ابن عامر وشعبة ببناء الفعل (يُسَبَّح) على المفعول في الآية الأولى، وعلى قراءة ابن كثير ببناء (يُوحَى) على المفعول في الآية الثانية.

وعلى ذلك يكون كل من (رجال)، ولفظ الجلالة فاعلا لفعل محذوف دل عليه سؤال مقدر، فكأنه قيل: مَنْ يُسَبِّح ؟ فالجواب: رجال، ومن يوحي ؟ فالجواب: الله[٣].

وإذا كان ذكر الفاعل دليلا على حذف الفعل فإن ابن الأثير قد ذكر أن ذكر المفعول به يكون دليلا على حذف فعله، ومن ذلك أسلوب التحذير ونحوه، كقولهم في المثل: (أهلكَ والليلَ)، فنصب هذا يدل على محذوف ناصب تقديره: (الحق أهلك وبادر الليل)[٤].

وعليه ورد قوله تعالى: « فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا »[٥] أي: احذروا ناقة الله وسقياها فلا تفعلوا ذلك[٦].

أما إذا لم يكن في النص فاعل يرشد إلى فعله أو مفعول به

---

(١) النور: ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) الشورى: ٣ .

(٣) راجع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٤٨ .

(٤) المثل السائر ٢/ ٥٤ .

(٥) الشمس: ١٣ .

(٦) البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٤٨٢ .

يرشد إلى فعله فإن الفعل المحذوف – كما يقول ابن الأثير: ((يظهر بالنظر إلى ملائمة الكلام، ومما جاء منه قوله تعالى: ((**وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ**))[1] ، فقوله: (لقد جئتمونا) يحتاج إلى إضمار فعل، أي فقيل لهم: لقد جئتمونا أو فقلنا لهم.

وقد استعمل القرآن الكريم هذا في غير موضع، كقوله تعالى: ((**وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا**))[2]، فقوله: (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) يحتاج إلى تقدير الفعل المضمر))[3] ، أي: فيقال لهم أذهبتم.

وهكذا فإن حذف الفعل من القول وبقاء مقوله كثير وشائع في القرآن الكريم يدل عليه السياق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفعل قد يحذف وحده، أو مع الفاعل، فإذا حذف وحده وبقي فاعله، كان ذلك من قبيل حذف الكلمة المفردة، أما إذا حذف معه فاعله وبقي المفعول، كان ذلك من قبيل حذف الجملة.

د – حذف الفاعل

وقد يحذف الفاعل ويكتفى بالدلالة عليه بذكر الفعل، كقول حاتم الطائي:

---

(١) الكهف: ٤٨ .

(٢) الأحقاف: ٢٠ .

(٣) المثل السائر ٢/ ٥٥ .

أمـاوِيَّ مـا يغـني الثـراءُ عـن الفتـى

إذا حَشْرَجَتْ يومـا وضـاق بهـا الـصدرُ

فهو يريد بقوله: (حشرجت): النفس، ولم يجرِ لها ذكر، وعلى هذا ورد قوله تعالى: « كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ ، وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ »[1] ، فالضمير في (بلغت) للنفس، ولم يجرِ لها ذكر، وقد رد ابن الأثير بهذا البيت وهذه الآية الكريمة، ونحوهما على بعض النحاة، ومنهم ابن جني، الذين ذهبوا إلى عدم جواز حذف الفاعل، إلا أن ابن الأثير لم يجز حذف الفاعل على إطلاقه، بل يجوز – كما يقول – فيما هذا سبيله، وذاك أنه لا يكون إلا فيما دل الكلام عليه، ألا ترى أن التي تبلغ التراقي إنماهي النفس، وذلك عند الموت، فعلم حينئذ أن النفس هي المرادة، وإن كان الكلام خاليا من ذكرها، وكذلك قول حاتم (حشرجت)، فإن الحشرجة إنما تكون عند الموت[2].

فابن الأثير لايجيز حذف الفاعل مطلقا، وإنما يجيزه إذا تعين تقديره، وأرشدت دلالة الفعل عليه، إذ لا بد في الكلام من دليل على المحذوف، وإلا كان لغوا لا يلتفت إليه[3].

---

(١) القيامة: ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) المثل السائر ٢/ ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) المرجع السابق ٢/ ٨٧ .

هـ - حذف المفعول به

وإذا كان تقدير المحذوف مما ذكرناه من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل أمرا ضروريا لحاجة النص إليه؛ لأن هذه العناصر التركيبية أطلق عليها النحاة عُمَدا؛ لأن كل عنصر منها مع ما يضامه يمثل ركنا أساسيا من ركني الإسناد، حيث يستلزم كل منهما الآخر لتحقيق هذه العلاقة أو الرابطة بينهما، وهي علاقة الإسناد – فإن تقدير المحذوف من غير هذه العناصر يتوقف على فهم السياق، ولا يكون تقديره متعينا في لفظ معين، وإنما تذهب النفس في تقديره كل مذهب، ومن ذلك ما أطلق النحاة عليه فضلة، أي: زائدا على ركني الإسناد، كالمفعول به، فقد يحذف وهو غير مراد، بمعنى أن في حذفه دلالة لا تحصل عليها من النص في حال ذكره.

وقد أفاض النحاة والبلاغيون في الحديث عن حذف المفعول به، وأغراض هذا الحذف وأسبابه، ومواضعه التي يكثر فيها، ولكننا هنا نكتفي بما ذكره عبد القاهر الجرجاني من إحدى صور حذف المفعول به، والقيم الدلالية والأسلوبية التي يحققها هذا الحذف، فقد تعرض لوجوب إسقاط المفعول به لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب، وهنا ساق قوله تعالى: « **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ** »[1]، فبينّ أن في

---

(١) القصص: ٢٣ ، ٢٤ .

هاتين الآيتين حذف المفعول به في أربعة مواضع؛ إذ المعنى: (وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم)، و(امرأتين تذودان غنمهما)، و(قالتا لا نسقي غنمنا)، (فسقى لهما غنمهما).

وقد علق عبد القاهر على هذا الحذف مبينا قيمته الدلالية، فقال: « لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُتْرَك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يُعْلَم أنه كان في الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون لنا سقي حتى يُصْدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي، فأما ما كان المسقي ؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهمٌ خلافه، وذلك أنه لو قيل: (وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما)، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذودُ غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذَّود، كما أنك إذا قلت: (مالك تمنع أخاك ؟) كنت منكر المنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلَم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه »[1] .

فهو يعلل حذف المفعول به في مثل هذا بعدم تعلق غرض الكلام به؛ لأن الغرض من الكلام إثبات الفعل للفاعل مطلقا بغض النظر عما يتعلق به الفعل، وهذا توسيع للمعنى؛ إذ تذهب النفس في تقدير المحذوف كل مذهب.

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٦١ ، ١٦٢ .

ولما كان حذفه في هاتين الآيتين ونحوهما منتجا قيمة دلالية عظيمة لا نجدها في ذكره – وإن كان تقديره ممكنا ومتعينا – فإن عبد القاهر جعل هذا الحذف واجبا، لما يحققه من غرض بلاغي لا يوجد عند الذكر، فهذا الحذف واجب من وجهة نظر بلاغية.

أما عند النحاة فليس هذا الحذف واجبا؛ إذ لا تقتضيه قواعد نحوية، وإنما هو جائز لا مانع عند النحاة في غير القرآن من التصريح به.

و- حذف المضاف

ويكثر في اللغة حذف المضاف وإقامة الضاف إليه مقامه، فيأخذ وظيفته النحوية، وحكمه الإعرابي، وهذا اللون من الحذف كثير في العربية، قال ابن جني: «في القرآن منه زهاء ألف موضع»[1]، وعلى الرغم من كثرته، فإن أبا الحسن الأخفش لا يقيس عليه[2]، ونحن نرى أن كثرة حذفه في القرآن الكريم تدعونا إلى القول بقياسيته، غير أنه لا يقع في الأسلوب إلا بدليل عقلي وقرينة ترشد إلى المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى: « **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** »[3]، أي: أهل القرية، فإن العقل يمنع من سؤال القرية في حد ذاتها، وإنما يتوجه السؤال إلى أهلها، ولذا لم يجيزوا تقدير مضاف في نحو قولهم: (جاء زيد)، و هم يريدون: (غلام زيد)؛ لأن المجئ يكون

---

(١) البرهان للزركشي ٣/ ١٤٦ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٤٥ .

(٣) يوسف: ٨٢ .

له، أي لزيد، ولا دليل فيه على المحذوف[1]، ومنه قوله تعالى: « **وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً** »[2]، و« **فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم** »[3]، فالتقدير في الآية الأولى: (وجاء أمر ربك)، وفي الآية الثانية: (فأتى أمر الله)، وهذا التقدير ضروري لاستحالة الحقيقي[4].

وقد يحذف المضاف مكررا كما في قوله تعالى: « **فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ** »[5]، أي من تراب أثر حافر فرس الرسول، وكما في قوله تعالى: « **يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ** »[6]، أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت[7].

وقد يحذف ثلاثة مضافات كما في قوله تعالى: « **فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى** »[8]، فتقديره: (فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين)، فحذفت هذه المضافات[9]، حيث حذف ثلاثة من اسم (كان)، وواحد من خبرها[10].

ز – حذف المضاف إليه

---

(١) البرهان للزركشي ٣/ ١٤٦ .

(٢) الفجر: ٢٢ .

(٣) النحل: ٢٦ .

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٣ .

(٥) طه: ٩٦ .

(٦) الأحزاب: ١٩ .

(٧) الخصائص لابن جني ٢/ ٢٤٥ .

(٨) النجم: ٩ .

(٩) الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٢٠ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/ ١٥٦ .

(١٠) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥ .

وقد يحذف المضاف إليه، ويكثر حذفه في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى، كما في قوله تعالى: « رَبِّ اغْفِرْ لِي »[1]، كما يكثر في الغايات، نحو قوله تعالى: « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ »[2]، أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، وفي (أي)، و(كلّ)، و(بعضٍ)[3]، وهكذا فإن السياق هو الذي يدلنا على المحذوف من المضاف أو المضاف إليه.

هذه نماذج من حذف الكلمة المفردة في القرآن الكريم، وقد فصلت كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن الكريم والبلاغة القول في هذا اللون من الحذف، حيث تحدثت أيضا عن حذف النعت، والمنعوت، وحذفهما معا، وحذف المعطوف، والمعطوف عليه، وحذف المبدل منه، وحذف الموصول، وحذف الجار والمجرور، وحذف المخصوص بالمدح أو الذم، وحذف الضمير المنصوب المتصل، إلى غير ذلك من مظاهر حذف الكلمة المفردة، وقد أطلقت كتب علوم القرآن على حذف الكلمة المفردة مصطلح (الاختزال)، وهو حذف كلمة أو أكثر من الأسلوب لغرض أو فائدة[4].

٣- حذف الجملة

وقد يحذف من الأسلوب جملة بأسرها بدليل السياق؛ إذ لو لم تقدر الجملة المحذوفة لما تم المعنى، ومن ذلك حذف الجملة

---

(١) نوح: ٢٨ .

(٢) الروم: ٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٤ .

(٤) راجع البرهان للزركشي ٣/ ١٣٤ ، والإتقان للسيوطي ٣/ ١٤٠ .

المعطوف عليها، كما في قوله تعالى: « **وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً** »[1]، فالفاء في قوله تعالى: (فانفجرت) للعطف على جملة محذوفة، والتقدير: (فضرب فانفجرت)، ومثل ذلك قوله تعالى: « **فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ** »[2]، أي: (فضرب فانفلق)، ويدل على هذا المحذوف وجود الانفجار مرتبا على ضربه؛ إذ لو كان يتفجر دون ضرب لما كان للأمر فائدة[3].

ومن ذلك أيضا حذف جواب الشرط، نحو قوله تعالى: « **فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ** »[4]، أي: (فافعل)، ومنه حذف جملة القسم، وبقاء الجواب، نحو قوله تعالى: « **لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ** »[5]، أي: (والله)، وتجدر الإشارة إلى أن حرف القسم، ومجروره يتعلقان بفعل محذوف، وهو (أقسم)، كما يحذف جواب القسم ويبقى القسم وحده، نحو قوله تعالى: « **وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً{١} وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً{٢} وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً{٣} فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً{٤} فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً{٥}** »[6]، أي: (لتبعثن).

ومنه حذف جملة مسببة عن المذكور، نحو قوله تعالى: «

---

(١) البقرة: ٦٠ .

(٢) الشعراء: ٦٣ .

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٤) الأنعام: ٣٥ .

(٥) النمل: ٢١ .

(٦) النازعات: ١ – ٥ .

لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ »[1] ، أي: (فعل ما فعل ليحق الحق)[2].

ففي هذه التراكيب حذفت جملة، والسياق يقتضي تقديرها؛ لأن الكلام بدون تقدير المحذوف يظل ناقص الدلالة، حيث يتوقف فهم النص على تقدير هذا المحذوف.

٤- حذف أكثر من جملة

وقد يحذف من الأسلوب أكثر من جملة، ويكون السياق دالا عليها؛ إذ يتوقف فهم النص على تقديرها، ومن ذلك قوله تعالى: « وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْماً مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ »[3] ، فإن في هذا الكلام محذوفا لولاه لما فهم؛ لأنه قال: (وما كنت بجانب الطور إذ ناديا ولكن رحمة من ربك)، وهذا لا بد له من محذوف حتى يستقيم نظم الكلام، وتقديره: (ولكن عرفناك ذلك وأوحينا إليك رحمة من ربك لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك)، فذكر الرحمة التي هي سبب إرساله إلى الناس، ودل بها على المسبب الذي هو الإرسال[4].

ومما حذف منه أكثر من جملة قوله تعالى: « أَنَاْ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ{٤٥} يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا »[5]، فبين قوله:

---

(١) الأنفال: ٨ .

(٢) الإتقان للسيوطي ٣/ ١٣٤ – ١٣٧ .

(٣) القصص: ٤٦ .

(٤) المثل السائر لابن الأثير ٢/ ٤٨ .

(٥) يوسف: ٤٥ ، ٤٦ .

(فأرسلون)، وقوله: (يوسف أيها الصديق) مساحة من المعلومات، ولكنها خالية تحتاج إلى ما يسد هذا الفراغ؛ إذ لا يكتمل فهم المراد من النص إلا بتقدير الجمل المحذوفة، أي: (فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه، فقال له: يا يوسف)[1]، والدليل على حذف هذه الجمل أن قوله تعالى: (فأرسلون) يدل لا محالة على المرسل إليه، فثبت أن التقدير: (إلى يوسف)، ثم إنه لما طُلِب الإرسال إلى يوسف عند العجز الحاصل للمعبرين عن تعبير رؤيا الملك دل ذلك على أن المقصود من طلب الإرسال إليه استعباره الرؤيا التي عجزوا عن تعبيرها[2]، ومنه قوله تعالى: « **اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ** »[3]، فأعقب هذه الآية بقوله تعالى حكاية عن بلقيس: « **قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ** »[4] فبين أمر سليمان – عليه السلام – وبين أن تقول لقومها: إني ألقي إلي كتاب كريم، ولا بد من ملء هذا الفراغ حتى يكتمل بناء النص، ويتم فهم المراد منه، فالتقدير: فأخذ الكتاب فألقاه إليهم، فرأته بلقيس، وقرأته، وقالت ياأيها الملأ[5].

ومنه قوله تعالى: « **يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا** »[6] فهنا حذف يطول تقديره، أي: (فلما ولد يحي ونشأ

---

(١) الإتقان للسيوطي ٣/ ١٤٣ : ١٤٧ .

(٢) البرهان للزركشي ٣/ ١٦٥ .

(٣) النمل: ٢٨ .

(٤) النمل: ٢٩ .

(٥) البرهان للزركشي ٣/ ١٦٥ .

(٦) مريم: ١٢ .

وترعرع قلنا له يا يحي)[1].

وهكذا فإن الجمل المحذوفة من النص لا بد أن يعتد بها في فهم النص وفي نسيجه، وإلا كانت المساحات الخالية في نسيج النص في حاجة إلى تقدير هذه الجمل المحذوفة ووضعها في أماكنها، وقد رأينا أن هذا الحذف لا يقع إلا بأدلة يتضمنها السياق، وربما أشارت الجمل المذكورة إلى الجمل المحذوفة.

وبعد فإن الحذف في القرآن الكريم يقع في الأسلوب على مستويات مختلفة، فقد يكون على مستوى الحرف، وقد يكون على مستوى الكلمة المفردة اسما كانت أو فعلا، وقد يكون على مستوى الجملة الواحدة، وقد يكون على مستوى أكثر من جملة، وكل هذه المستويات يسهم في تماسك النص والترابط الدلالي بين عناصره.

أنماط الحذف ودلالاته

لقد أسهبت كتب علوم القرآن في الحديث عن أنماط الحذف في القرآن الكريم، وبيان دلالات كل نمط منها، وفيما يلي نتناول من هذه الأنماط ما له علاقة وثيقة ببناء النص.

١- الاكتفاء

وقد عرفوا هذا النمط من الحذف بأنه أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر، وخص بالارتباط العطفي غالبا، وليس المراد بالاكتفاء أن نكتفي بأحد المتعاطفين كيفما اتفق، ولكن في ذكر أحدهما نكتة تقتضي

---

(١) البرهان للزركشي ٣/ ١٦٥.

الاقتصار عليه، ومثلوا لهذا النمط بقوله تعالى: « **وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ** »[1] ، فإن السرابيل لا تقي الحر فقط، وإنما تقي الحر والبرد، ولذا قدَّروا المحذوف في الآية: (والبرد)، ثم استوقفتهم الحكمة من تخصيص الحر بالذكر، فأجابوا بأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحرّ أهم؛ لأنه أشد من البرد عندهم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: « **وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** »[3] ، أي: (وله ما سكن وما تحرك)، وإنما آثر السكون لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد؛ ولأن الساكن أكثر عددا من المتحرك، أو لأن كل متحرك يصير إلى سكون، ولأن السكون هو الأصل، والحركة طارئة[4].

ومنه قوله تعالى: « **بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** »[5] ، أي: (بيدك الخير والشر)؛ لأن مصادر الأمور كلها بيده- جل جلاله، وإنما آثر ذكر الخير لأنه مطلوب العباد، ومرغوبهم إليه، أو لأنه أكثر وجودا في العالم من الشر، ولأن الشر يجب في باب الأدب ألا يضاف إلى الله تعالى، كما قال- صلى الله عليه وسلم: «

---

(١) النحل: ٨١ .

(٢) البرهان للزركشي ٣/ ١١٨ ، والإتقان للسيوطي ٣/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٣) الأنعام: ١٣.

(٤) البرهان للزركشي ٣/ ١١٩ .

(٥) آل عمران: ٢٦ .

والشر ليس إليك »[1].

وهذا النمط من الحذف كثير في القرآن الكريم، وهو يقوم على الاكتفاء بذكر أحد الضدين والاستغناء به عن الضد الآخر، بحيث يشير المذكور إلى المحذوف؛ إذ لا غنى عنه في تمام المعنى، ومن ثم لا نفهم من مصطلح الاكتفاء أن نكتفي بالمذكور من الناحية الدلالية، بل لا بد من إرادة المحذوف، وإنما المراد بالاكتفاء أن نكتفي بذكر أحد الضدين مستدلين بذكره على المحذوف، وقد جهد أهل اللغة والمفسرون والبلاغيون، وعلماء علوم القرآن في استنباط الحكمة من إيثار أحد الضدين بالذكر.

٢- الاقتصار على أحد الشيئين.

والمراد بهذا النمط أن يقتضي الكلام شيئين، فيقتصر على أحدهما؛ لأنه المقصود، نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: « **قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى** »[2]، فهو يخاطب اثنين: موسى وهارون، ولكنه نادى موسى فقط، غير أن الكلام يقتضي أن ينادى الاثنين؛ وذلك لأن موسى هو المقصود، وهو المتحمل أعباء الرسالة[3]، قال الزمخشري[4]: « خاطب الاثنين ووجه النداء إلى أحدهما، وهو موسى؛ لأنه الأصل في النبوة، وهارون وزيره وتابعه، ويحتمل أن يحمله خبثه ودعارته على استدعاء كلام موسى دون كلام أخيه لما

---

(١) البرهان ٣/ ١١٩ ، والإتقان للسيوطي ٣/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) طه: ٤٩ .

(٣) البرهان للزركشي ٣/ ١٢٦ .

(٤) الكشاف ٣/ ٦٧ .

عرف من فصاحة هارون والرتة في لسان موسى، ويدل عليه قوله تعالى: « أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ »[1]، ونقل الزركشي عن الزمخشري قوله: « أراد أن يتم الكلام فيقول: وهارون، ولكنه نكل عن خطاب هارون توخيا لفصاحته وحدة جوابه، ووقع خطابه؛ إذ الفصاحة تنكل الخصم عن الخصم للجدل، وتنكبه عن معارضته »[2]، وبين ما نقلناه عن الزمخشري في الكشاف، وما نقله الزركشي عنه اختلاف في الأسلوب مما يجعلنا نتوقع أن الزركشي نقل عن الزمخشري في كشافه القديم.

والناظر في هذا النمط من الحذف يجد أن بينه وبين النمط السابق وهو الاكتفاء تشابها كبيرا؛ إذ في كل منهما حذف المعطوف بالواو، ويدل المذكور على تقديره، غير أن المتأمل فيهما يجد فرقا بينهما، وهو أن النمط الأول فيه عطف الشئ على ضده، ثم الاكتفاء بذكر أحد الضدين، وهذا المذكور دليل على المحذوف؛ إذ المعنى يقتضيه ويستلزمه، أما هذا النمط – وهو الاقتصار على أحد الشيئين – فليس المحذوف ضد المذكور، ولكنه قرينه ومصاحبه، وملازمه، بدليل خطابهما بضمير المثنى، ومهما يكن من أمر فإن كلا من النمطين يعد من وسائل التماسك النصي، حيث لا يكتمل بناء النص لغويا ودلاليا وسياقيا إلا بتقدير المحذوف.

---

(١) الزخرف: ٥٢ .

(٢) البرهان ٣/ ١٢٦ .

٣- عود الضمير على أحد الشيئين

قد يذكر شيئان ولكن الضمير يعود على أحدهما، وقد خرجوا ذلك على حذف الكلام المشتمل على الضمير الذي يعود على الشئ الآخر، نحو قوله تعالى: « **وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً** »[١] .

فالضمير في (إليها) يعود على التجارة دون اللهو، وكان القياس يقتضي أن يقال: (إليهما)، غير أن في الكلام حذفا، قال الزمخشري: « تقديره: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها، أو لهوا انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه »[٢] .

وفي الكلام تقديم وتأخير أيضا، لأنه أخر الكلام المشتمل على ضمير التجارة على (لهوا) الذي حذف الكلام المشتمل على ضميره، وأصل ترتيب الكلام قبل الحذف: (وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهوا انفضوا إليه)، كما قدر الزمخشري.

وقد حاول المفسرون أن يلتمسوا علة لإيثار التجارة بعود الضمير إليها دون اللهو، فذكروا أن التجارة « لما كانت سبب انفضاض الذين نزلت فيهم هذه الآية أعيد الضمير إليها، ولأنه قد تشغل التجارة عن العبادة ما لا يشغله اللهو »[٣] .

ونظير ذلك قوله تعالى: « **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ** »[٤]، فظاهر النص أن الضمير في (وإنها)

---

(١) الجمعة: ١١ .

(٢) الكشاف ٤/ ٥٣٧ .

(٣) البرهان للزركشي ٣/ ١٢٦ .

(٤) البقرة: ٤٥ .

يعود على الصلاة، وقد ذكر المفسرون أقوالا كثيرة في عود الضمير[1]، منها أنه رد الكناية إلى كل واحد منهما، ولكن حذف من الأول اختصارا، كما في قوله تعالى: « وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً »[2]، ولم يقل: (آيتين)[3]، فيكون التقدير: (واستعينوا بالصبر وإنه لكبير إلا على الخاشعين، واستعينوا بالصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين)، فقد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ولعل تقدير المحذوف يؤدي إلى اكتمال بناء النص، والتناسق بين الإحالات ومراجعها، ويمكن أن يحمل على الحذف كثير مما جاء في القرآن الكريم، وفيه يعود الضمير على أحد المتعاطفين.

ومن ذلك قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ »[4]، و « وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ »[5].

فالتقدير: (والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه في سبيل الله، والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)، (والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه)[6].

ولعل حمل هذا ونحوه على الحذف أفضل مما حفلت به كتب

---

(١) راجع البحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٨٥ .

(٢) المؤمنون: ٥٠ .

(٣) تفسير القرطبي ١/ ٤١٣ ، ٤١٤ ، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف ص٥٥ .

(٤) التوبة: ٣٤ .

(٥) التوبة: ٦٢ .

(٦) راجع من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه للمؤلف ص٦٣ – ٦٦ .

تفسير القرآن وإعرابه ومعانيه من الأقوال البعيدة المتكلفة؛ لأن حذف بعض الكلام لدلالة البعض الآخر عليه أمر شائع في القرآن الكريم والأساليب العربية الفصيحة.

٤- الحذف المقابلي، أو الاحتباك

هذا النمط من الحذف عالجه الزركشي والسيوطي وغيرهما، وأطلق عليه الزركشي الحذف المقابلي، وسماه السيوطي الاحتباك، وقد عرفه الزركشي بأنه أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه[1]، وقد وصف السيوطي هذا النمط من الحذف الذي سماه الاحتباك بأنه من ألطف الأنواع وأبدعها، ثم ذكر السيوطي أنه قل من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة، لكنه أشار إلى أن برهان الدين البقاعي ، وهو معاصر له، قد أفرده بالتصنيف، ثم نقل عن ابن جابر الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠)هـ في شرح البديعية أن الاحتباك نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول[2]، ثم ذكر السيوطي سبب تسميته بالاحتباك، فقال: « ومأخذ هذه التسمية من الحبك، الذي معناه: الشدُّ، والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبكُ الثوب: سد ما بين خيوطه من الفُرَج، وشدُّه وإحكامه بحيث يمنع عنه الخلل، مع الحسن والرونق.

وبيان أخذه منه: من أن مواضع الحذف من الكلام شبهت

---

(١) البرهان ٣/ ١٢٩ .

(٢) الإتقان ٣/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه – كان حابكا له مانعا من خلل يطرقه، فسد بتقديره ما يحصل به الخلل مع ما أكسبه من الحسن والرونق »[1].

وبذلك يكون السيوطي قد سبق علماء النص في العصر الحديث إلى الكشف عن دور الحذف في تحقيق التماسك بين عناصر النص، بل سبقهم إلى استعمال مصطلح الحبك الذي استعمله المحدثون في نفس المعنى الذي استعمله فيه السيوطي؛ لأن المحدثين جعلوا الحبك – الذي هو الربط الدلالي أو المفهومي - أحد معايير نحو النص في مقابل معيار السبك الذي يطلق على الربط الرصفي أو اللغوي بين عناصر النص.

يقول الدكتور سعد مصلوح: « إذا كان معيار السبك مختصا برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص – فإن معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجا وإبداعا، أو تلقيا واستيعابا، وبها يتم احتباك المفاهيم من خلال قيام العلاقات – أو إضفائها عليها إن لم تكن واضحة مستعلنة – على نحو يستدعي فيه بعضها بعضا، ويتعلق بواسطته بعضها ببعض »[2].

---

(١) المرجع السابق ٣/ ١٤٠ .

(٢) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص٢٢٨ .

وقد جعل بوجراند الحذف وسيلة من وسائل السبك الذي « يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط، ووسائل التضام تشتمل على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل التكرار، والألفاظ الكنائية، والأدوات، والإحالة المشتركة والحذف، والروابط »[1] .

وقد ساق الزركشي[2] والسيوطي[3] بعض الآيات القرآنية التي حدث فيها هذا النمط من الحذف، وهو الحذف المقابلي أو الاحتباك، ومن ذلك قوله تعالى: « **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ** »[4] ، فالتقدير: (ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنْعِقُ والذي يُنْعَقُ به)، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة (الذي ينعق)، ومن الثاني الذي يُنْعَق به لدلالة (الذين كفروا) عليه.

وقوله تعالى: « **وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** »[5] ، فالتقدير: (حتى يَطْهُرْنَ من الدم ويَتَطَهَّرْنَ بالماء، فإذا طَهُرْنَ وتطهرن فأتوهن)، وهو قول مركب من أربعة أجزاء، نسبة الأول

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٩ ، وما بعدها.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٣٩ ، وما بعدها.

(٤) البقرة: ١٧١ .

(٥) البقرة :٢٢٢ .

إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، ويحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه.

وقد رتب الزركشي على تقدير المحذوف في هذه الآية حكما فقهيا، فقال: « واعلم أن دلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات، وبهذا التقدير يعتضد القول بالمنع من وطء الحائض إلا بعد الطهر والتطهر جميعا، وهو مذهب الشافعي »[1] .

وقوله تعالى: « **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ** »[2] ، أي: (فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت)، فحذفت من الأول كلمة (مؤمنة) لدلالة (كافرة) عليها في الثاني، وحذف من الثاني (تقاتل في سبيل الطاغوت) لدلالة (تقاتل في سبيل الله) عليه في الأول.

وقوله تعالى: « **وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً** »[3] ، فأصل الكلام: (خلطوا عملا صالحا بسئ، وآخر سيئا بصالح)؛ لأن الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به، أي تارة أطاعوا وخلطوا الطاعة بكبيرة، وتارة عَصَوا وتداروا المعصية بالتوبة.

وقوله تعالى: « **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي**

---

(١) البرهان ٣/ ١٢٩ .

(٢) آل عمران: ١٣ .

(٣) التوبة: ١٠٢ .

وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ » [1] ، الأصل: (فإن افتريته فعليّ إجرامي وأنتم براء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ مما تجرمون، فنسبة قوله تعالى: (إجرامي)، وهو الأول إلى قوله: (وعليكم إجرامكم)، وهو الثالث، كنسبة قوله تعالى: (وأنتم براء منه)- وهو الثاني – إلى قوله تعالى: (وأنا برئ مما تجرمون) – وهو الرابع، واكتفى من كل متناسبين بأحدهما، وقوله تعالى: « فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ » [2] ، تقديره: (إن أرسل فليأتنا بآية كما أرسل الأولون فأتوا بآية)، وقوله تعالى: « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ » [3] ، فالتقدير: (تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء)، فحذف من الأول (غير بيضاء)، وحذف من الثاني (وأخرِجْها)، وقوله تعالى: « لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاء أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً » [4]، فالتقدير: (ويعذب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم)، عندئذ يكون مطلق قوله: (فلا يتوب عليهم أو يتوب عليهم) مقيدا بمدة الحياة الدنيا.

ومن ذلك قوله تعالى: « أَفَمَن يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيّاً عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ » [5] ، فإن فيه جملتين، حذف نصف كل واحدة منهما اكتفاء بنصف الأخرى، وأصل الكلام: (

---

(١) هود: ٣٥ .

(٢) الأنبياء: ٥ .

(٣) النمل: ١٢ .

(٤) الأحزاب: ٢٤ .

(٥) الملك: ٢٢ .

أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى ممن يمشي سويا على صراط مستقيم، أمن يمشي سويا على صراط مستقيم أهدى ممن يمشي مكبا)، وإنما قلنا: إن أصله هكذا، لأن أفعل التفضيل لا بد في معناه من المفضَّل المفضل عليه، وهاهنا وقع السؤال عمن في نفس الأمر: هل هذا أهدى من ذلك أو ذاك أهدى من هذا ؟

فلا بد من ملاحظة أربعة أمور، و ليس في الآية إلا نصف إحدى الجملتين، ونصف الأخرى، والذي حذف من هذه مذكور في تلك، والذي حذف من تلك مذكور في هذه، فحصل المقصود مع الإيجاز والفصاحة، ثم ترك أمرا آخر لم يتعرض له، وهو الجواب الصحيح لهذين الاستفهامين، وأيهما هو الأهدى؟ لم يذكره في الآية أصلا، اعتمادا على أن العقل يقول: الذي يمشي على صراط مستقيم أهدى ممن يمشي مكبا على وجهه، وهذا كقوله تعالى: « **أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ** »[1] ، وقوله: « **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** »[2][3] .

فنلحظ في هذه الآيات التي ساقها الزركشي والسيوطي أمثلة على ما أسماه الأول: الحذف المقابلي، وعلى ما أسماه الثاني: الاحتباك – أن هذا النمط من الحذف يعد نماذج رائعة من فن البديع؛ لأنه قائم على حذف من الجزء الأول من النص يقابله ذكر ما يكون دليلا عليه في الجزء الثاني من النص، كما يذكر

---

(١) النحل: ١٧ .

(٢) الزمر: ٩ .

(٣) البرهان للزركشي ٣/ ١٣٢ ، ١٣٣ .

في الجزء الأول ما يكون دليلا على المحذوف من الجزء الثاني، وبين المذكور والمحذوف نوع من المقابلة، ولذلك سماه الزركشي: الحذف المقابلي، ولكن السيوطي تجاوز نظرة الزركشي التي انصبت على الجانب البلاغي إلى ما هو أعمق؛ حيث ربط بين هذا النمط من الحذف وبين معنى النص؛ إذ لا يكتمل معناه إلا بتقدير المحذوف وسد ما في النص من فراغ، ولذا سماه احتباكا من حَبْكِ الثوب الذي بين خيوطه فراغ، وهذه النظرة متفقة إلى حد كبير مع نظرة علماء النص المحدثين إلى ظاهرة الحذف حيث يؤدي دورا أساسيا في الترابط بين عناصر النص؛ إذ لولا تقدير هذه المحذوفات لبقي النص مفكك العناصر والأجزاء.

على أن ما نقلناه عن الزركشي والسيوطي من آيات وقع فيها هذا النمط من الحذف ليس على سبيل الحصر، وإنما هو بعض ما ورد في القرآن الكريم من مواضع كثيرة حدث فيها هذا النمط من الحذف، وقد رأينا أن السياق هو الذي يرشد إلى المحذوف فضلا عن دلالة المذكور.

دور الحذف في تماسك النص

لم ينتبه إلى قيمة الحذف الدلالية والأسلوبية علماء النص المحدثون فقط، حيث جعلوه وسيلة من وسائل التماسك النصي، بل تنبه إليه القدماء أيضا وأفاضوا في الحديث عن قيمته البلاغية والدلالية، وقد رأينا كم بذل المفسرون والمصنفون في علوم القرآن وفي إعجاز القرآن وبلاغته من جهود مضنية في البحث عن مظاهر الحذف وأنماطه، وفوائده وأدلته، ودلالاته في القرآن الكريم؛ إبرازا

لوجه إعجازه، وإظهارا لمواطن بلاغته وفصاحته.

يقول عبد القاهر الجرجاني مبرزا القيم الدلالية والبلاغية للحذف: « هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيه بالسِّحر فإنَّك ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبن»[1]، فعبد القاهر يبين في هذا النص أن الحذف فن من فنون البلاغة، وقد يكون أبلغ من الذكر، وقد يحمل من الإفادة ما لا يحمله الذكر والتصريح.

«فإذا كانت بعض العناصر النحوية تؤثر بوجودها، فهناك بعضها المحذوف الذي يؤدي حذفه إلى تأثير آخر»[2].

« فالمعنى إذن هو الملجأ الذي يلجئون إليه في تقدير المحذوف، وهو الحكم في إمكان الحذف أو عدمه، ويظهر ارتباط التقدير بالمعنى في اشتراطهم الدليل على المحذوف، كما يظهر ذلك في تقديرهم للمحذوف»[3].

كذلك يظهر الحذف أيضا عندما تشتمل عملية فهم النص على إمكانية إدراك الانقطاع على مستوى سطح النص[4]،« حيث يميل المتكلم إلى إسقاط بعض العناصر من الكلام اعتمادا على فهم

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٤٦ .

(٢) الإبداع الموازي للدكتور/ محمد حماسة عبد الطيف ص٥٨ .

(٣) علاقة الظواهر النحوية بالمعنى فى القرآن الكريم، د/ محمد أحمد خضير ص١٠٨ .

(٤) نظرية علم النص د/ حسام أحمد فرج ص٨٧.

المخاطب وإدراكه للعناصر المحذوفة تارة، ووضوح قرائن السياق تارة أخرى»[1]، «ويقوم المتلقي بدوره بمجموعة من العمليات الذهنية الناتجة عن الحذف لسد الفجوات التي تقع على المستوى التركيبي أو سطح النص اعتمادا على معرفته الأساسية بالأعراف التركيبية»[2]، ومن ثم يشترط في الحذف أيضا «إحاطة متلقي النص بمكونات السياق الاجتماعي المصاحب له ليتمكن من تقدير المحذوف تقديرا صائبا، وحتى يحافظ على استمرارية فعل المتلقي»[3].

وقد ربط علماء النص المحدثون بين الاستبدال – الذي هو صورة من صور التماسك النصي، وبين الحذف؛ إذ إنهما متشابهان إلى حد كبير غير أن الحذف استبدال من الصفر؛ لأن الحذف لا أثر له إلا الدلالة فلا يحل شئ محل المحذوف كما رأينا، أما الاستبدال فيترك أثرا يسترشد به المتلقي، وهو كلمة من الكلمات المشار إليها في قوله تعالى: « **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ** »[4].

فقد تم استبدال كلمة (أخرى) بكلمة (فئة)، أي: وفئة كافرة،

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٩١ .

(٢) نظرية علم النص ص٨٨ .

(٣) لسانيات النص ، د/ محمد خطابي ص٢١ ، ٢٢.

(٤) آل عمران: ١٣ .

وتم الاستدلال على ذلك من النص القرآني نفسه[1].

وقد ترجم الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي مصطلح الاستبدال عن هاليداي ورقية حسن – إلى الإبدال، وننبه على أنه غير البدل في النحو العربي، وقد ربط كغيره ممن اشتغلوا بعلم لغة النص بين الإبدال والحذف، غير أن الحذف إبدال من الصفر، ثم نقل عن هاليداي ورقية حسن مثالا للحذف، وهو (محمدٌ اشترى بعضَ الكتب، و(عليٌّ) بعضَ قطع الحلوى)، فإعادة كتابة هذا المثال: (محمد اشترى بعض الكتب، وعليّ (....) بعض قطع الحلوى)، فالمكان الخالي الذي بين القوسين في الجملة الثانية يعد من من وجهة نظرهما – صفرا؛ لأنه خال من الكلام، ومن ثم فهناك إبدال بين (اشترى) التي في الجملة الأولى، والصفر، أو المقدر في الجملة الثانية، وهنا تبرز العلاقة التماسكية بين الجملتين.

مع ملاحظة أن هذا المثال لايمثل البدل في النحو العربي، بل نراه نوعا من التكرار للفظ الفعل، خاصة بعد إعادة المحذوف، ومن ثم فالتكرار هو الذي يسهم في تماسك هاتين الجملتين[2].

وهذا النط من الحذف الذي يتحول بعد تقدير المحذوف إلى نوع من التكرار الذي يسهم في تماسك عناصر النص شائع ومعروف في الأساليب العربية الفصيحة، وقد عالجه أهل اللغة قديما وحديثا، كما أنه شائع في النص القرآني، وقد رأيناه كثيرا من خلال عرضنا لمستويات الحذف التي هي: حذف الكلمة المفردة،

---

(١) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١٢٢ – ١٢٦ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٩٩ .

سواء أكانت اسما أم فعلا، وحذف الجملة أو الجمل، ومن ذلك قوله تعالى: « وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَةٌ »[1] ، أي: هي نار حامية.

وقوله تعالى: « وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً »[2] ، أي: أنزل ربنا خيرا.

وقوله تعالى: « وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ »[3]، أي: خلقهن الله.

فبتقدير المحذوف في هذه الآيات يحدث التكرار، ومن ثم يتحقق الربط من أول النص إلى آخره، وفي هذا كله أدلة مقالية ترشد إلى المحذوف.

ونرى أن التماسك في هذه التراكيب ونحوها قد تحقق عبر عدة جوانب:

١- تكرار اللفظ نفسه بعد إعادة المحذوف.

٢- المرجعية المتحققة بين جزأي الكلام.

٣- وجود دليل على المحذوف.

والجانب الثالث أكد ضرورته العلماء العرب، وعلماء النص ، فأينما يوجد الحذف يوجد المفترض مقدما أو ما يدل عليه[4].

يقول ابن جني: « وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف

---

(١) القارعة: ١٠ ، ١١ .

(٢) النحل: ٣٠ .

(٣) لقمان: ٢٥ .

(٤) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ٢٠٠ ، وما بعدها.

والحركة . وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[1].

وقد أفاض القدماء في الحديث عن شروط الحذف، ومن خلال استعراضنا لمستويات الحذف وأنماطه كنا نشير إلى أدلة الحذف، كما كنا ننبه بين الحين والآخر على دور الحذف في تحقيق التماسك النصي؛ إذ لايفهم المتلقي مضمون النص إلا بتقدير المحذوف، ومن ثم لا يكتمل بناء النص اللغوي، والدلالي إلا بتقدير هذه المحذوفات.

وإذا حذف بعض عناصر النص لدليل مقالي سبق ذكره في النص أطلق علماء النص المحدثون على هذا الدليل المقالي المذكور مرجعية داخلية سابقة، وهذا واضح فيما ذكرناه من آيات قُدِّر فيها المحذوف من لفظ المذكور السابق.

ومن ثم تتضح العلاقة بين الحذف والمرجعية، فهي من الجوانب التي تؤكد أهمية الحذف في تحقيق التماسك النصي؛ نظرا لوجود دليل مذكور يسهم في تقدير المحذوف، وهذا يجعلنا نقول: إن الحذف بطبيعته علاقة مرجعية لما سبق.

وقد ذكر هاليداي ورقية حسن أمثلة كثيرة وخاصةً في الاستفهام، توضح أهمية المرجعية في تحقيق التماسك بين جملة الاستفهام وجملة الجواب، إذ يوجد في الغالب حذف لكثير من العناصر في جملة الجواب يدل عليه ما ذكر في جملة الاستفهام، مثل:

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٤٣ .

هل صلّى محمد الفجر؟ نعم.

مَنْ حصل على شهادة التفوق؟ محمد.

هل انتهيت من إعداد البحث؟ نعم.

والإجابة الكاملة تبرز المرجعية:

هل صلى محمد الفجر؟ نعم صلى محمد الفجر، مرجعية داخلية سابقة.

فإذا ذكرت الإجابة كاملة ظهرت المرجعية، وظهر التكرار أيضا، وكذلك ظهر التماسك على مستوى أكثر من جملة، وظهرت أهمية الدليل المذكور، فَعَبْر هذا الدليل يتمكن القارئ من ملء الفراغ الممثل للحذف في الجملة الثانية؛ إذ يعتمد على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق، ونقول: إن الدليل لا يشترط أن يكون في الجملة الأولى، فقد يكون في الجملة الثانية، ومثال ذلك قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما		**عندك راضٍ والرأي مختلفُ**[1]

فالمحذوف من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض.

ومن ثم فالمرجعية إذا كانت بين المحذوف والمذكور، فهي

---

(١) المقتضب ٤/ ٧٣ .

داخلية لاحقة، أما إذا كانت بين المذكور والمحذوف على الترتيب، فإنها تكون داخلية سابقة، أو لنقل: إنها مرجعية داخلية متبادلة.

ومن ثم فمرجعية الحذف قد تكون داخلية سابقة أو لاحقة، أو متبادلة، وذلك في الغالب على مستوى الجمل[1].

ونظير ما ذكره هاليداي ورقية حسن من تحقق المرجعية الداخلية السابقة للمحذوف قوله تعالى: « **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ** »[2]، أي: (نعم وجدنا ذلك كله حقا)، والآية من الاحتباك، فقد أثبت المفعول الأول أولا – أي في وعدنا؛ دليلا على حذف مثله ثانيا – أي وعد، وحذفه ثانيا دليلا على إثبات مثله أولا[3].

ويمكن أن يكون الاحتباك مما تحققت فيه المرجعية المتبادلة؛ لأن المحذوف من الأول قد دَلَّ عليه المذكور في الثاني، وأن المحذوف من الثاني قد دَلَّ عليه المذكور في الأول، وهذا واضح فيما ذكرناه من الآيات التي حدث فيها ما سماه الزركشي بالحذف المقابلي، وما سماه السيوطي بالاحتباك.

ومن ذلك قوله تعالى: « **فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ** »[4]، فقوله: (كافرة) دل على أن المحذوف من الأول

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ٢٠١ ، وما بعدها.

(٢) الأعراف: ٤٤ .

(٣) نظم الدرر للبقاعي ٣/ ٣٥ ، وما بعدها.

(٤) آل عمران: ١٣ .

(مؤمنة)، وقوله: (تقاتل في سبيل الله) دلَّ على أن المحذوف من الثاني (تقاتل في سبيل الطاغوت)، وبذلك تتحقق المرجعية الداخلية السابقة والمرجعية الداخلية اللاحقة، ويمكن أن تسمى المرجعية المتبادلة.

وبعد عرضنا لما يتعلق بالحذف القرآني من قضايا، ومناقشتها يجدر بنا أن نستنبط أهم النتائج التالية:

١- إن الحذف ظاهرة لغوية لا تخلو لغة من اللغات الإنسانية منها.

٢- لا شك أن الحذف في القرآن الكريم يعد سمة واضحة من سمات أسلوبه، ووجها من وجوه إعجازه.

٣- لا يقع الحذف في النص اللغوي إلا بدليل مقالي أو سياقي يرشد إلى المحذوف، وإلا كان ضربا من التخمين أو التخيل.

٤- يعد الحذف من وسائل التماسك النصي، حيث لا يكتمل بناء النص إلا بتعيين المحذوف، وتقديره في مكانه من النص؛ إذ بدون تقدير المحذوف يصبح النص مفككا لا روابط بين عناصره.

٥- يتخذ الحذف في القرآن الكريم مستويات مختلفة، وأنماطا متعددة، فقد يتم على مستوى الحرف، أو على مستوى الكلمة المفردة، أو على مستوى الجملة الواحدة، أو على مستوى أكثر من جملة، كما نجد أنماطه متعددة حيث يدل كل نمط منها على معنى لا نجده في النمط الآخر، ومن ذلك الاكتفاء، والاقتصار على أحد الشيئين، وعود الضمير على أحد الشيئين، والاحتباك أو الحذف المقابلي.

٦- إن للحذف علاقة قوية بالمعنى؛ لأن معنى النص من القرائن التي تشير إلى المحذوف وتعينه.

٧- يعد الحذف ضربا من ضروب البلاغة؛ إذ هو نوع من الإيجاز، ومن ثم قد يؤدي الحذف من الدلالات والمعاني ما لا يؤديه الذكر.

الفصل الرابع

الإحـالـــة

لدراسة الإحالة في القرآن الكريم؛ أثر كبير في الكشف عن جانب من جوانب إعجازه، ووجه من وجوه فصاحته وبلاغته، وذلك لأن استعمال القرآن الكريم للإحالة بشتى صورها، وأنماطها من ضمائر، وإشارات، وموصولات في حاجة إلى مزيد من الدراسة، لما تقوم به الإحالات من دور أساسي في الربط بين عناصر النص، ولاسيما الضمير، مما جعل بعضهم يفرد فيه مصنفات، ومن ذلك مصنف ابن الأنباري الواقع في مجلدين حول بيان الضمائر الواقعة في القرآن الكريم.

وقد سار بعض المحدثين على نهج ابن الأنباري في تناول الضمائر في القرآن الكريم، ومن ذلك الضمير في القرآن الكريم للدكتور/ محمد صبرة، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف.

ولكن هذه الأعمال وجهت عنايتها إلى العلاقة بين الضمير ومرجعه من حيث المطابقة أو المخالفة، ولم تعن بأهمية الضمير في الربط بين عناصر النص كما عني بذلك علماء النص.

ولذا فإنني أحاول هنا أن أدرس الإحالة دراسة نصية، أي: في ضوء النظرة الشاملة إلى النص كله باعتباره أكبر وحدة لغوية تعبيرية، ولا شك أن الجمل تمثل لبنات هذا النص، ولكن بشرط أن ترتبط هذه الجمل بعضها ببعض بروابط لغوية، ودلالية، وسياقية،

وسوف أعالج هذا الموضوع من خلال العناصر الآتية:

١- الإحالة بين المفهوم اللغوي والمفهوم النصي.

٢- صور الإحالة وأنماط الربط بها.

٣- مرجع الضمير.

٤- الإحالة بالظاهر.

٥- القيم التعبيرية للإحالة.

ولا أزعم أنني قد وفيت هذا الموضوع حقه من الدراسة والتمحيص، ولكنها محاولة للكشف عن بعض الجوانب الجمالية في التعبير بالإحالات رابطا بين التراث ومعطيات الدرس اللغوي الحديث.

الإحالة بين المفهوم اللغوي والمفهوم النصي

الإحالة مصدر: أحال، وقد أوردت كتب المعاجم لهذا الفعل معاني متعددة ومختلفة، منها: ما له صلة بالمفهوم النصي عند علماء النص، ومن ذلك أحال: أتى بمحال، والمحال من الكلام: ما عُدِل به عن وَجْهه، وأحال الغريم: زجَّاه عنه إلى غريم آخر، والاسم الحَوَالة، ويقال: أَحَلْتُ فلانا على فلان بدراهم أحيله إحالة وإحالا، فإذا ذكرتَ فِعْلَ الرجل قلتَ: حال يحول حولا، يقال: أحلت فلانا بما له عليّ، وهو كذا درهما، على رجل آخر لي عليه كذا درهما أحيله إحالة، فاحتال بها عليه، ومنه قول النبي ﷺ: «وإذا أحيل أحدكم على آخر فَلْيَحْتَل»[1]، قال أبو سعيد: يقال للذي يُحال

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده، رقم (٩٥٩٤).

عليه بالحق : حَيِّل، والذي يقبل الحَوالة: حَيِّل، وهما الحيِّلان، كما يقال: البيِّعان، وأحال عليه بدَيْنِه، والاسم الحوالة[1].

ولعل بين هذه المعاني التي تدور حول إحالة شئ على شئ آخر، وبين ما فهمه علماء النص من مصطلح الإحالة علاقة وثيقة؛ إذ يطلق هذا المصطلح عندهم على الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وأدوات المقارنة، مثل التشبيه، وكلمات المقارنة، مثل: أكثر وأقل ....إلخ[2]، وقد يطلق على الضمائر والإشارات والموصولات كنائيات[3]، لأنها تشير إلى أشياء في النص، ولا تعد تصريحا بهذه الأشياء، بل ترمز إليها بدلا من تكرارها،فسميت هذه العناصر اللغوية إحالة؛ لأن الكاتب أو المتحدث يحيل القارئ أو السامع إلى أشخاص أو أشياء أو عبارات في عالم النص بواسطة هذه العناصر، وهى من وسائل التماسك بين عناصر النص.

وقد عد الدكتور/ تمام حسان الضمير نوعا مستقلا من أنواع الكلمة، وجعله شاملا لضمائر الأشخاص، وضمائر الإشارات والموصولات[4].

والضمائر تكتسب أهميتها بصفتها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات والجمل المتتالية، فقد يحل ضمير محل كلمة أو عبارة أو

---

[1] لسان العرب ٢/ ١٠٥٥ مادة (حَوَل) .

[2] نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١١٨ .

[3] مقدمة د/ تمام حسان لكتاب (النص والخطاب والإجراء) لـ (بوجراند) ص٣٢ .

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٧ ، ٨٨ .

جملة أو عدة جمل، ولا تقف أهميتها عند هذا الحد، بل تتعداه إلى كونها تربط بين أجزاء النص المختلفة شكلا ودلالة، داخليا وخارجيا، وسابقة ولاحقة[1].

« وربما تنطبق الضمائر على أشياء لم يتقدم ذكرها بواسطة الأسماء، حيث يجب تصيد المرجع من خلال المنسوب »[2].

ومن ثم عرف بوجراند الإحالة بأنها: العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يُدَل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما؛ إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص[3].

وقد جعل بوجراند الإحالة من أهم وسائل السبك الذي هو الترابط اللغوي أو الرصفي بين عناصر النص[4]، ووسائل السبك – كما ذكرها بوجراند – هي: إعادة اللفظ، والتعريف، واتحاد المرجع، والإضمار بعد الذكر، والإضمار قبل الذكر، والإضمار لمرجع متصيد، والحذف، والربط، وقد ذكر أن هذه المعايير تسهم في كفاءة النص[5].

وتطلق العناصر الإحالية – كما يعرفها الأزهر الزناد – على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو

---

(1) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١٣٧.

(2) النص والخطاب والإجراء لـ (روبرت دي بوجراند) ص٣٢١.

(3) النص والخطاب والإجراء ص٣٢٠.

(4) النص والخطاب والإجراء لـ (روبرت دي بوجراند) ص٣٢١.

(5) النص والخطاب والإجراء ص٣٠١.

عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام، وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر[1].

صور الإحالة، وأنماط الربط بها

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين:

١- إحالة داخل النص، أو داخل اللغة، وتسمى النصية.

٢- إحالة خارج النص، أو خارج اللغة، وتسمى المقامية.

أما الإحالة داخل النص فتنقسم إلى:

أ- إحالة على السابق، أو إحالة بالعودة، وتسمى (قَبْلية)، وهى أكثر الأنواع دورانا في الكلام.

ب- إحالة على اللاحق، وتسمى (بعْدية)، وهى تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها.

أما الإحالة خارج النص أو خارج اللغة ، وتسمى المقامية، وهي الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقا غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف، ويطلق عليه: (الإضمار لمرجع متصيد)، أو (الإحالة لغير مذكور)[2].

وقد وضح بوجراند الإحالة لغير مذكور، فذكر أن الكنائيات

---

[1] نسيج النص ص١١٨.

[2] نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١١٧ – ١٢١ .

تعود إلى أمور تستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النص أو الخطاب، وتعتمد الإحالة لغير مذكور في الأساس على سياق الموقف شأنها في ذلك شأن الإحالة لمذكور سابق والإحالة لمتأخر[1] .

وقد عني القدماء بوسائل الربط بين أجزاء الجملة وبين أجزاء النص أيضا حينما يتعرضون لتفسير القرآن أو شرح الحديث أو شرح الدواوين، إلى غير ذلك من طرق التعامل مع النص.

وقد حصر ابن هشام الأنماط التعبيرية التي تحتاج إلى ربط بالضمير وغيره في أحد عشر نمطا، وهي:

١- جملة الخبر، كما في قوله تعالى: « **وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ** »[2]، وقوله تعالى: « **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ** »[3].

فهذا ربط بالضمير، وقد يكون باسم الإشارة، كما في قوله تعالى: « **وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** »[4] .

---

[1] النص والخطاب والإجراء ص٣٣٢ .

[2] البقرة: ٢٥٧ .

[3] يونس: ٢٥ .

[4] الأعراف: ٣٦ .

٢- الجملة الموصوف بها، ولا يربطها بالموصوف إلا الضمير، كما في قوله تعالى: « وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا »[١].

٣- الجملة الواقعة صلة لاسم الموصول، ولا يربطها غالبا إلا الضمير مذكورا كان أو محذوفا، نحو قوله تعالى: « الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ »[٢]، وقوله تعالى: « يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ »[٣]، أي: تشربون منه.

٤- الجملة الواقعة حالا، وقد ترتبط بالواو والضمير معا، كما في قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »[٤]، وقد ترتبط بالواو فقط، نحو قوله تعالى: « لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ »[٥].

٥- الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال، نحو قوله تعالى: « وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ »[٦]، وجعل ابن هشام منه قوله تعالى: « وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ »[٧].

---

(١) الإسراء: ٩٣ .
(٢) البقرة: ٣ .
(٣) المؤمنون: ٣٣ .
(٤) النساء: ٤٣ .
(٥) يوسف: ١٤ .
(٦) الإسراء: ١٣ .
(٧) محمد: ٨ .

٦، ٧- بدلا البعض، والاشتمال، ولا يربطهما بالمبدل منه إلا الضمير.

فالأول نحو قوله تعالى: « ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ »[١].

والثاني نحو قوله تعالى: « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ »[٢].

٨- معمول الصفة المشبهة ولا يربطه إلا الضمير، كما في قوله تعالى: « وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ »[٣]، أي: الأبواب منها، أو: أبوابها.

٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلا الضمير، نحو قوله تعالى: « فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ »[٤].

١٠ – العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف، كما في: (قام وقعد أخواك)، أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو قوله تعالى: « وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً »[٥] ، « وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً »[٦]، أو كون ثانيهما جوابا للأول، إما جوابية الشرط، نحو قوله تعالى: « تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ »[٧] ، ونحو: «

---

(١) المائدة: ٧١ .
(٢) البقرة: ٢١٧ .
(٣) ص: ٤٩ ، ٥٠ .
(٤) المائدة: ١١٥ .
(٥) الجن: ٤ .
(٦) الجن: ٧ .
(٧) المنافقون: ٥ .

آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً »[1]، أو جوابية السؤال، نحو قوله تعالى: « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ »[2]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط.

١١- ألفاظ التوكيد الأُول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو (جاء زيد زيد)، ومنه قوله تعالى: « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »[3].

واحترز ابن هشام بذكر الأوَل من أجمع وأخواته؛ فإنها إنما تؤكّد بعد كل[4].

فهذه الأنماط التعبيرية التي ذكرها ابن هشام لا بد لها من رابط، وغالبا ما يكون الضمير كما رأينا، ونلحظ أن الإحالة في هذه التراكيب من قبيل الإحالة القبلية، وهي التي يرجع فيها الضمير إلى مفسر سابق في النص يبين المقصود من الضمير، وهي أيضا من قبيل الإحالة الداخلية؛ لأن مرجع الضمير مصرح به في النص.

والقرآن الكريم حافل بالضمائر يستعملها استعمالات مختلفة ومتنوعة طبقا لما تقتضيه قواعد اللغة والسياق، ولذا كان الضمير موضع عناية لدى القدماء.

وإذا كانت الإحالة إحدى وسائل الربط بين عناصر

---

[1] الكهف: ٩٦ .
[2] النساء: ١٧٦ .
[3] الحجر: ٣٠ .
[4] مغني اللبيب ٢/ ٥٠٢ ، وما بعدها .

النص- فإن ذلك لا يتحقق بالضمير فقط، وإنما يتحقق أيضا بما يقوم مقام الضمير في عملية الربط، ومما يقوم مقام الضمير في ذلك اسما الإشارة والموصول.

وقد أدرج الدكتور/ تمام حسان أسماء الإشارة والموصول تحت نوع واحد من أنواع الكلمة، وهو الضمير، وقسمه إلى ضمائر أشخاص، وضمائر إشارة، وضمائر موصول.

وقد اعترف القدماء بما يؤديه اسم الإشارة من ربط جملة الخبر بالمبتدأ في قوله تعالى: « **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ** »[1]، فـ (ذلك) في قوة (هو خير)[2].

ومن الربط بالإشارة أيضا قوله تعالى: « **وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** »[3].

أما الربط باسم الموصول فلم يشر إليه أحد من قبل، وإن سبقت الإشارة إليه بفهم آخر تحت عنوان: (الإظهار في مكان الإضمار)، فالملحظ الذي لحظه البلاغيون الذين استعملوا هذا المصطلح كان مرتبطا بفكرة المعاقبة؛ إذ يحل شئ في مكان شئ آخر، كحلول (هل) محل الهمزة مثلا، وهنا لفت الدكتور/ تمام حسان النظر إلى ما في الموصول من طاقة الربط بين أوصال الجملة أو السياق القائم على أكثر من جملة، والمقصود هنا جميع الموصولات، ومنها: (مَنْ ، وما، وأي، وأل)، والدليل على أن الموصول

---

[1] الأعراف: ٢٦ .

[2] مقالات في اللغة والأدب ١/ ١٩٨ ، ١٩٩ .

[3] البقرة: ٣٩ .

رابط أنه – كما قال البلاغيون: (حل محل الضمير، فلو عدلت عن الموصول، واستعملت الضمير المطابق له لحدث الربط المطلوب.

ومن ذلك قوله تعالى: « **قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا** »[1]، أي: به وبغيره، وقوله تعالى: « **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** »[2]، أي: (لا نضيع أجرهم)[3].

وهكذا فإن أسماء الإشارة والموصول تؤدي دورا أساسيا في الربط بين عناصر النص لا يقل أهمية عما تؤديه ضمائر الأشخاص.

مرجع الضمير

إذا كان الضمير في اللغة يدل على متكلم نحو (أنا) أو مخاطب نحو (أنت)، أو غائب نحو (هو) فلا بد له من مفسِّر يوضح المقصود من الضمير.

أما ضمير المتكلم والمخاطب فتفسرهما المشاهدة، وهي مرجع خارج النص، ولذ يطلق عليها علماء النص [الإحالة الخارجية].

أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يُعَدّ مرجعا له، فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع.

---

[1] العنكبوت: ٣٢ .

[2] الكهف: ٣٠ .

[3] مقالات في اللغة والأدب د/ تمام حسان ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وشرط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلي الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه[1].

ولعل ما يعنينا هنا هو ضمير الغائب الذي لا بد له من مرجع يعود إليه، فيكون هذا المرجع في الأصل ملفوظا به سابقا مطابقا له، نحو قوله تعالى: « **وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ** »[2]، « **وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ** »[3]، « **إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا** »[4].

وقد ذكر السيوطي صورا أخرى لمرجع الضمير[5]، وهي:

١- أن يكون الكلام متضمنا له، نحو قوله تعالى: « **اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** »[6]، فإنه عائد على العدل المتضمن له (اعدلوا).

وقوله تعالى: « **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُواْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ** »[7]، أي: المقسوم، لدلالة القسمة عليه.

---

[1] البيان في روائع القرآن للدكتور/ تمام حسان ١/ ١٣٨ .

[2] هود: ٤٥ .

[3] طه: ١٢١ .

[4] النور: ٤٠ .

[5] الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٤ ، وما بعدها .

[6] المائدة: ٨ .

[7] النساء: ٨ .

٢- أن يكون الكلام دالا عليه بالالتزام، نحو قوله تعالى: « إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ »[١] ، أي: القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزاما، ونحو قوله تعالى: « فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ »[٢]، ف (عفي) يستلزم عافيا أعيد عليه الهاء من (إليه).

وإذا لم يصرح بمرجع الضمير، بل فهم أو تُصُيِّد من سياق الكلام أطلق عليه علماء النص: [إحالة خارجية]، وذلك في مقابل الإحالة الداخلية التي يصرح فيها بمرجع الضمير.

٣- أن يكون متأخرا لفظا لا رتبة مطابقا، نحو قوله تعالى: « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى »[٣]، والأصل: (فأوجس موسى خيفة في نفسه)، وقوله تعالى: « وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ »[٤]، أي: (ولا يسأل المجرمون عن ذنوبهم)، وقوله سبحانه: « فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ »[٥]، أي: (لا يسأل إنس ولا جان عن ذنبه).

---

[١] القدر: ١ .

[٢] البقرة: ١٧٨.

[٣] طه: ٧ .

[٤] القصص: ٧٨ .

[٥] الرحمن: ٣٩ .

٤- أن يكون المرجع متأخرا عن الضمير لفظا ورتبة، وذلك في مواضع محددة في اللغة، منها: ضمير الشأن أو القصة، نحو قوله تعالى: « **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** »[١] ، وقوله تعالى: « **فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا** »[٢]. كذلك في باب (نعم وبئس)، نحو قوله تعالى: « **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً** »[٣] ، وفي باب التنازع[٤]، وقد أطلق علماء النص على مثل هذا إحالة بَعْدية، وذلك في مقابل الإحالة القبلية التي يتقدم فيها المرجع على ضميره.

٥- أن يكون مدلولا على المرجع بالالتزام من شئ متأخر عن الضمير، نحو قوله تعالى: « **فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ** »[٥]، وقوله تعالى: « **كلا إذا بلغت التراقي** »[٦]، حيث أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها. وكذلك قوله تعالى: « **حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** »[٧]، أي: الشمس؛ لدلالة الحجاب عليها.

---

(١) الإخلاص: ١ .

(٢) الأنبياء: ٩٧ .

(٣) الكهف: ٥٠ .

(٤) راجع مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٩٠ .

(٥) الواقعة: ٨٣ .

(٦) القيامة: ٢٦ .

(٧) ص: ٣٢ .

٦- أن يكون مدلولا عليه بالسياق فيضمر؛ ثقة بفهم السامع، نحو قوله تعالى: « **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ** »[١]، وقوله تعالى: « **مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ** »[٢]، أي: الأرض أو الدنيا، وقوله سبحانه: « **وَلأَبَوَيْهِ** »[٣]، أي: الميت، ولم يتقدم له ذكر.

٧- أن يكون عائدا على لفظ المذكور دون معناه، وذلك نحو قوله تعالى: « **وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ** »[٤]، أي: عمر معمر آخر.

٨- أن يكون عائدا على بعض ما تقدم، نحو قوله تعالى: « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ** »[٥]، أي فإن كن الوارثات نساء، وقوله تعالى: « **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا** »[٦]، فلفظ

---

[١] الرحمن: ٢٦ .

[٢] فاطر: ٤٥ .

[٣] النساء: ١١ .

[٤] فاطر: ١١ .

[٥] النساء: ١١ .

[٦] البقرة: ٢٢٨ .

(المطلقات) عام يشمل الرجعيات والبائنات، ولكن الضمير في قوله تعالى: « أحق بردهن» لا يعود إلا على الرجعيات منهن.

٩- أن يكون عائدا على المعنى لا اللفظ، كما في قوله تعالى: « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ »[1]، فلا يوجد في الكلام مثنى يرجع إليه ضمير المثنى في قوله تعالى: « فإن كانتا اثنتين » وإنما المرجع هو الكلالة، وذلك لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملا على المعنى، كما يعود الضمير جمعا على (مَنْ) حملا على معناها.

١٠- أن يكون عائدا على لفظ شئ والمراد به الجنس من ذلك الشئ، نحو قوله تعالى: « إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما »، أي: بجنس الغني والفقير، لدلالة (غنيا أو فقيرا) على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلَّم به لوحَّده.

١١- أن يرجع الضمير على أحد شيئين متقدمين والغالب أن يعود على الثاني، نحو قوله تعالى: « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ

---

[1] النساء: ١٧٦ .

وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ »[1]، فأعيد الضمير للصلاة، ويجوز أن يكون المرجع الاستعانة المفهومة من فعل الأمر: (استعينوا).

ونحو قوله تعالى: « **هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ** »[2]، أي: القمر؛ لأنه هو الذي يعلم به الشهور.

ونحو قوله تعالى: « **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** »[3]، أراد: يرضوهما، فأفرد؛ لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو داعي العباد، و المخاطب لهم مشفاهة، ويلزم من رضاه رضا ربه تبارك وتعالى.

١٢- أن يتطابق الضمير والمرجع في التثنية، ولكن الضمير يعود على شئ واحد منهما، نحو قوله تعالى: « **يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ** »[4]، وإنما يخرج من أحدهما.

١٣- أن يجئ الضمير متصلا بشئ وهو لغيره، نحو قوله تعالى: « **وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ** »[5]، يعني

---

[1] البقرة: ٤٥ .

[2] يونس: ٥ .

[3] التوبة: ٦٢ .

[4] الرحمن: ٢٢ .

[5] المؤمنون: ١٢ .

آدم عليه السلام، ثم قال تعالى: « **ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ** »[1]، فهذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة.

وهذا ما يعرف في علم البلاغة بالإستخدام (وهو ذكر اللفظ بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر)، نحو: (شربت من العين وتصدقت منها بدينار)، أريد بالعين الجارية، وبضميرها الذهب[2].

١٤- أن يعود الضمير على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه، نحو قوله تعالى: « **وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ** »[3]، فضمير (له) عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقا في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود.

هذه هي أنواع المرجع الذي يفسر المقصود من الضمير كما وردت في القرآن الكريم، وقد رأينا أن المرجع في هذه التراكيب قد يكون مذكورا أو مصرحا به، وقد يكون متصيدا أو مفهوما من السياق، وقد أطلق علماء النص على الأول إحالة داخلية، وعلى الثاني إحالة خارجية.

« وعند غياب القرينة على المعنى المراد ينبغي للضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، و لا سيما إذا كان في ذلك ما يرجح أحد

---

[1] المؤمنون: ١٣.
[2] شرك الأمل لصيد شوارد المسائل، تاليف/ علي صقر ص٦٦ .
[3] البقرة: ١١٧ .

احتمالات المعنى المتعددة »[1].

ويشهد لذلك قوله تعالى: « **وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ** »[2]، يقوله الزمخشري: «غير الذي تقول « خلاف ما قلت وما أمرت به، أو خلاف ما قالت وما ضمنت من طاعة؛ لأنهم أبطنوا الرد لا القبول، والعصيان لا الطاعة »[3].

وبذلك يكون الزمخشري قد ذكر في مرجع الضمير: (تقول) وجهين: **أحدهما**- أنه ضمير المخاطب وهو (أنت)، أي الرسول- صلى الله عليه وسلم، وقد أشار إلى هذا الوجه بقوله: (خلاف ما قلت، وما أمرتهم به)، **والآخر**- أنه ضمير غائبة، أي (هي) فيعود على طائفة، وقد أشار إلى هذا الوجه بقوله: « أو خلاف ما قالت ».

ولم يذكر القرطبي إلا الوجه الأول، حيث قال: « بدَّلوا قول النبي- صلى الله عليه وسلم- فيما عهده إليهم وأمرهم به »[4].

وقد رجح الدكتور/ تمام حسان الوجه الثاني، وهو أن الضمير في (تقول) يعود على (طائفة)، ورد ما ذهب إليه القرطبي بناء على قاعدة النحاة، وهي أن الضمير عند غياب القرينة على المعنى المراد ينبغي أن يعود إلى أقرب مذكورو لا سيما إذا كان في

---

[1] خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم د/ تمام حسان ص١٠ .
[2] النساء: ٨١ .
[3] الكشاف ١/ ٥٣٩ .
[4] تفسير القرطبي ٢/ ١٩٥٣ .

ذلك ما يرجح أحد احتمالات المعنى المتعددة، فالمعنى « أن في [تقول] ضميرا مستترا تقديره [هي] يعود على الطائفة، أي أن الطائفة المذكورة قالت [طاعة]، وبيتت معصية »[1].

ولما كان الأصل أن يعود الضمير على أقرب مذكور- أُخر له المفعول الأول في قوله تعالى: « **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً** »[2]، فقد عاد الضمير في (بعضهم) على الشياطين لقربهم.

وإذا كان المرجع مضافا ومضافا إليه فالأصل أن يعود الضمير على المضاف؛ لأنه هو المتحَّدث عنه، نحو قوله تعالى: « **وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا** »[3].

وقد يعود على المضاف إليه، كما في قوله تعالى: « **وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً** »[4]، فالضمير في: (لأظنه) يعود على (موسى)- عليه السلام، وهو المضاف إليه.

وقد اختلفوا في مرجع الضمير في: (فإنه) من قوله تعالى: « **قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ** »[5]، فمنهم من أعاده

---

[1] خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ص١٠ .

[2] الأنعام: ١١٢ .

[3] إبراهيم: ٣٤ .

[4] غافر: ٣٦ ، ٣٧ .

[5] الأنعام: ١٤٥ .

على المضاف – وهو (لحم)، ومنهم من أعاده على المضاف إليه – وهو (خنزير)[1].

أما إذا وجدت قرينة على المعنى وأمن اللبس فإن الضمير يمكن أن يعود إلى أبعد مذكور، ففي قوله تعالى: « **لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ . إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** »[2]، يعود الضمير – وهو واو الفاعل في (قالوا) إلى أبعد الجماعتين السابقتين منه وهم الأخوة، لا إلى أقربهما وهم السائلون، ويعضد ذلك سبب تركيبي وقرينة عقلية.

أما السبب التركيبي فلو أن مقول القول- وهو كل ما جاء بعد لفظ (قالوا) من الاقتباس السابق- جاء بعد الأخوة مباشرة- وهم أقرب مذكور إلى مقول القول- لكان الضمير عائدا إلى أقرب مذكور، ولبعدت المسافة بين (كان) واسمها إلى درجة تذهب بوضوح المعنى من جهة، ويحسن السبك من جهة أخرى.

ومن ثم وقع اسم (كان)، وهو (آيات للسائلين) في مكانه من الآية فاصلا بين الضمير في (قالوا) وبين مرجعه، وهو الأخوة.

أما القرينة العقلية التي تدل على أن الضمير للأخوة فهي تتمثل في أمرين: **أحدهما**- أن السائلين كانوا يخاطبون النبي- عليه الصلاة والسلام، أي أنهم كانوا معاصرين له، ومن ثم لا يفهم من الكلام أنهم أخوة يوسف وأبناء يعقوب.

---

[1] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٢٠٦ .

[2] يوسف: ٧ ، ٨ .

والثاني- أن الأخوة أضيفوا إلى ضمير يوسف في لفظ (اخوته) كما أضيف الأب إلى ضميرهم في (أبينا)، فاجتماع الإضافتين قرينة تدل على أن الأخوة هم مرجع الضمير في (قالوا)[1].

فمسألة القرب والبعد بالنسبة لمرجع الضمير أو المحال إليه تعتمد على القرائن المعنوية أو السياق، فإن فقدت القرائن واحتمل الكلام عودة الضمير إلى القريب والبعيد- فإننا في هذه الحالة نرجع إلى الأصل، وهو عودة الضمير إلى الأقرب.

الإحالة بالظاهر

سبق أن أشرنا إلى أن من وظائف التعبير بالضمير الاختصار والإيجاز، بمعنى أن الضمير يغني عن إعادة اللفظ، وقد يقوم الضمير – كما بينا من قبل – مقام ألفاظ كثيرة، غير أننا نجد مواضع كثيرة في القرآن الكريم وضع فيها الظاهر موضع المضمر خلافا للأصل، ولا بد أن يكون هذا لعلة معنوية يقتضيها السياق.

وقد أشار السيوطي إلى أن ابن الصائغ وضع في ذلك مؤلفا، ثم ساق عدة مواضع وضع فيها الظاهر موضع المضمر[2]، مبينا أن لذلك فوائد، منها:

---

[1] خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم د/ تمام حسان ص١٠ ، ١١ .

[2] راجع الإتقان للسيوطي ٣/ ١٦٨ .

١- زيادة التقرير والتمكين، نحو قوله تعالى: « **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ** »[١]، والأصل: هو الصمد، ونحو قوله تعالى: « **وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ** »[٢]، أي: وبه نزل.

٢- قصد التعظيم، نحو قوله تعالى: « **وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** »[٣]، والأصل: (ويعلمكم وهو بكل شئ عليم)، ونحو قوله تعالى: « **أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** »[٤]، والأصل: (ألا إن حزبه).

٣- قصد الإهانة والتحقير، نحو قوله تعالى: « **أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ** »[٥]، والأصل: (ألا إن حزبه)، ونحو قوله تعالى: « **إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً** »[٦]، والأصل: (إنه كان).

٤- إزالة اللبس حيث يوهم الضمير غير المعنى المراد، نحو قوله تعالى: « **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن**

---

(١) الإخلاص: ١ ، ٢ .
(٢) الإسراء: ١٠٥ .
(٣) البقرة: ٢٨٢ .
(٤) المجادلة: ٢٢ .
(٥) المجادلة: ١٩ .
(٦) الإسراء: ٥٣ .

تَشَاء »[1]، فلو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول، ولكن الملك الثاني غير الأول، إذ الأول ملك عام، والثاني ملك خاص، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالتعبير بالاسم الظاهر في موضع المضمر.

ونحو قوله تعالى: « وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ »[2]، فإنه لو قال: (عليهم دائرته) لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى.

ونحو قوله تعالى: " فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ »[3]، فلم يقل: (ثم استخرجها منه)، لئلا يتوهم عود الضمير إلى الأخ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها، وليس كذلك، لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا، ولم يقل: (ثم استخرجها من وعائه) لئلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأن العائد عليه ضمير (استخرجها).

---

[1] آل عمران: ٢٦ .

[2] الفتح: ٦ .

[3] يوسف: ٧٦ .

٥- قصد تربية المهابة، وإدخال الرَّدع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: (الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا).

ومنه قوله تعالى: « **وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً . إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ** »[1]، والأصل: (إننا نأمركم).

ومنه قوله تعالى: « **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ . إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ** »[2]، والأصل: (إننا نأمر بالعدل).

٦- قصد تقوية داعية المأمور، نحو قوله تعالى: " **فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** »[3]، والأصل: (إنه يحب المتوكلين).

٧- تعظيم الأمر، نحو قوله تعالى: « **أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ**

---

[1] النساء: ٥٧ ، ٥٨ .

[2] النحل: ٨٩ ، ٩٠ .

[3] آل عمران: ١٥٩ .

سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ »[1]، والأصل: (إن ذلك عليه)، و (كيف بدأه).

٨- الاستلذاذ بذكره، نحو قوله تعالى: « وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ »[2]، فلم يقل: (منها)، ولذلك عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

وفي هذا أيضا بيان للمقصود من الأرض؛ إذ ليست أرض الدنيا، ولذلك لم يُعِد الظاهر بلفظه، فلم يقل: (من الأرض)، وإنما أعاد الظاهر بما يفسره.

٩- قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، نحو قوله تعالى: « فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ »[3] بعد قوله: « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا »[4]، لم يقل: (فآمنوا بالله وبي)؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف.

---

[1] العنكبوت: ١٩ ، ٢٠ .

[2] الزمر: ٧٤ .

[3] الأعراف: ١٥٨ .

[4] الأعراف: ١٥٨ .

والمقصود بالوصف هنا أعم من المعنى النحوي، وهو الصفة أو النعت، وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسما له.

فمن ذلك وصف إبليس بلفظ (الشيطان) في قوله تعالى: « **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ . وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ . فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ** »[1].

فالمعنى: (فأزلهما هو)، أي إبليس الذي سبق ذكره[2].

١٠- التنبيه على علّية الحكم، نحو قوله تعالى: « **فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ** »[3]، والأصل: (فأنزلنا عليهم)، ولكنه – تعالى – وضع الظاهر موضع المضمر، زيادة في تقبيح حالهم، وإشعارا بعلية نزول الرجز، وقد أضمر ذلك في الأعراف، فقال: « **فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ**

---

[1] البقرة: ٣٤ – ٣٦ .

[2] مقالات في اللغة والأدب د/ تمام حسان ١/ ٢٠٣ .

[3] البقرة: ٥٩ .

مِنْهُمْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ »[1]، لأن المضمر هو المظهر[2].

ومن ذلك قوله تعالى: « مَن كَانَ عَدُوّاً لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ »[3]، فلم يقل: (فإن الله عدو لهم)؛ إعلاما بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وأن الله إنما عاداه لكفره[4].

١١- قصد العموم، نحو قوله تعالى: « وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ »[5]، فلم يقل: (إنها)؛ لئلا يفهم تخصيص ذلك بنفسه؛ إذ ليست نفسه فقط هي الأمارة بالسوء.

ومن ذلك قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُّهِيناً »[6]، فالأصل: (وأعتدنا لهم)، ولكنه وضع الظاهر موضع

---

(1) الأعراف: ١٦٢ .
(2) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٢٥ .
(3) البقرة: ٩٨ .
(4) الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٧٠ .
(5) يوسف: ٥٣ .
(6) النساء: ١٥٠ ، ١٥١ .

المضمر؛ حتى لا يفهم أن الله تعالى أعد العذاب المهين للكافرين من أهل الكتاب فقط، بل أعد العذاب المهين للكافرين بوجه عام، وهذا مفهوم من إعادة الظاهر.

١٢- قصد الخصوص، نحو قوله تعالى: « **وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ** »[١]، فلم يقل: (لك)؛ تصريحا بأنه خاص به.

١٣- الإشارة إلى عدم دخول الجملة الثانية في حكم الأولى، نحو قوله تعالى: « **فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ** »[٢]، فإن قوله تعالى: « ويمح الله الباطل « استئناف، وليس داخلا في حكم الشرط السابق، فلو أضمر لتوهم أن الجملة داخلة في حيز الشرط، وخاصة أن الفعل المعتل بالواو الذي حقه أن يرسم بالواو لأنه مرفوع – قد رسم في المصحف بلا واو، ولكن الذي يدل على أنه مرفوع على الاستئناف رفع الفعل بعده: (يحقُّ).

١٤- مراعاة الجناس، نحو قوله تعالى:« **خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ** »[٣]، ثم قال: « **عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ**

---

[١] الأحزاب: ٥٠ .

[٢] الشورى: ٢٤ .

[٣] العلق: ٢ .

لَيَطْغَى »[1]، فإن المراد بالإنسان الأول الجنس، وبالثاني آدم، أو من يعلم الكتابة، أو إدريس، وبالثالث أبو جهل.

١٥- أن يتحمل الاسم الظاهر ضميرا لا بد منه ، نحو قوله تعالى: « حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا »[2]، فلو قال: (استطعماها) لم يصح؛ لأنهما لم يستطعما القرية، كذلك لم يصح (استطعماهم)؛ لأن جملة (استطعما أهلها) صفة لـ (قرية) النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر.

وهكذا فإن وضع الظاهر موضع المضمر لم يقع في القرآن الكريم إلا لغاية دلالية، أو لغرض بلاغي، على أن السيوطي نبه إلى أن إعادة الاسم الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه، كما في قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ »[3]، فلم يقل: (إنا لا نضيع أجرهم)، أو (إنا لا نضيع أجر الذين يمسكون بالكتاب حتى يبين صفة الصلاح فيهم، ومنه قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا »[4]، فلم يقل: (إنا لا نضيع أجرهم)، أو (

---

[1] العلق: ٥ ، ٦ .

[2] الكهف: ٧٧ .

[3] الأعراف: ١٧٠ .

[4] الكهف: ٣٠ .

إنا لا نضيع أجر المؤمنين)؛ حتى يبين صفة فيهم، وهي إتقان العمل، والإخلاص فيه.

ومنه قوله تعالى: « **مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ** »[1]، فإن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعاده بلفظ (الله)؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسع[2].

وقد ذكرنا سابقا أن الدكتور/ تمام حسان أطلق على هذا النوع الربط بالوصف، وهو إعادة الاسم الظاهر بما يبين صفة فيه لا بلفظه، ولا يعني بالوصف الوصف النحوي – وهو النعت، وإنما يعني به اللفظ الواصف للمرجع، بحيث يدل عليه، وليس اسما له[3]، وهذا شائع أيضا في القرآن الكريم.

القيم التعبيرية للإحالة

ولا ترجع فائدة الضمير إلى الربط بين أجزاء النص فقط، وإنما له قيمة أسلوبية كبيرة وهي الاختصار[4]، والإيجاز؛ لأن الضمير قد يقوم مقام كلمة أو أكثر، فالضمير في قوله تعالى: «

---

[1] البقرة: ١٠٥ .

[2] الإتقان ٣/ ١٧٢ .

[3] مقالات في اللغة والأدب ١/ ٢٠٣ .

[4] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٢٠٤ .

أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً »[1] قام مقام عشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وهي المذكورة في صدر الآية الكريمة: « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ».

ولا تتمثل قيمة الضمير التعبيرية في الإيجاز فقط، وإنما تتمثل أيضا في رفع الالتباس؛ لأن (أنا ، وأنت) لا يصلحان إلا لمعنيين، وكذا ضمير الغائب نصّ في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: (جاءني زيد وإياه ضربت).

وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس- الاختصار، وليس كذلك الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمى المتكلم والمخاطب بعينهما- فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول[2]، لأن ذكر الضمير عائدا على الاسم الظاهر يدل على أن هذا الظاهر المتقدم هو المراد بالحديث، كما نقول: (محمد نجح أخوه)، أو (محمد نجح)، فإن عودة الضمير بارزا أو مستترا إلى محمد يبين أنه هو المقصود بالحديث، ولكن إذا قيل: (زيد فعل زيد) جاز أن يتوهم أن زيدا الثاني غير زيد

---

[1] الأحزاب: ٣٥ .

[2] شرح الكافية للرضي ٢/ ٣ .

الأول[1].

وربما كان الضمير أهم وسائل الربط بين عناصر النص، إذ هو بمثابة الخيط الذي تنتظم فيه حبات العقد، ولذا آثروا أن يتحد المرجع مع الضمير حتى يتم التناسق بين أجزاء الكلام، ولذا رجح أبو حيان عود الضمير على الشمس في قوله تعالى: « **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا** »[2]، حيث بدخوله تغيب وتظلم الآفاق، ونسبة ذلك إلى الليل مجاز.

وضعف ما قيل من عود الضمير على الأرض فقال: «والذي تقتضيه الفصاحة أن الضمائر كلها إلى قوله: يغشاها – عائدة على الشمس، وكما أن النهار جلاها، كان الليل هو الذي يغشاها»[3].

ومن ثم قد نجد آية واحدة من القرآن الكريم تشتمل على ضمائر كثيرة متحدة مع المرجع تعود على شئ واحد، كما في قوله تعالى: « **وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ**

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٤ ، وراجع من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم ص١٢ ، ١٣ .

[2] الشمس: ٤.

[3] البحر المحيط ١/ ٤٧٨ .

أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »[1] .

فإن ضمائر جمع الإناث التي اشتملت عليها الآية راجعة إلى شئ واحد وهو المؤمنات.

قال مكي: « ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإن فيها خمسة وعشرين ضميرا »[2] . وقد سبق أن ذكرنا أن بوجراند ذكر اتحاد المرجع للإحالة من وسائل السبك.

وإذا كنا نتبع الدكتور/ تمام حسان في اندراج أسماء الإشارة والموصول تحت الضمائر، وإذا كانت الضمائر تؤدي غرضا تعبيريا بليغا، وهو الإيجاز، حيث يقوم الضمير مقام أكثر من عنصر لغوي – أمكن القول بأن اسم الإشارة قد يؤدي الغرض نفسه، وهو الإيجاز، حيث يشار به إلى أكثر من عنصر لغوي في النص، ومن ذلك قوله تعالى: « **وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**»[3] ، فاسم الإشارة (ذلك) رابط بين الجملتين: جملة القسم، وجملة الجواب، وقد ذهب بعضهم إلى أن الإشارة إلى الصابر والغافر، ولكن ابن هشام يذهب إلى أن الإشارة إلى الصبر والغفران، يقول: « والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل قوله تعالى: «**وَإِنْ تَتَّقُوا وَتَصْبِرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**»، ولم يقل: إنكم »[4]،

---

[1] النور: ٣١ .

[2] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٢٠٤ .

[3] الشورى: ٤٣ . .

[4] مغني اللبيب ، تحقيق/ مازن المبارك ص٧٧٤.

وهنا شئ آخر يتفق فيه اسم الإشارة مع الضمير، وهو العودة إلى مرجع متصيد من النص؛ إذ أشير باسم الإشارة إلى الصبر والغفران، وهما مفهومان من الفعلين: صبر، وغفر.

وقد يكون اسم الإشارة إحالة على مجموعة من العناصر اللغوية في النص، أغنى عن إعادتها، كما في قوله تعالى: « **وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ** »[1]، فإن (تلك) إشارة إلى جميع ما احتج به إبراهيم عليه السلام على قومه من قوله: " **فلما جن عليه الليل " إلى " وهم مهتدون** "[2] »[3]، وكما في قوله تعالى: « **أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ**»[4]، فاسم الإشارة: (أولئكم) إحالة على قصص الأنبياء مع أقوامهم المذكورين في آيات سابقة؛ لأن المعنى: « أكفاركم يا أهل مكة خير من أولئكم الكفار المعدودين: قوم نوح وهود وصالح ولوط وآل فرعون »[5] وبذلك يقوم اسم الإشارة مقام الضمير في الربط بين عناصر النص، وفي جواز العودة إلى مرجع متصيد، وفي الإيجاز أو الاختصار، حيث يقوم مقام أكثر من عنصر في النص.

وإذا كان اسم الموصول يقوم مقام الضمير أيضا في الربط بين عناصر النص، فإن له بالإضافة إلى ذلك قيمة تعبيرية ودلالية قد لا يؤديها الضمير، كما في قوله تعالى: « **وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ**

---

[1] الأنعام: ٨٣ .
[2] الآيات من ٧٦ إلى ٨٢ .
[3] تفسير النسفي ٢/ ٢١ .
[4] القمر: ٤٣ .
[5] الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٤٠ .

لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الذين كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِين » [1]، فاسم الموصول في الآية الكريمة (الذين) يعود على من تعود عليهم الضمائر في الآية؛ إذ يقتضي السياق أن يقال: (قد خسروا)، فعبر باسم الموصول في موضع الضمير، ولم يقم اسم الموصول هنا مقام الضمير في الربط فقط، بل يؤدي غرضا دلاليا لا نجده في التعبير بالضمير، يقول أبو السعود: « والتعبير عنهم بالموصول مع كون المقام مقام إضمار لذمهم بما فى حيز الصلة والإشعار بعليته لما أصابهم » [2].

ولا يقوم اسم الموصول مقام الضمير فقط ، بل يكنى به أيضا عن اسم ظاهر لم يسبق التصريح به في النص، ويكون ذلك لأغراض دلالية لا نجدها عند التصريح بهذا الاسم الظاهر، ومن هذه الأغراض: استهجان التصريح بالاسم، وزيادة التقرير، كما في قوله تعالى: « وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ » [3]، فإنه مسوق لتنزيه يوسف – عليه السلام – عن الفحشاء، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز، وغيره [4].

ونخلص من ذلك إلى أن للإحالة بأنماطها قيما تعبيرية ودلالية تتجاوز مجرد الربط بين عناصر النص.

وبعد أن درسنا الإحالة بأنواعها: الضمائر، والإشارات، والموصولات،

---

[1] يونس: ٤٥ .
[2] تفسير أبي السعود ٤/ ١٥٠ .
[3] يوسف: ٢٣ .
[4] الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١/ ٤١ .

وما يقوم مقام ذلك من الربط بالاسم الظاهر، وبينا دور الإحالة في تحقيق التماسك النصي، يمكن أن نستخلص أهم النتائج فيا يلي:

١- إن مصطلح الإحالة ليس وليد العصر، وليس من ابتكار علماء النص، ولكن كان القدماء يستعملونه، فقد ورد في كتب المعاجم بمعان مختلفة، منها ما له علاقة بمعناه عند علماء النص، وقد حاولنا أن نبرز هذه العلاقة بين بعض المعاني اللغوية، والمفهوم النصي، وقد استعمل برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) مصطلح الإحالة في معرض حديثه عن الربط بين سورتي الأعراف والأنعام أربع مرات، حيث قال: « فوقعت الإحالة في هذه الآي على الاعتبار بالأمم السالفة » ، « فاستدعت الإحالة والتسلية بسط أخبار الأمم السالفة » ، « ولم يقع في السور الأربع قبل سورة الأنعام مثل هذه الإحالة والتسلية » ، « بسط تعالى حال من وقعت الإحالة عليه »[1].

ويبدو أن البقاعي استعمل الإحالة بمعنى وثيق الصلة بالمعنى الذي استعمله به علماء النص، فإذا كانت الإحالة عندهم تعني إحالة المخاطب بالضمير، أو اسم الإشارة، أو اسم الموصول على أشخاص أو أشياء أو عبارات في النص، فإن البقاعي استعمل الإحالة بمعنى إحالة المخاطب على الاعتبار بالاعتبار بالأمم السابقة الذين خالفوا رسلهم، فكانت عاقبتهم الهلاك.

٢- لقد وسع المحدثون من مفهوم الإحالة، فجعلوها شاملة لضمائر الأشخاص، والإشارات، والموصولات، ووضع الظاهر

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣/ ٥.

موضع المضمر، والمترادفات، وبعض الأدوات والكلمات التي يحال بها على أشياء في النص، مثل: أداة التشبيه، والكلمات (أقل وأكثر) ونحوهما.

٣- للإحالة بأنماطها دور أساسي في الربط بين عناصر النص؛ إذ لولا الإحالة لظلت الجمل المكونة لبناء النص مفككة بلا رابط.

٤- وللضمائر في اللغة أهمية خاصة؛ إذ ليست وسيلة من وسائل الربط فقط، وإنما تتمتع بقيم تعبيرية أخرى: كالإيجاز، ورفع اللبس.

٥- قد يقوم الاسم الظاهر مقام الضمير في الربط بين أجزاء النص، ولكن لا يعدل عن الضمير إلى التعبير بالاسم الظاهر إلا لغاية دلالية، أو غرض بلاغي على نحو ما وضحنا.

٦- الأصل في مرجع الضمير أن يكون متقدما عليه، وهو المفسر للضمير، وهذا ما يعبر عنه بالإحالة بعد الذكر، وقد يكون مرجع الضمير متأخرا عنه، كما في ضمير الشأن أو القصة، وهذا ما يعبر عنه بالإحالة قبل الذكر، وقد يكون المرجع غير مصرح به في النص، وإنما يفهم من سياق النص، وهذا ما يعبر عنه بالإحالة لغير مذكور، ويطلق عليها علماء النص الإحالة الخارجية في مقابل الإحالة الداخلية، وهي الإحالة لمذكور، وكل هذه الصور يسهم في صياغة النص.

٧- لقد استعمل القرآن الكريم الإحالة بشتى صورها، ودلالاتها استعمالا بليغا فصيحا فاق كل استعمال مما يجعلنا

نحتذي بالأسلوب القرآني، وخاصة أنه استعمل الإحالة على مستوى النص، لا على مستوى الجملة فقط، مما جعل المتصلين بالنص القرآني تفسيرا وإعرابا وإبرازا لوجوه إعجازه وبلاغته ينظرون إليه على أنه نص واحد متماسك مترابط كالكلمة الواحدة.

الفصل الخامس

التكـــــرار

لقد أدركت هذه الأهمية للتكرار من خلال بحث سابق بعنوان: (نحو النص بين الأصالة والحداثة) كنت قد ألقيته في المؤتمر العلمي التاسع لكلية دار العلوم بالفيوم، حيث تعرضت فيه لوسائل التماسك النصي، ومن بينها التكرار أو الإعادة.

وإذا كان التكرار يقوم بدور أساسي في التماسك النصي في اللغة العربية بوجه عام – فإنه من باب أولى يكون أكثر أهمية في تماسك النص القرآني الذي يمثل أعلى وأرقى مستوى من مستويات فصاحتها وبلاغتها، وحسبنا في الإشارة إلى قيم التكرار في القرآن الكريم ما ذكره ابن الأثير، حيث قال: « فاعلم أنه ليس في القرآن مكرر لا فائدة في تكريره، فإن رأيت شيئا منه تكرر من حيث الظاهر فأنعم نظرك فيه، فانظر إلى سوابقه ولواحقه لتنكشف لك الفائدة منه »[1] .

والحق أن ظاهرة التكرار في القرآن الكريم جديرة بالبحث والدراسة لما تنطوي عليه من خصائص أسلوبية، وسمات تركيبية تعد مظهرا رائعا من مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن، وأرجو أن تتضمن هذه الدراسة العناصر الآتية:

١- دور التكرار في تحقيق التماسك النصي.

---

(١) المثل السائر ٢/ ١٤٩ .

٢- مفهوم التكرار المعجمي والاصطلاحي، وعلاقة هذا المفهوم بتماسك النص.

٣- أغراض التكرار.

٤- أنماطه.

٥- أهم النتائج لهذه الدراسة.

ومن خلال هذه العناصر حاولت أن ابرز قيم التكرار الدلالية والأسلوبية في القرآن الكريم مطبقا ذلك على ما شاء الله تعالى من ذكر آيات تضمنت أنماطا وصورا من التكرار المعجز.

دور التكرار في تماسك النص

لقد عد علماء النص التكرار أو الإعادة وسيلة من وسائل التماسك النصي؛ لأن « إعادة اللفظ – فيما يبدو – هو الأصل في الربط من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق »[١] .

ولذا « يطلق البعض على هذه الوسيلة: الإحالة التكرارية، وتتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهذا التكرار في ظاهر النص يصنع ترابطا بين أجزاء النص بشكل واضح »[٢] .

وقد عد بوجراند إعادة اللفظ من وسائل السبك الذي هو الربط اللغوي أو الرصفي بين عناصر النص، حيث وضح أن إعادة اللفظ « هي التكرار الفعلي للعبارات، ويمكن للعناصر المعادة أن

---

(١) مقالات في اللغة والأدب د/ تمام حسان ١/ ١٨٩ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١٠٦ .

تكون هي بنفسها، أو مختلفة الإحالة، أو متراكبة الإحالة، ويختلف مدى المحتوى المفهومي الذي يمكن أن تنشطه هذه الإحالات بحسب هذا التنوع »[1] .

ولقد ارتبط التكرار في التراث النحوي بالتوكيد اللفظي، وفي التراث البلاغي بالتوكيد لنكتة، كتأكيد الإنذار، أو الإيغال، أو زيادة المبالغة، أو غير ذلك مما نص عليه البلاغيون، وأوردوا عليه الشواهد[2].

« والتكرار من الظواهر التي تتسم بها اللغات عامة، واللغة العربية خاصة، ولا يتحقق التكرار على مستوى واحد، بل على مستويات متعددة، مثل: تكرار الحروف، والكلمات، والعبارات، والجمل، والفقرات، والقصص، أو الموقف، كما هو واقع في القرآن الكريم »[3] .

فهو ضرب من ضروب الفصاحة والبلاغة، فضلا عن كونه وسيلة من وسائل الربط بين أجزاء النص.

قال الزركشي: « وقد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة؛ ظنا أنه لا فائدة له، وليس كذلك، بل من محاسنها، لا سيما إذا تعلق بعضه ببعض »[4] ؛ لأن التكرار لم يقع في القرآن

---

(١) النص والخطاب والإجراء لروبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور/ تمام حسان ص٣٠١ .

(٢) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٣٧ .

(٣) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٧ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٩ .

الكريم إلا لتحقيق غاية أسلوبية ودلالية، وهذا ما جعل المتصلين بالقرآن الكريم وعلومه يفيضون في التحدث عنه وعن أغراضه، وعن أنواعه، وعن مواضعه.

ولقد صنف محمود بن حمزة الكرماني المتوفى حوالي سنة ٥٠٥هـ كتابا أفرده للتكرير في القرآن الكريم، وقد تتبع فيه مواضع التكرير في القرآن، وبين سبب كل موضع.

يقول في مقدمة كتابه مبينا منهجه: « فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافا بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان، وأبين ما السبب في تكرارها، والفائدة في إعادتها، وما الموجب للزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والإبدال، وما الحكمة في تخصيص الآية بذلك دون الآية الأخرى، وهل كان يصلح ما في هذه السورة مكان ما في السورة التي تشاكلها أم لا ؛ ليجري ذلك مجرى علامات تزيل إشكالها، وتمتاز بها عن أشكالها، من غير أن أشتغل بتفسيرها وتأويلها »[1] .

ولتحقيق ذلك الغرض تناول القرآن الكريم سورة سورة، بأن يذكر في كل سورة المواضع التي تكررت في السورة الأخرى حتى بلغ نهاية القرآن، وبذلك ذكر خمسمائة وتسعين موضعا.

كما تناولت كتب علوم القرآن والإعجاز والبلاغة قضية التكرير في القرآن الكريم، ومن ذلك تناول الزركشي لهذه القضية

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص١٩ ، ٢٠ .

في مبحث خاص، وجعل التكرار أحد أقسام التأكيد[1].

كذلك السيوطي فإنه تناول التكرير في مبحث مستقل أيضا، وجعله من أنواع الإطناب بالزيادة[2].

وإذا كان القدماء قد تناولوا ظاهرة التكرار في اللغة العربية بوجه عام، وفي القرآن الكريم بوجه خاص باعتباره نوعا من التأكيد، بل عده السيوطي أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة[3] – فإن دراساتهم « كانت مقصورة على عدة أمور، منها: بيان معنى التكرار، وأنواعه المتعددة، وأغراضه البلاغية، وذكر شواهد له، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بالتكرار.

ولكن لا نجد إسهامات توضح دور التكرار في تحقيق التماسك بين عناصر النص المتباعدة.

وهذا بالطبع نتيجة لكون دراستهم مقصورة على الجانب الجمالي، أو البلاغي في الغالب، هذا باستثناء بعض الإشارات التي أشار إليها البلاغيون »[4].

والحق أن القدماء- وإن لم يصرحوا بما صرح به المحدثون من دور التكرار في التماسك النصي- قد أشاروا في كثير من المناسبات إلى دور التكرار في الربط، وذلك حينما تناولوا وضع الظاهر موضع المضمر، فهو نوع من الربط، حيث حل الاسم الظاهر

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٨ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٥٣ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٥٣ .

(٤) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ٢/ ١٧ .

المكرر محل الضمير في الربط بين عناصر النص، كما أن حديثهم عن أغراض التكرار يتضمن إشارات كثيرة إلى أن التكرار نوع من الربط- كما سنرى.

على أن المحدثين لم يغفلوا ظاهرة التكرار في اللغة العربية، فمنهم من درس ظاهرة التكرار في اللغة بشكل عام مقارنا بينها عند النحويين وعند البلاغيين، ومن ذلك رسالة الدكتوراة التي تقدم بها إلى كلية الآداب – جامعة طنطا الدكتور/ سيد خضر، وكانت بعنوان: (ظاهرة التكرار بين النحاة والبلاغيين)، ومنهم من درس هذه الظاهرة في ضوء إعجاز القرآن الكريم، حيث تناولها الرافعي في كتابه: (إعجاز القرآن)[1]، ومنهم من درس هذه الظاهرة في ضوء الاتجاهات اللغوية الحديثة، ومن هؤلاء الدكتور/ صلاح فضل في كتابه: (ظواهر أسلوبية في شعر شوقي)[2]، ومنهم من تناول هذه الظاهرة في ضوء الاتجاهات اللغوية الحديثة أيضا، غير أنه طبقها على السور المكية في القرآن الكريم مبرزا قيمة التكرار ودوره في التماسك النصي، وهو الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي، في كتابه: (علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق)[3]، إلى غير ذلك من دراسات المعنيين بنظرية النص، أو علم النص ، أو نحو النص لهذه الظاهرة في كتبهم وبحوثهم، وهم كثيرون من الغربيين والعرب.

---

(١) ص٢٢ .

(٢) ص٢١ .

(٣) ٢/ ١٧ – ٨٢ .

مفهوم التكـــرار

والتكرار والتكرير مصدرا (كرَّر)- بتضعيف العين، إلا أن الأول جاء على غير قياس؛ لأن مصدر الفعل المضعف العين (التفعيل).

ويرى الكوفيون أن (التَّفعال) مصدر (فعَّل)، غير أن الألف عوض عن الياء في التفعيل؛ فهو قياس عندهم، وعليه فهما مصدرا (كرَّر) إذا رَدَّد وأعاد[1].

وقد ذكر ابن منظور معاني متعددة لمادة (كرَّ)، منها أن الكرّ هو الرجوع، والكرّ مصدر (كرَّ عليه يَكُرُّ كَرّا وكُرورا وتَكرارا): عطف، وكرَّر الشئَ: أعاده، والكَرَّةُ: البعث وتجديد الخلق بعد الفناء، والكَرَّةُ: ما ضم ظلفتي الرحلَ وجمع بينهما[2].

وقد ربط الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي بين هذه المعاني المعجمية للتكرير، وبين وظيفته عند علماء النص، وهي التماسك، فوضح أن من معانيه: الرجوع، فيلاحظ أن علاقة التكرار تشمل الإحالة القبلية أو السابقة بالرجوع لما سبق ذكره في النص بتكراره مرة أخرى، وأن من معانيه كذلك: البعث وتجديد الخلق بعد الفناء، وكأني به يريد القول بأن المتكلم- على سبيل المثال- يذكر عدة جمل متتالية، وبعد فترة من الحديث يكاد المستمع أن يصل إلى نسيان ما قيل في أول الكلام، فنجد المتكلم يعود ليكرر بعض ما قاله أولا ليذكر المستمع ويبعث الجملة ويجددها بعد أن

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٨ .

(٢) لسان العرب، مادة (كرر) ٤ / ٣٨٥١ ، ٣٨٥٢ .

كادت تنسى.

وأن من معانيه أيضا: ضم ظلفتي الرجل، وفي هذا تحقيق للتماسك بين هاتين الظلفتين، ومن ثم يبدو فيه معنى التماسك.

إذن فهذه المعاني تحمل في ثناياها بعضا من معاني التماسك، منها: المرجعية القبلية، والبعث والتجديد، والضم للشيئين المتباعدين ليتماسكا[1].

وإذا كانت هذه المعاني المعجمية للتكرار ذات دلالة على معناه الاصطلاحي، فإن تعريف البلاغيين والنحويين له لا يبعد عن هذه المعاني المعجمية التي أوردها ابن منظور، فقد عرفه ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) بأنه: « دلالة اللفظ على المعنى مرددا »[2] ، كما عرفه الرضي (ت٦٨٦هـ) بأنه: « ضم الشئ إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير »[3] .

وواضح من هذه التعريفات للتكرار أنها تشمل التكرار باللفظ والمعنى، والتكرار بالمعنى فقط أو المرادف، كما يشمل تكرار الحرف، واللفظ، والجملة، ومطلع الجملة؛ لأداء غرض أسلوبي ما. والتكرار إنما يكون للتذكير أو للتعرف الذي كان غرض الأدوات [4] .

وإذا كان التكرار عند البلاغيين مرتبطا بخصائص أسلوبية؛ إذ هو ضرب من ضروب الإطناب، ويؤتى به – كما أشرنا من قبل –

---

(١) علم اللغة النصي ٢/ ١٨ .

(٢) المثل السائر ٢/ ١٤٧ .

(٣) شرح الكافية في النحو ١/ ١٥ .

(٤) مقالات في اللغة والأدب د/ تمام حسان ١ / ١٨٩ .

لتحقيق غاية أسلوبية معينة، فإن التكرار عند النحاة مرتبط بالتوكيد اللفظي- كما أشار إلى ذلك الدكتور/ سعد مصلوح في نص له ذكرناه سابقا؛ لأن التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا، غير أن ابن هشام لم يسوِ بين التكرار والتوكيد اللفظي تسوية تامة، بل لفت نظرنا إلى أن هناك مظاهر لإعادة اللفظ الأول بعينه، ومع ذلك لا يعد توكيدا لفظيا، وإنما يعد تكرارا فقط، وفي ذلك يقول ابن هشام: « وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا (٢١) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [1]، خلافا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك، وأن الدك كُرِّر عليها حتى صارت هباء منبثا، وأن معنى (صفا صفا) أنه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفا بعد صف مُحْدِقين بالجن والأنس، وعلى هذا فليس الثاني تأكيدا للأول، بل لامراد به التكرير، كما يقال: علمته الحساب بابا بابا »[2] .

وبذلك يمكن القول بأن التوكيد اللفظي نوع من التكرار، وليس التكرار كله، فكل توكيد لفظي تكرار، وليس كل تكرار توكيدا لفظيا.

أغراض التكـــرار

أشرنا سابقا إلى أن التكرار واقع في القرآن الكريم على مستوى الحرف، والكلمة المفردة، والجملة والجمل، والنقرة، والقصص، ولم

---

(١) الفجر: ٢١ ، ٢٢ .

(٢) شرح قطر الندى ص٢٩٢ ، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين.

يقع التكرار في القرآن الكريم إلا لتحقيق غاية دلالية وبلاغية، ولذلك عقد كل من الزركشي والسيوطي مبحثا خاصا لبيان فوائد التكرار في القرآن الكريم[1]، فذكرا له عدة فوائد نلخصها فيما يلي:

١- التأكيد

ويرى الزركشي أن التكرير في القرآن الكريم أبلغ من التأكيد، لأن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز، ولكن التكرير يضيف معنى جديدا إلى المكرر، ولذلك ذهب الزمخشري إلى أن قوله تعالى: « **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** »[2] تأسيس لقوله تعالى: « **ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** »[3] لا تأكيد؛ لأنه جعل الجملة الثانية أبلغ في الإنشاء من الأولى؛ إذ في (ثم) تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول[4].

ونظير ذلك قوله تعالى: «**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**»[5]، وقوله تعالى: « **فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ** »[6] فيحتمل أن يكون هذا من قبيل التأسيس، ويحتمل أن يكون من قبيل التأكيد.

---

(١) البرهان ٣/ ١١ ، وما بعدها ، والإتقان ٣/ ١٥٤ ، وما بعدها.

(٢) التكاثر: ٣ .

(٣) التكاثر: ٤ .

(٤) الكشاف ٤/ ٧٩٢ .

(٥) الانفطار: ١٧ ، ١٨ .

(٦) المدثر: ١٩ ، ٢٠ .

ومؤدى ذلك أن الآية تتضمن إنذار تأكيد أو إنذارين، وهذا ناشئ من وقوع (ثم) بين الجملتين المتماثلتين.

وليس المراد بالتأكيد هنا ما أطلق عليه النحاة التوكيد اللفظي؛ لأن الجملة التأكيدية في هذه الآيات وغيرها مقترنة بالعاطف، وليس كذلك التوكيد اللفظي، فقولهم في نحو قوله تعالى: « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ** »[1] إنه تأكيد، فمرادهم تأكيد المأمور به بتكرير الإنشاء، لا أنه تأكيد لفظي، ولو كان تأكيدا لفظيا لما فصل بالعطف، ولما فصل بينه وبين غيره: (ولتنظر نفس).

وهذا النمط من التكرير – أعني الجمل التأكيدية المقترنة بالعاطف- شائع في القرآن الكريم، سواء أكان على مستوى الجملة – كما ذكرنا – أم على مستوى الكلمة، كما في قوله تعالى: « **أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** »[2] ، أم على مستوى الحرف، كما في قوله تعالى: « **فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ** »[3] ، فقد كررت (أنْ) في أربعة مواضع تأكيدا.

٢- زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقي الكلام

---

(١) الحشر: ١٨ .

(٢) الرعد : ٥ .

(٣) القصص: ١٩ .

بالقبول، نحو قوله تعالى: « **وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ (٣٨) يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ** »[١]، فإنه كرر فيه النداء لذلك، أي لاستمالة المخاطب واستعطافه، وحمله على قبول ما يلقى عليه.

٣- إذا طال الكلام وخُشِيَ تناسي الأول، أعيد ثانيا تطرية له، وتجديدا لعهده، نحو قوله تعالى: « **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ** »[٢]، فهذا تكرار للأول، ألا ترى أن (لما) لا تجئ بالفاء، ولعل هذا مبني على مذهب الفراء في أن الفاء في قوله (فلما جاءهم) جواب (لمّا) الأولى، و(كفروا) جواب لقوله: (فلما جاءهم)، وقد أغنى عن جواب الأولى، وهو عنده نظير قوله تعالى: « **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** »[٣]، قال: ألا ترى أن الواو لا تصلح في موضع الفاء، فذلك دليل على أن الفاء جواب وليست بنسق[٤]، وعليه فإن تكرار (لما) عند الفراء ليس بالتأكيد، بدليل اقترانها بالفاء الرابطة بين الشرط وجوابه، ولو كانت تأكيدا لاقترنت (لما) بالواو، ويبدو أن هذا موافق لما ذهب إليه الزركشي وغيره من أن فائدة التكرار هنا خشيةُ تناسي الأول لطول الفصل بينهما، وهذا لا يمنع من مجئ التكرار على صورة تداخل

---

(١) غافر ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) البقرة: ٨٩ .

(٣) البقرة: ٣٨ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٩ .

الشرط والجواب، بأن يكون الجواب في صورة الشرط.

وذهب المبرد إلى أن جواب (لمّا) الأولى هو (كفروا به)، وكرر (لمّا) لطول الكلام، ويفيد ذلك تقريرا للذنب وتأكيدا له[1].

وهذا قريب مما ذهب إليه الفراء، غير أن المبرد جعل جواب (لما) الأولى (كفروا به) وهو مذكور في الكلام، أما (لما) الثانية عنده فهي تكرار للأولى تفيد التأكيد، وقد استحسن أبو حيان هذا الرأي، إلا أن جعل المبرد التكرار للتوكيد منعه من ذلك، قال: « وهذا القول كان يكون أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد »[2]، وربما فهم أبو حيان من التوكيد ما فهمه من التوكيد اللفظي الذي هو إعادة الأول بعينه، ولكن التأكيد هنا ناشئ عن التكرار الذي يختلف عن التوكيد اللفظي.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ »[3]، ومثله قوله تعالى: « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ »[4].

ومنه قوله تعالى: « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٣٠٢ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٠٣ .

(٣) البقرة: ٢٥٣ .

(٤) آل عمران: ١٨٨ .

وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »[1] ، وقوله تعالى : «ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ »[2].

وقد يراد منه شيء يكون بناؤه بطريق الإجمال والتفصيل بأن تتقدم التفاصيل والجزئيات في القرآن، فإذا خشي عليها التناسي لطول العهد بها بني على ما سبق بها بالذكر الجملي، كقوله تعالى: « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (١٥٥) وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا (١٥٦) وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (١٥٨) وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا (١٥٩) فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (١٦٠) وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»[3].

فقوله: (فبظلم) بيان لذكر الجملي على ما سبق في القول من

---

(١) يوسف: ٤ .

(٢) النحل: ١١٠ .

(٣) النساء: ١٥٥ – ١٦١ .

التفصيل، وذلك أن الظلم جملي على ما سبق من التفاصيل من النقص، والكفر، وقتل الأنبياء، وقولهم قلوبنا غلف، والقول على مريم بالبهتان، ودعوى قتل المسيح- عليه السلام.

وقد اشتمل الظلم على كل ما تقدم قبله، كما أنه أيضا اشتمل على ما تأخر من المحرمات الأخر التي عددت بعد ما اشتملت على ذكر الشئ بالعموم المخصوص، فذكرت الجزئيات الأولى بخصوص كل واحد، ثم ذكر العام المنطوي عليها، فهذا تعميم بعد تخصيص، ثم ذكرت جزئيات أخر بخصوصها، فتركيب الأساليب من وجوه كثيرة في الآية، وهو التعميم بعد التخصيص، ثم التخصيص بعد التعميم، ثم البناء بعد الاعتراض.

٤- التعظيم والتهويل، كقوله تعالى: «**الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ** »[١]، وقوله تعالى: « **الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ** »[٢].

٥- أن يكون التكرار لتعدد المتعلّق، كما في قوله تعالى: « **فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ (٣٩) وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**» [٣] ، ومنه قوله تعالى: « **فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** » [٤]، قال أبو حيان في تكرير: (فكيف كان عذابي ونذر): « وفائدة تكرار هذا وتكرار (ولقد يسرنا) التجرد عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين؛

---

(١) الحاقة: ١- ٣ .

(٢) القارعة: ١ – ٣ .

(٣) القمر: ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) الرحمن: ١٣ .

للاتعاظ واستئناف التيقظ إذا سمعوا الحث على ذلك لئلا تستولي عليهم الغفلة.

وهكذا حكم التكرير لقوله: (فبأي آلاء ربكما تكذبان) عند كل نعمة عدها في سورة الرحمن.

وقوله: (ويل يومئذ للمكذبين) عند كل آية أوردها في سورة المرسلات، وكذلك تكرار القصص في أنفسها؛ لتكون العبرة حاضرة للقلوب مذكورة في كل أوان »[1] .

وقد تعرض الكرماني لتوجيه قوله تعالى: « فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ (٣٩) وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ»[2] في سورة القمر، وذلك عقب أخبار عاد ونوح وثمود ولوط، لأن في كل واحدة منها من التخويف والتحذير ما حل بأقوامهم، فيتعظ بها حامل القرآن وتاليه ويعظ غيره.

غير أنه – تعالى – أعاد في قصة عاد قوله:« فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ» ؛ لأن الأولى في الدنيا والثانية في العقبى، كما قال في هذه القصة: « لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى »[3]

وقيل: الأول لتحذيرهم قبل إهلاكهم، والثاني لتحذير غيرهم

---

(١) البحر المحيط ٨/ ١٨٢ .

(٢) القمر: ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) فصلت: ١٦ .

بهم بعد إهلاكهم[1].

كما وجه الكرماني تكرار قوله تعالى: « فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ »[2]، حيث كررت في سورة الرحمن إحدى وثلاثين مرة: ثمانٍ منها ذكرت عقب آيات فيها تعداد عجائب خلق الله، وبدائع صنعه، وبدء الخلق ومعادهم، ثم سبعٌ منها عُقَيْب آيات فيها ذكر النار وشدائدها على عدد أبواب جهنم، وحسن ذكر الآلاء عُقَيْبَها؛ لأن في صرفها ودفعها نعما توازي النعم المذكورة، أو لأنها حلت بالأعداء، وذلك يعد أكبر النعماء.

وبعد هذه السبع ثمانٍ في وصف الجنان وأهلها على عدد أبواب الجنة، ثمانٍ أخرى بعدها للجنتين اللتين دونهما، فمن اعتقد الثمانيَ الأولى وعمل بموجبها استحق كلتا الثمانيتين من الله، ووقاه السبعة السابقة[3].

كما تعرض الكرماني لتكرار قوله تعالى في سورة المرسلات: « وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ »[4]، حيث تكررت عشر مرات، وذلك لأن كل واحدة منها ذكرت عقيب آية غير الأولى، فلا يكون تكرارا مستهجنا، ولو لم يكرر كان متوعدا على بعض دون بعض.

وقيل: إن من عادة العرب التكرار والإطناب، كما في عادتهم الاقتصار والإيجاز؛ ولأن بسط الكلام في الترغيب والترهيب أدعى

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) الرحمن: ١٣ .

(٣) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص١٧٩ .

(٤) المرسلات: ١٥ .

إلى إدراك البغية من الإيجاز[1].

وهكذا فإن تكرار آيات القمر، و آيات الرحمن، وآيات المرسلات لا يعد تكرار محضا دون أثر دلالي يحدثه هذا التكرار في نفس المتلقي، وإنما تأتي كل آية مكررة متعلقة بما قبلها في المعنى، فالتكرار يضيف في كل مرة معنى جديدا لا نجده في المرة السابقة.

كما أن التكرار على هذا النحو « لافت للنظر في تمييز النص إزاء نصوص أخرى، فهو يفضي إلى تكامل بين قواعد الربط، وقواعد التناهي، حيث توجد الجملة المكررة في مكان تؤدي به مهمتين تكون ختاما لكلام (كالتعقيب)، وبداية لكلام يبتدأ به (مضمون المعنى القادم) بالإضافة إلى أنها تساعد على تكثيف الدلالة وتلوين النص بمعان ثانية »[2].

ومن هذا القبيل تكرار قوله تعالى في سورة الشعراء: «إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ »[3] في ثمانية مواضع؛ لأجل الوعظ، فإنه قد يتأثر بالتكرار من لا يتأثر بالمرة الواحدة[4].

ومن ذلك تكرار الإضراب الذي تفيده (بل) إذا وقعت بعد كلام موجب، وهذا الإضراب إما أن يقع في كلام الخلق، ومعناه: إبطال ما سبق على طريق الغلط من المتكلم، أو أن الثاني أولى.

وإما أن يقع في كلام الله تعالى، وهو ضربان:

---

(١) السابق ص١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١٠٨ .

(٣) الشعراء: ٨ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٩ ، ٢٠ .

أحدهما: أن يكون ما فيها من الرد راجعا إلى العباد، كقوله تعالى: « **بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ** »[1].

والثاني: أن يكون إبطالا، ولكنه على أنه قد انقضى وقته، وأن الذي بعده أولى بالذكر، كقوله تعالى: « **بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ** »[2].

وكقوله تعالى: « **بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ** »[3]، ومن ذلك أيضا تكرار الأمثال، كقوله تعالى: « **وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ (٢١) وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ** »[4].

ومنه تكرار القصص في القرآن، كقصة إبليس في السجود لآدم، وقصة موسى وغيره من الأنبياء، حيث ذكر الله تعالى موسى – عليه السلام- في مائة وعشرين موضعا من كتابه، كما ذكر قصة نوح في خمس وعشرين آية، وقصة موسى في سبعين آية.

وإنما كرر القصة الواحدة في أكثر من موضع لفائدة خلت عنه في الموضع الآخر، كزيادة شئ في كل موضع، وزيادة تأكيد وتبصرة لقوم وإفادة آخرين، وكتسلية لقلب النبي- صلى الله عليه وسلم- مما اتفق للأنبياء مثله معه، فقد قال الله تعالى له: «**وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي**

---

(١) الأنبياء: ٥ .

(٢) النمل: ٦٦ .

(٣) ص: ٨ .

(٤) فاطر: ١٩ – ٢٢ .

هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ»[1] .

وكذلك فإن إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة، وأساليب مختلفة لا يخفى ما فيه من الفصاحة؛ ولأن تكرار القصة في مواضع يبين عجز القوم عن الإتيان بمثله بأي نظم جاءوا، وبأي عبارة عبروا، فتكرار القصة الواحدة- كقصة موسى مع فرعون، وإن ظن أنها لا تغاير الأخرى – فقد يوجد في ألفاظها زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وتلك حال المعاني الواقعة بحسب تلك الألفاظ، فإن كل واحدة لابد وأن تخالف نظيرتها من نوع معنى زائد فيه، لا يوقف عليه إلا منها دون غيرها، فكأن الله تعالى فرَّق ذكر ما دار بينهما وجعله أجزاء، ثم قسم تلك الأجزاء على تارات التكرار لتوجد متفرقة فيها، ولو جمعت تلك القصص في موضع واحد لأشبهت ما وجد الأمر عليه من الكتب المتقدمة من انفراد كل قصة منها بموضع، كما وقع في القرآن بالنسبة ليوسف – عليه السلام – خاصة، فاجتمعت في هذه الخاصية من نظم القرآن عدة معان عجيبة[2].

هذه هي الأغراض البلاغية أو الدلالية التي من وأجلها وقع التكرار في القرآن الكريم، ولا شك أن في هذه الأغراض إشارات إلى ما يحدثه التكرار من الترابط أو التماسك بين عناصر النص، ونلاحظ أن التكرار ليس من الضروري أن يقع بنفس الألفاظ أو العبارات، وإنما كثيرا ما نجد في الألفاظ المكررة أو العبارات المكررة

---

(١) هود: ١٢٠ .

(٢) راجع البرهان ٣/ ٢٤ ، وما بعدها.

شيئا زائدا، أو تغييرا في العبارات.

أنماط التكرار

لم يتخذ التكرار في القرآن الكريم نمطا واحدا، وإنما تعددت أنماطه، وتنوعت مظاهره ، فهو من حيث النظر إلى حقيقة الألفاظ أو الجمل المكررة ينقسم إلى قسمين:

الأول- تكرار محض أو كلي، ونعني به إعادة أعيان الألفاظ[1]، وهذا القسم ضربان:

أولهما: التكرار مع وحدة المرجع (أي والمسمى واحد)[2]، بمعنى أن الألفاظ أو الجمل المكررة تدل على معنى واحد والمراد بها غرض واحد، نحو قوله تعالى: « **فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ** » [3]، فهذا التكرير دلالة على التعجب من تقديره وإصابته الغرض[4].

ومنها قوله تعالى: « **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** » [5] ، و« **فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ (٣٩) وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**»[6]، و« **فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** »[7]، و« **وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ**

---

(١) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٣٨ .

(٢) السابق ص٢٤٢ .

(٣) المدثر: ١٩ ، ٢٠ .

(٤) المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٥٠ .

(٥) المؤمنون: ٣٦.

(٦) القمر: ٣٩ ، ٤٠ .

(٧) الرحمن: ١٣ .

لِلْمُكَذِّبِينَ » [1]، و « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ »[2]، و « كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا (٢١) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا »[3]، و « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ »[4].

وثانيهما: التكرار مع اختلاف المرجع (أي والمسمى متعدد)[5]، وقد عبر عنه ابن الأثير بأن الألفاظ أو الجمل المكررة تدل على معنى واحد، و لكن الغرض مختلف، كقوله تعالى: « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ (٧) لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ »[6]، هذا تكرير في اللفظ والمعنى وهو قوله (يحق الحق)، و (وليحق الحق) إنما جيء به ههنا لاختلاف المراد وذاك أن الأول تمييز بين الإرادتين، والثاني بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها وأنه ما نصرهم وخذل أولئك إلا لهذا الغرض.

ومن هذا الباب قوله تعالى: « قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (١٢) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٣) قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا

---

(١) المرسلات: ١٥ .

(٢) النبأ: ٤ ، ٥ .

(٣) الفجر: ٢١ ، ٢٢ .

(٤) التكاثر: ٣ ، ٤ .

(٥) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٤٢ .

(٦) الأنفال: ٧ ، ٨ .

لَهُ دِينِي (١٤) فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ » [١]، فكرر قوله تعالى: (قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين)، وقوله: (قل الله أعبد مخلصا له ديني): والمراد به غرضان مختلفان و ذلك أن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله بالعبادة والإخلاص في دينه، والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني وأخره في الأول؛ لأن الكلام أولا واقع في الفعل نفسه وإيجاده، والكلام ثانيا فيمن يفعل من أجله ولذلك رتب عليه (فاعبدوا ما شئتم من دونه).

وعليه ورد قوله تعالى: « **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ** » [٢]، وظاهر الأول والثاني أنهما سواء في المعنى وليس كذلك؛ لأن الثاني فيه تخصيص غير موجود في الأول، ألا ترى أنا إذا قلنا: (زيدٌ الأفضل)، وقلنا: (الأفضل زيدٌ) كان في الثاني تخصيص له بالفضل، وهذا التخصيص لا يوجد في القول الأول الذي هو(زيد الأفضل)، ويجوز أن تبدل صفة الفضل فيه بغيرها أو بضدها، فيقال: (زيد الأجمل أو زيد الأنقص)، وإذا قلنا: (الأفضل زيد) وجب تخصيصه بالفضل ولم يمكن تغييره عنه، وكذلك يجري الحكم في هذه الآية، فإن الله تعالى قال: (**إنما المؤمنون الذين آمنوا**

---

(١) الزمر: ١١ – ١٥ .

(٢) النور: ٦٢ .

بالله ورسوله) ثم قال: (لم ينهبوا حتى يستأذنوه) فوصفهم بالامتناع عن الذهاب إلا بإذنه، وهذه صفة يجوز أن تبدل بغيرها من الصفات كما قال تعالى في موضع آخر: « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا »[1]، فجاء بصفة غير تلك الصفة، ولما قال: (إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله) وجب تخصيصهم بذلك الوصف دون غيره وهذا موضع حسن في تكرير المعاني.

ومما يعد من هذا الباب قوله تعالى: « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (١) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (٤) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ »[2]، وقد ظن قوم أن هذه الآية تكرير لا فائدة فيه وليس الأمر كذلك فإن معنى قوله (لا أعبد) يعني في المستقبل من عبادة آلهتكم ولا أنتم فاعلون فيه ما أطلبه منكم من عبادة إلهي، (ولا أنا عابد ما عبدتم) أي وما كنت عابدا قط فيما سلف ما عبدتم فيه يعني أنه لم يعهد مني عبادة صنم في الجاهلية في وقت فكيف يرجى ذلك مني في الإسلام، (ولا أنتم عابدون) في الماضي في وقت ما أنا على عبادته الآن.

ومما يجري هذا المجرى قوله تعالى: « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ

---

(١) الحجرات: ١٥ .

(٢) الكافرون: ١ – ٦ .

يَوْمِ الدِّينِ » [1]، فكرر (الرحمن الرحيم) مرتين، والفائدة في ذلك أن الأول يتعلق بأمر الدنيا والثاني يتعلق بأمر الآخرة، فما يتعلق بأمر الدنيا يرجع إلى خلق العالمين في كونه خلق كلا منهم على أكمل صفة، وأعطاه جميع ما يحتاج إليه حتى البقة والذباب، وقد يرجع إلى غير الخلق كإدرار الأرزاق، وغيرها، وأما ما يتعلق بأمر الآخرة فهو إشارة إلى الرحمة الثانية في يوم القيامة الذي هو يوم الدين[2].

وإذا كان التكرار المحض أو الكلي مع اختلاف المرجع يقع على مستوى التراكيب كما ذكر ابن الأثير – فإنه يقع أيضا على مستوى اللفظ الواحد، بمعنى أن اللفظ المكرر يتفق مع الآخر في عدد الحروف وهيئتها، وترتيبها، وأنواعها مع اختلاف المعنى أو الدلالة، كما في قوله تعالى: « **وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ** » [3]، فإن المراد بالساعة الأولى: يوم القيامة، وبالساعة الثانية: الجزء من الزمن، وهذا الضرب من التكرار هو ما أطلق عليه البلاغيون جناسا تاما[4].

القسم الثاني- تكرار جزئي، ونعني به: تكرار عنصر سبق استخدامه ولكن في أشكال وفئات مختلفة[5].

---

(١) الفاتحة: ١ – ٤ .

(٢) المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٤٧ – ١٤٩ .

(٣) الروم: ٥٥ .

(٤) راجع الإيضاح للقزويني ٤/ ٦٤٠ .

(٥) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٤٣ .

ولعل منه قوله تعالى: « كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ (١٢) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ (١٣) إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ »[1].

وإنما كرر تكذيبهم ههنا؛ لأنه لم يأتِ به على أسلوب واحد، بل تنوع فيه بضروب من الصنعة، فذكره أولا في الجملة الخبرية على وجه الإبهام، ثم جاء بالجملة الاستثنائية فأوضحه بأن كل واحد من الأحزاب كذب جميع الرسل؛ لأنهم إذا كذبوا واحدا منهم فقد كذبوا جميعهم، وفي تكرير التكذيب وإيضاحه بعد إبهامه، والتنوع في تكريره بالجملة الخبرية أولا، وبالاستثنائية ثانيا، وما في الاستثناء من والوضع على وجه التوكيد والتخصيص- المبالغة المسجلة عليهم باستحقاق أشد العذاب وأبلغه[2].

ومنه قوله تعالى: « قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (١٢) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٣) قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي (١٤) فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ »[3].

فقد ذكرت كلمة (دين) أولا مقترنة بـ (أل) ثم ذكرت مضافة إلى ياء المتكلم ، وهذا هو التكرار الجزئي.

كما ينقسم التكرار من حيث ظاهر الألفاظ، أو الجمل الكررة إلى قسمين أيضا:

---

(١) ص: ١٢ – ١٤ .

(٢) المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٤٩ ، وما بعدها.

(٣) الزمر: ١١ – ١٥ .

الأول- تكرار باللفظ والمعنى.

والآخر- تكرار بالمعنى فقط، أو بالمرادف[1].

أما الأول فقد سبقت له أمثلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ **فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ (٣٩) وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ** ﴾[4].

وقد قسمناه إلى ضربين: محض أو كلي، وجزئي، وقد سبق التمثيل لكل منهما.

وأما الثاني، وهو التكرار بالمعنى أو بالمرادف، فنحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا** ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ** ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ** ﴾[8].

---

(١) راجع المثل السائر ٢/ ١٤٧ .

(٢) القمر: ٢١ ، ٢٢ .

(٣) الرحمن: ١٣ .

(٤) المرسلات: ١٥ .

(٥) الأنبياء: ٣١ .

(٦) نوح: ٢٠ .

(٧) الأنعام: ١٢٥ .

(٨) الهمزة: ١ .

فبين كل من (سبلا) و(فجاجا)، وبين(ضيقا) و(حرجا)، وبين (همزة) و(لمزة) ترادف، أي اتفاق في المعنى مع اختلاف في اللفظ.

والتكرار بالمرادف كثير في القرآن الكريم، وله فوائد كثيرة، منها: الوفاء بحاجة البلغاء في تنوع العبارات وتلوين الأساليب، والحرية في الاختيار والانتقاء، والقدرة على التوسع في طرق الفصاحة وأساليب البيان.

وللعلماء في الترادف آراء متباينة:

بعضهم ينكر وجود الترادف التام، ويؤكد وجود المعاني الفارقة بين ألفاظه، ومن هؤلاء: المبرد وثعلب وابن فارس والفارسي والعسكري، وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحس الأدبي الذي ساعدهم على تبين المعاني الخاصة بين المترادفات.

والذي دفعهم إلى ذلك قناعتهم بأن التعبير عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة عبث يجل الواضع الحكيم عنه، وأن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، أو عين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف الآخر، وإلا لكان فضلا لا يحتاج إليه، ولذا وضع أبو هلال كتابه: (الفروق اللغوية) للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات مدللا بصورة عملية على صحة ما ذهب إليه، كما كشف ابن الأثير عن تمايز المترادفات في نسق العبارات من جهة الجرس والبناء[1].

---

(١) أسرار الترادف في القرآن الكريم للدكتور/ علي اليمني درير ص١٢ .

وإلى جانب هؤلاء نجد فريقا آخر يؤكد وجود الترادف التام وينكر وجود المعاني الفارقة بين ألفاظه، ويحتج هؤلاء بقولهم: لو كان لكل لفظة معنى خاص غير معنى مرادفها لما أمكن أن يعبر عن الشئ بغير عبارته، ويقولون: إنا نقول في (لا ريب فيه): لا شك فيه، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبر عن هذا دل على أن المعنى واحد[1].

وقد سلك الدكتور/ علي اليمني دردير أمام هذين الموقفين من ظاهرة الترادف في اللغة مسلكا وسطا يوفق بينهما، فالصحيح عنده أن الترادف في اللغة نوعان:

نوع يرجع في نشأته إلى اختلاف اللهجات في التواضع واجتماع ما تواضع عليه كل منها في اللغة الموحدة، أمثال: (سكين)، و(مدية)، بمعنى واحد، الأولى قرشية، والثانية أزدية.

وفي الحديث أن الرسول – عليه الصلاة والسلام – قال لأبي هريرة: ناولني السكين، فلم يفهم عنه، ثم التفت وقال: آلمديةَ تريد، قال :نعم، فقال: أو تسمي سكينا عنكم، ثم قال: والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ ما كنا نسميها إلا مدية.

وفيه يقول ابن جني: « كلما كثرت الألفاظ على المعنى واحد كان ذلك أولى بان تكون لغات اجتمعت لإنسان من هنا وهناك »[2].

وهذا النوع من الترادف لا تتأتى فيه المعاني الفارقة ولا يقوى

---

(١) المرجع السابق ص١٢ ، ١٣ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٧٤ .

على إنكاره أحد.

وقد فطن الأصفهاني إلى هذا، فقال: « ينبغي أن يحمل كلام من منع الترادف على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل » .

أما النوع الثاني من الترادف فيقوم على مجرد التقارب في المعاني العامة المشتركة على نحو ما نرى من أسماء الأسد والسيف والعسل ونحوها، فإنما هي في الأصل صفات اشتهرت في الاسمية ، فعدوها من المترادفات.

وهذا النوع يمثل القسم الأعظم في المترادفات، وهو مما لا يتحقق التماثل بين ألفاظه، إذ تحتفظ فيه كل كلمة بمعناها الخاص.

وعلى أساس من هذا يجب أن يكون حكمنا على الترادف بين الألفاظ، وأيضا فإن اللغة في الواقع لغتان:

- لغة بسيطة يتعامل بها الناس في الشئون العامة ويكتفون منها بتقارب الدلالات، وهذه اللغة تقر الترادف وتتوسع فيه.

- ولغة فنية راقية تحرص على الدقة وتتوخى الإحكام في البيان، ومثل هذه اللغة لا تعترف بالترادف، وترى للألفاظ خصائصها الفارقة، وسماتها المميزة.

والعالم من يفحص الأساليب ويفاضل بين المنشئين، يحتكم إلى اللغة الفنية، فيتعرف من خلالها على دقائق المعاني، ومظاهر الفوق والإبداع، فيرى في الريب معنى غير الشك، وفي قعد معنى غير جلس.

وحين يشرح الأساليب ويبسطها ويقرب معانيها العامة يستعين باللغة البسيطة، ويكتفي من الألفاظ بمعانيها القريبة، فيرى في الريب معنى الشك، وفي جلس معنى قعد دون أن يكون متناقضا في حالتيه[1].

« أما وقوعه في لغة القرآن فغير وارد على الإطلاق؛ لأنه كلام فصلت عباراته، وأحكمت ألفاظه ووضع كل حرف فيه بإتقان بديع.

والقول به قول خطير، مهما قيل فيه من دعوى التأكيد، أو التنويع.

وموضع الخطورة فيه أنه يفتح بابا للجرأة على النص القرآني فيقرءونه بالمعنى ويترخصون في ألفاظه فيحلون اللفظ محل مرادفه، وهذا ما لا يقول به مؤمن له فضل اتصال بسمو العبارة القرآنية وثرائها وأسرارها.

ولذا أنكره العلماء، وأكدوا أصالة اللفظ وتفرده، ورفضوا فكرة التأكيد الصناعي بين مترادفاته »[2]، وعليه فإن المتتبع لظاهرة التكرار بالمعنى أو المرادف في القرآن الكريم يستشعر علة دلالية وسياقية من وراء هذا التكرار، وأنه لا يكون مجرد ترداد للألفاظ.

ومن علل التكرار بالمرادف ما ذكره الزركشي من أنهم « قد يستثقلون تكرار اللفظ فيعدلون لمعناه، كقوله تعالى: « **فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا** »[3]، فإنه لما أعيد اللفظ غيَّر (فعِّل) إلى

---

(١) أسرار الترادف في القرآن الكريم ص١٦ – ١٨ .

(٢) السابق ص١٨ .

(٣) الطارق: ١٧ .

(أفْعِل)، فلما ثلّث ترك اللفظ أصلا، فقال: (رويدا)، وقوله تعالى: « **لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا** » [1] ، ثم قال (إمرا)، قال الكسائي: معناه شيئا منكرا كثير الدهاء من جهة الإنكار، من قولهم: أمِرَ القوم، إذا كثروا.

قال الفارسي: وأنا أستحسن قوله هذا.

وقوله تعالى: « **قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ** »[2]، قال الفارسي: (وراءكم) في موضع فعل الأمر، أي أخروا، والمعنى: ارجعوا تأخروا، فهو تأكيد وليس ظرفا؛ لأن الظروف لا يؤكد بها »[3] .

وقد يأخذ التكرار بالمرادف مظاهر مختلفة، منها- كما ذكر الزركشي[4]: إضافة اللفظ المكرر بمعنى جره بـ (من) البيانية، كما في قوله تعالى: « **أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ** »[5]، فأعاد العذاب بمرادفه، وهو (الرجز)، ولكنه جاء مجرورا بـ (من) البيانية، وفي هذا قصد المبالغة؛ إذ المراد: لهم عذاب مضاعف.

وقد يكون اللفظ المكرر معطوفا على مرادفه، كما في قوله تعالى: « **قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ** »[6]، وقوله تعالى: « **فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا** »[7].

---

(١) الكهف: ٧٤ .

(٢) الحديد: ١٣ .

(٣) البرهان ٣/ ٣٣ .

(٤) المرجع السابق ٣/ ٣٣، وما بعدها.

(٥) سبأ: ٥ .

(٦) يوسف: ٨٦ .

(٧) البقرة: ١٠٩ .

والتكرار بالمرادف في صورة العطف ورد في القرآن الكريم كثيرا، ومنه قوله تعالى: « لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا »[1]، وقوله تعالى: « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا »[2].

ونعود فنقرر ما قررناه سابقا من أن ما بين هذه الألفاظ المكررة ليس ترادفا تاما أو مساواة كاملة في المعنى، وإنما بينها فروق دلالية دقيقة يستشعرها المتأمل الممعن للنظر في النص الكريم.

وهناك ضرب آخر من أضرب التكرار- أضافه إلى ما سبق ذكره من أضرب التكرار الدكتور/ سعد مصلوح -وهو شبه التكرار، وهو يقوم في جوهره على التوهم؛ إذ تفتقد العناصر فيه علاقة التكرار المحض، كما تفتقد في الوقت نفسه العلاقة الصرفية القائمة على الاشتقاق أو تغاير تصريفات الإعراب.

ويتحقق شبه التكرار غالبا في مستوى التشكل الصوتي، وهو أقرب شئ إلى ما سماه الإمام السكاكي: الجناس المحرف بأنواعه: الناقص، والمذيل، ثم المضارع، واللاحق، وتجنيس القلب، وغير ذلك[3].

فلما كان الجناس الناقص بأنواعه يقتضي تشابها بين اللفظين أيا كان هذا التشابه عده ضربا من التكرار، ولكن ليس تكرار على حقيقته، وإنما هو شبيه بالتكرار.

ومن الجناس المحرَّف قوله تعالى: « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ

---

(١) طه: ١٠٧ .

(٢) طه: ١١٢ .

(٣) في البلاغة العربية ص٢٤٤ .

(٧٢) فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ»[١].

فقد اختلف لفظا: (المنذِرين)، و(المنذَرين)؛ إذ اختلفت حركة الذال فيهما، لأن الأول اسم فاعل، والثاني اسم مفعول، ومن هنا سمي ما بينهما من تشابه: شبه تكرار.

ومن شبه التكرار؛ لأنه جناس ناقص – قوله تعالى: « وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (٢٩) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ »[٢].

ومما يؤكد كون الجناس الناقص بأنواعه من قبيل شبه التكرار أنهم أطلقوا على اللفظين المتجانسين إذا ولي أحدهما الآخر مزدوجا ومكررا ومرددا، نحو قوله تعالى: « وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ»[٣] ، وفي الخبر: (المؤمنون هيِّنون ليِّنون)[٤].

وهكذا فإن التكرار بأنماطه المختلفة ومظاهره المتعددة يعد وسيلة أساسية من وسائل التماسك النصي.

ومن ثم عده عبد القاهر الجرجاني من وسائل النظم، ولفت نظر المتأمل أو المحلل لأي نص أن « ينظر في الجملِ التي تُسردُ فيعرفُ موضعَ الفصلِ فيها مِن موضعِ الوصل ثم يعرف فيما حقُّه الوصلُ موضعَ الواو من موضعِ الفاء وموضعَ الفاء من موضعِ " ثُمَّ أو " من موضعِ " أم " وموضعَ " لكنْ " من موضعِ " بل " . ويتصرفُ في التّعريفِ والتَّنكيرِ والتّقديمِ والتّأخير في الكلام كُله وفي الحذفِ

---

(١) الصافات: ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) القيامة: ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) النمل: ٢٢ .

(٤) الإيضاح لتلخيص المفتاح للقزويني ٤/ ٦٤٣ ، وما بعدها.

والتَّكرارِ والإضمارِ والإظهار فيضعُ كلاً من ذلك مكانَهُ ويستعملهُ على الصّحَّة وعلى ما ينبغي له »[1].

ولم يحض الجرجاني على توخِّي هذه الوسائل التي يتحقق بها نظم الكلام فقط، بل ينحي باللائمة على من لا يعتدون بهذه الوسائل، ولا يلقون لها بالا، فقال: « وكذلك صَنعوا في سائرِ الأبواب فجعلوا لا ينظُرونَ في الحَذفِ والتَّكرار والإظهارِ والإضمار والفصلِ والوصلِ ولا في نَوْعٍ من أنواعِ الفروقِ والوجوه إلا نظرك فيما غيرهُ أهمُّ لك بل فيما إنْ لم تعلمْهُ لم يَضُرَّك .

لا جرمَ أنّ ذلك قد ذهبَ بهم عن معرفةِ البلاغةِ، ومنعَهم أن يعرفوا مقاديرَها، وصدَّ أوجههم عن الجهةِ التي هي فيها والشِقّ الذي يحويها والمداخلُ التي تدخل منها الآفةُ على الناس في شأنِ العلم ويبلغُ الشيطانُ مُرادَه منهم في الصدّ عن طلبهِ وإحراز فضيلتهِ كثيرةٌ وهذه من أعجبها - إن وجدت مُتعجباً- وليتَ شِعْري إن كانت هذه أموراً هينةً وكان المَدى فيها قريباً والجَدا يسيراً من أينَ كان نظمٌ أشرفَ من نظمٍ »[2].

وبعد أن انتهينا من دراسة التكرار في القرآن الكريم من حيث دوره في تحقيق التماسك النصي، ومفهومه، وأغراضه، وأنماطه، وما تعلق بذلك كله من قضايا - يمكن إيجاز أهم النتائج فيما يلي:

---

(١) دلائل الإعجاز١/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ١/ ٩٨ .

١- إن ظاهرة التكرار واقعة في جميع اللغات، ومن بينها لغتنا العربية، ولكن مع اختلاف في الأنماط أو الصور.

٢- ليس التكرار أو الإعادة في القرآن الكريم أمرا غريبا على سمت اللغة، ونظامها، غير أن التكرار في القرآن الكريم يتخذ له أبعادا دلالية وأسلوبية تجعلنا نقرر أن التكرار آية من آيات إعجازه.

٣- ليس التكرار في القرآن الكريم مجرد ترداد لألفاظه وتراكيبه وعباراته وقصصه، وإنما هو وسيلة من وسائل التماسك والترابط بين أجزاء النص، حيث يربط التكرار أول الكلام بآخره.

٤- ما من تكرار يقع في القرآن الكريم سواء أكان تكرارا باللفظ والمعنى، أم تكرارا بالمعنى أو المرادف فقط إلا له مَزِيَّة ترجع إلى الأسلوب والمضمون.

٥- ليس التكرار مساويا للتوكيد اللفظي الذي قال به النحاة مساواة تامة، وإنما يعد التوكيد اللفظي صورة من صور التكرار، وعلى هذا فإن التكرار أعم وأشمل من التوكيد اللفظي؛ إذ يتخذ التكرار أنماطا وأشكالا أسلوبية لا يمكن تصنيفها تحت التوكيد اللفظي، ولذا فكل توكيد لفظي تكرار، وليس كل تكرار توكيدا لفظيا.

٦- يجب أن نمعن النظر وأن نعمل الفكر دائما في الأسلوب القرآني؛ حتى نستشف من خصائصه التعبيرية، وأبعاده الدلالية ما يكشف النقاب عن أسرار إعجازه؛ لأن القرآن الكريم معين لا ينضب، وذخائر لا تنفد للدراسات اللغوية، والإسلامية.

الفصل السادس

التنـــاص

لقد استعمل مصطلح التناص كل من الأدباء والنقاد واللغويين، وهذا المصطلح يعد وليد الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية في العصر الحديث، وإن كان لمفهومه وتطبيقه جذور عميقة وأصيلة في التراث العربي، غير أن القدماء لم يستعملوا مصطلح التناص، وإنما استعملوا مصطلح الاقتباس -كما سيأتي.

والتناص هو « العلاقة بين نصين أو أكثر، وهي التي تؤثر في طريقة قراءة النص المتناص، أي الذي تقع فيه آثار نصوص أخرى، أو أصداؤها »[1] .

وتعد جوليا كريستيفا هي مؤسسة مصطلح التناص على أساس من انعكاس واحد أو مجموعة من الأصول الثقافية في كل نص، مما يجعل التناص حوارا للنصوص.

وترى أن التناص «ترحال للنصوص، وتداخل نصي، ففي فضاء نصي معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى »[2] .

وقد جعل بوجراند وغيره من علماء النص التناص أساسا من

---

(١) المصطلحات الأدبية الحديثة د/ محمد عناني ص٤٦ .

(٢) علم النص ل/ جوليا كريستيفا ص٢١ ، ترجمة/ فريد الزاهي.

الأسس الرئيسية التي قام عليها علم لغة النص.

يقول بوجراند: «وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية أساسا مشروعا لإيجاد النصوص واستعمالها.

السبك، ويعنى به الترابط الرصفي أو اللغوي، والالتحام، ويعنى به الترابط المفهومي أو الدلالي، وقد ترجمه بعضهم بالحبك، والقصد ويعنى به قصد منشئ النص، والقبول ويتعلق بمتلقي النص، ، والتناص وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة » .

فالتناص إذن أحد المعايير السبعة التي يقوم عليها النص، حيث لا يعد النص نصا إلا إذا توافرت فيه هذه المعايير، ومنها التناص الذي « يمثل عملية استبدال من نصوص أخرى، ففي فضاء النص تتقاطع أقوال عديدة مأخوذة من نصوص أخرى، مما يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه »[1].

وقد وضح الدكتور/ صلاح فضل أن التناص لا يتحقق في النص بدرجة واحدة أو على مستوى واحد، « بل هناك درجات عديدة للتناص، مما يمكن أن يقودنا إلي التحليل النصي، فهناك مثلا خواص شكلية محددة، مثل: الإيقاعات، والأوزان، والأبنية المقطعية، ومثل أنماط الشخصيات والمواقف التي يمكن استخدامها كحد أدنى للتناص على اعتبار ما تفرضه في استخدامها مجموعة الأعراف التقليدية المتصلة بكل جنس من الأجناس الأدبية ،

---

(١) مناهج النقد المعاصر د/ صلاح فضل ص١٢٨ .

وتتمثل الدرجة الوسطى من التناص في الإشارات المتضمنة والانعكاسات غير المباشرة سواء كانت بالقبول أو الرفض لنصوص أخرى تتعلق معها مما يعتد به كمجال فعلي للتناص الحقيقي.

أما الدرجة القصوى من التناص فتقوم فيها تلك الممارسات الاقتباسية التي نراها مثلا في (الباروديا) والمعارضات، مما يحيل على مجموعة الشفرات الأسلوبية والبلاغية المستخدمة في نصوص سابقة بشكل لا يمكن أن يخفى عل القارئ المتوسط، وهو المجال الذي تمثله أبواب السرقات في النقد القديم مغفلة أهمية التوليد والتوالي ومدرجة للتحليل الأدبي في نطاق النقد المعياري والأخلاقي بالرغم من استخدامها لمصطلح الحسن في بعض الأحيان »[1] .

فليس الحديث عن العلاقة بين نصوص قديمة ونصوص جديدة وليد هذا العصر، بل درس القدماء من الأدباء والبلاغيين واللغويين هذه العلاقة بين نصوص سابقة ونصوص لاحقة استفادت منها وتأثرت بها وتفاعلت معها ، بل أفردوا مؤلفات في دراسة هذه العلاقة، ومنها: (الاقتباس من القرآن الكريم لأبي منصور الثعالبي) المتوفى سنة ٤٢٩ هـ، وهذا الكتاب يقوم أساسا « على إيراد النصوص المشتملة على مقتبسات من القرآن الكريم، وهي نصوص نثرية غالبا، شعرية في أحيان غير قليلة، وفي بعض الأحيان يعمد المؤلف إلى إيراد النصوص القرآنية الملائمة للاقتباس في غرض معين متتابعة، على نحو مباشر، مفردة غير مدرجة في

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص ص٢٢٢ ، ٢٢٣ .

نصوص أدبية من أي نوع »[1].

وإذا كان الثعالبي قد عني بالنص القرآني والعلاقة بينه وبين نصوص لاحقة استفادت منه وتأثرت به وتفاعلت معه لفظا ومعنى، أو معنى فقط فإن كثيرين غيره عنوا أيضا بدراسة هذه العلاقة بين السابق واللاحق، وأفردوا لها مؤلفات « مستقلة، مثل: (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) لابن السكيت، و(إغارة كُثَيِّر على الشعراء) للزبير بن بكار، و(سرقات أبي نواس) لمهلهل بن يموت، و(الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره) للحاتمي، و(الإبانة عن سرقات المتنبي) للعميدي.

بل إن بعضهم تناول سرقات الشعراء من القرآن الكريم، كالذي نجده في كتاب: (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لابن كناسة.

كما بحث الموضوع في ثنايا كتب النقد أولا، مثل: (صفات فحول الشعراء) لابن سلام، و(الشعر والشعراء) لابن قتيبة، و(عيار الشعر) لابن طباطبا، و(الموازنة) للآمدي، و(الوساطة) للقاضي الجرجاني »[2].

ويبدو أن أصحاب هذه المؤلفات حول السرقات قد وضعوا أصولا وشروطا للاقتباس، « فالمنطلق الذي صدر عنه النقاد والبلاغيون

---

(١) مقدمة كتاب / الاقتباس من القرآن الكريم ١/ ٨ ، للدكتور: عبد الحكيم راضي تحقيق د/ ابتسام مرهون الصفار .

(٢)مقدمة كتاب / الاقتباس من القرآن الكريم ١/ ١١ ، للدكتور: عبد الحكيم راضي تحقيق د/ ابتسام مرهون الصفار.

العرب في تناولهم للعلاقة بين السابق واللاحق أنه يحق للاحق الإفادة من السابق من معناه مطلقا، ومن لفظه بشرط أن يغير فيه بالنقص منه أو الزيادة فيه، أو بنقله من معنى إلى معنى، أو تحويله من قالب فني إلى قالب آخر »[1].

وهذا ما يتفق مع علماء النص في نظرتهم إلى التناص؛ إذ ليس التناص عندهم مجرد نقل شيء من نصوص سابقة إلى النص الحاضر، إنما لا بد أن يقتضي هذا النقل تفاعلا وتعالقا بين النص الغائب والنص الحاضر، ولذا فإن كل التعريفات التي وضعها علماء النص والنقاد « تظهر هذا التفاعل والتعالق والالتقاء والتداخل اللفظي أو المعنوي بين نص ما ونصوص أخرى سبقته استفاد منها هذا النص المراد دراسته »[2].

والتناص بهذا المفهوم يكون تابعا لمجموعة نصوص سابقة يتفاعل ويتعالق معها بكيفيات مختلفة، حصرها الدكتور/ محمد عبد المطلب في نمطين أساسيين:

« أولها: يقوم على العفوية وعدم القصد؛ إذ يتم التسرب من الخطاب الغائب إلى الحاضر في غيبة الوعي، أو يتم ارتداد النص الحاضر إلى الغائب في نفس الظرف الذهني.

ثانيهما: يعتمد على الوعي والقصد بمعنى أن الصياغة في الخطاب الحاضر تشير إلى نص آخر، وتكاد تحدده تحديدا كاملا يصل إلى درجة التنصيص، وهنا يطفو على السطح مفاهيم

---

(١)السابق ١/ ١١ .

(٢)نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي د/ أحمد عفيفي ص٨١ .

الملاقحة والمثاقفة والسرقات الأدبية والتضمين والمعارضة... إلخ »[1].

وهذا ما يطلق عليه البلاغيون الاقتباس، « وهو أن يضم الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه.

كقول الحريري: (فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب)..وقول الآخر :

إن كنتَ أزمعتَ على هجرنا من غير جرم فصبر جميلْ

وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيلْ »[2].

غير أن علماء النص توسعوا في مفهوم التناص، وجعلوه شاملا لإدخال نصوص مختلفة في النص الحادث.

ولعل التناص بهذا المفهوم الذي وضحناه هو الشائع في الدراسات النقدية والأسلوبية والأدبية، وإن كان علماء النص من اللغويين يشاركون الأدباء والنقاد والبلاغيين في هذا الفهم غير أن التناص بهذا المفهوم ألصق بالدراسات الأدبية والنقدية منه بنحو النص، ومن ثم يرى الدكتور/ تمام حسان أن التناص « علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها ببعض كما تقوم بين النص والنص، كعلاقة المسودة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه، وهذه العلاقة الأخيرة

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ص١٥٣ .

(٢)الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة تحقيق/ عبد المتعال الصعيدي ٤/ ٦٨٩ .

هي المقصودة بعبارة: (القرآن يفسر بعضه بعضا) »[1].

فالتناص بهذا المفهوم الذي أبرزه الدكتور/ تمام حسان يكون ألصق بنحو النص؛ لأن التناص الذي يخدم نحو النص – كما يقول الدكتور/ أحمد عفيفي « إنما يحمل خصوصية التطبيق، فبدلا من أن تكون هذه المفاهيم والصور المطروحة بين نص حاضر ونصوص أخرى غائبة، فإن التناص المقصود هنا ينصب على النص الواحد دون نصوص أخرى »[2].

وبذلك يكون التناص عنصرا مهما من عناصر النص، حيث يؤدي دورا أساسيا في الربط بين أجزائه، فحينما يتضمن النص الواحد عبارة غامضة ثم يذكر ما يوضحها، أو يتضمن أمرا مجملا، ثم يذكر ما يفصله، أو يتضمن تركيبا يحتمل أكثر من احتمال دلالي، ثم يذكر ما يعين أحد هذه الاحتمالات، أو يتضمن سؤالا، ثم يذكر جوابه، فإن ذلك كله يحدد المعنى ويؤكده.

ونخلص من ذلك إلى أن للتناص مفهومين:

أحدهما: ما وضحناه أولا من تداخل نصوص غائبة في نص حاضر تتفاعل وتتعالق معه على المستوى النحوي وعلى المستوى الدلالي، وهذا – كما قلنا – سائغ في الدراسات الأدبية والنقدية والأسلوبية، ولا بأس من أن يكون له علاقة أيضا بنحو النص، لما بين نحو النص وهذه الدراسات من علاقة وثيقة تتمثل في التحليل النصي.

---

(١) نحو الجملة ونحو النص ص٢.

(٢)نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي د/ أحمد عفيفي ص٨٣.

والآخر: ما أشار إليه الدكتور/ تمام حسان من أنه تفسير لشيء غامض ، أو تفصيل لمجمل، أو جواب عن سؤال، أو تحديد لمعنى محتمل، إلى غير ذلك من هذه الوجوه، وعلاقة هذا بنحو النص أوثق من سابقه، والحق أن نحو النص يفتح بابه لقبول التناص بهذين المفهومين معا، فلا مانع من تحقق التناص بمفهومه الأول، أو مفهومه الثاني، أو بالمفهومين معا، والنصوص العربية الفصيحة، وفي مقدمتها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف حافلة بالتناص بالمفهومين جميعا.

ومما وقع في القرآن الكريم من التناص بمفهومه الأول ما أطلق عليه السيوطي وغيره التضمين، وعدوه من أنواع البديع، وهو: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى أو ترتيب النظم.

قال ابن أبي الإصبع[1]: «ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلا في موضعين تضمنا فصلين من التوراة والإنجيل قوله تعالى: « **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالجُرُوحَ قِصَاصٌ** » {المائدة:٤٥} .

وقوله تبارك اسمه: « **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ**

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا » {الفتح:٢٩} .

فآية المائدة من التوراة، وآية الفتح من التوراة والإنجيل.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ، إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى ، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى » {الأعلى: ١٤ - ١٩} .

فذهب الضحاك إلى أن الإشارة في قوله تعالى: (إن هذا) إلى القرآن، والمعنى أن هذا القرآن كان في الصحف الأولى (صحف إبراهيم وموسى)، أي الكتب المنزلة عليهما، ولم يرد أن هذه الألفاظ بعينها في تلك الصحف، وإنما هو على المعنى، أي: إن معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف.

وروى الآجري عن أبي ذر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل في أيدينا شيء مما كان في يدي إبراهيم وموسى مما أنزل الله عليك ؟ قال: نعم، اقرأ يا أبا ذر: « قد أفلح من تزكى... الآيات ».

فيبدو مما ذهب إليه الضحاك أنه تناص بالمعنى، أما على رواية أبي ذر فهو تناص باللفظ والمعنى.

« ومَثَلَه – أي التضمين – ابن النقيب وغيره بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » {البقرة:٣٠} ، وعن المنافقين: « قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ » {البقرة:١٣} ، « وَقَالَتِ اليَهُودُ » {البقرة:١١٣} ، « وَقَالَتِ النَّصَارَى » {البقرة:١١٣} ، وكذلك ما أودع الله

فيه من اللغات الأعجمية »[1] .

ومنه أيضا ما ورد على ألسنة الأنبياء والمؤمنين، نحو قوله تعالى على لسان عيسى – عليه السلام – وهو في المهد: « **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ، وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا، وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** » {مريم : ٣٠ ، ٣٣} .

ونحو قوله تعالى على لسان المؤمنين: « **رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ** » {البقرة:٢٨٦} .

ومنه ما ورد على ألسنة بعض الحيوانات والطير، نحو قوله تعالى: « **قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ** » {النمل:١٨} ، وقوله تعالى: « **فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ، إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ**)) {النمل:٢٢ ، ٢٣} ، وقوله تعالى: « **وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ**» {النمل:٨٢} .

وهكذا فإن التناص بمفهومه الأول، وهو ما يحدث بين النص الحاضر ونصوص غائبة من تفاعل وتعالق وتداخل في اللفظ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

والمعنى، أو في المعنى فقط – متحقق في القرآن الكريم، وقد رأينا أن العلماء من أهل البلاغة واللغة قد أدرجوه تحت ألوان البديع؛ لأنه – كما ذكر السيوطي – يؤكد المعنى ويؤدي إلى ترتيب النظم، وهذا ما استشعره علماء النص المحدثون من أنه يسهم في بناء النص.

أما التناص بمفهومه الثاني – وهو تفسير لشيء غامض، أو تفصيل لمجمل، أو جواب عن سؤال، أو تحديد لمعنى محتمل، أو تفسير لمطلق – فإن القرآن يفسر بعضه بعضا، وهذا القول مبني على النظرة إلى القرآن على أنه كالكلمة الواحدة.

قال أبو بكر بن العربي: « ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني، منتظمة المباني علم عظيم »[1].

ومن ثم لا ينبغي تفسير الآية والوقوف على المراد منها بمعزل عن سياقها أو بمعزل عن النص القرآني كله، بل ينبغي معرفة المراد من الآية في ضوء آيات أخر توضحها وتزيل إبهامها، أو تفصل مجملها، أو تخصص عمومها، أو تقيد مطلقها، أو تكون إجابة عن سؤال إلى غير ذلك من وجوه التفسير والتوضيح، وقد عني القدماء بالنظرة الشاملة إلى النص القرآني كله عند تفسيرهم للآية؛ حتى يقفوا على المراد منها بدقة شديدة.

وممن عنوا بهذا الأمر علماء أصول الفقه؛ حتى يتمكنوا من استنباط الأحكام الفقهية استنباطا صحيحا لا لبس فيه ولا

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٦ .

تعارض، فضلا عن المفسرين و علماء علوم القرآن الذين عنوا بالربط بين الآيات وبين السور ربطا دلاليا، كما عنوا باستحضار الآيات لتوضيح الآية التي هم بصددها.

وقد تنبه بعض المعاصرين إلى أهمية تفسير القرآن بالقرآن، ومن هؤلاء الشيخ/ محمد الأمين الشنقيطي المتوفى سنة (١٩٧٣م)، حيث وضع في ذلك كتابا جليلا أسماه : (أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن)، وصل فيه إلى سورة المجادلة، وأتمه فيما بعد تلميذه الشيخ/ عطية سالم .

ومنهم الشيخ، عبد الكريم الخطيب – رحمه الله – الذي وضع كتابا أسماه: (التفسير القرآني للقرآن).

وهذا دليل على أن القرآن الكريم نص لغوي متكامل " آخذ بعضه بعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء ".

وفيما يلي نوضح بعض مظاهر التناص في القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: « **صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** »{البقرة:١٨}

فظاهر هذه الآية أن المنافقين متصفون بالصم والبكم والعمي، ولكنه تعالى بين في موضع آخر أن معنى صممهم، وبكمهم، وعماهم هو عدم انتفاعهم بأسماعهم وقلوبهم وأبصارهم، وذلك في قوله تعالى: « **وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ**

يَسْتَهْزِئُونَ » {الأحقاف:٢٦} .

ومما وضح المراد بهذه الآية أيضا قوله تعالى: « لهم قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الغَافِلُونَ» {الأعراف:١٧٩} .

٢- قوله تعالى: « وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ » {البقرة ٤٩} .

فقوله تعالى: « يسومونكم سوء العذاب » مبهم لا يفهم منه نوع العذاب، ولذا جاء قوله تعالى بعد ذلك: « يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم » موضحا للسوم.

٣- قوله تعالى: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ» {البقرة ٢١٤} .

فقوله تعالى: « مستهم البأساء والضراء» تفسير لقوله تعالى: « مثل الذين خلوا ».

٤- قوله تعالى: « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ » {البقرة ٢٥٥} .

قال البيهقي في شرح الأسماء الحسنى: قوله تعالى: (لا تأخذه سنة) تفسير للقيوم.

٥- قوله تعالى: «إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» {آل عمران ٥٩}.

فقوله تعالى: « خلقه من تراب » تفسير للمثل.

٦- قوله تعالى: « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (٢٨٣) لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ» {البقرة ٢٨٣ ، ٢٨٤}

قال ابن عباس: « قوله تعالى: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) من باب تخصيص العموم ، أو بيان المجمل لقوله تعالى: (ولا تكتموا الشهادة) ».

٧- قوله تعالى: « فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ». { الأعراف: ٧٨ }

يريد قوم صالح، فلم يبين هنا سبب رجفة الأرض بهم، ولكنه بين في موضع آخر أن سبب ذلك صيحة الملك بهم، وهو قوله تعالى: « وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ» . { هود: ٦٧ }

والظاهر أن الملك لما صاح بهم رجفت بهم الأرض من شدة الصيحة، وفارقت أرواحهم أبدانهم.

٨- قوله تعالى: « وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ». الأعراف: ١٠٨

ذكر تعالى هنا أن موسى - عليه السلام - نزع يده فإذا هي

بيضاء، ولم يبين أن ذلك البياض خالٍ من البرص، ولكنه بين ذلك في قوله تعالى: « **وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ** » {طه ٢٢}، أي: من غير برص.

٩- قوله تعالى: « **وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ** ». {النور ٣١}

فهذا الحكم عام، يشمل القواعد من النساء وغيرهن، ولذا كان قوله تعالى: « **وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** » { النور ٦٠}، تخصيصا لهذا العموم.

١٠- قوله تعالى: « **تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ». {الشورى ٥}

فقوله: " لمن في الأرض " يفهم أن الملائكة يستغفرون لمن في الأرض جميعا، أي: للمؤمنين وغيرهم ، وهذا غير مراد، حيث وضحت آية أخرى أن الملائكة يستغفرون للمؤمنين منهم، في قوله تعالى: « **الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ** » { غافر ٧ } ، وهذا معناه أن آية غافر مبينة لآية الشورى؛ إذ هو خبر محض.

١١- قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ». { الممتحنة ١}

فقوله تعالى: (تلقون إليهم بالمودة) تفسير لاتخاذهم أولياء .

١٢- قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ». {الصف ١٠ ، ١١ }

فقوله تعالى: (تؤمنون بالله ورسوله) تفسير لقوله تعالى: (هل أدلكم على تجارة) .

والدليل على أن الآية الثانية تفسير للأولى ما ذهب إليه الأخفش وغيره من أن (تؤمنون) عطف بيان على (تجارة)، وإن كان هذا يستلزم تقدير (أن) المصدرية؛ حتى يكون المصدر هو المعطوف عطف بيان على (تجارة) ، أي: هل أدلكم على تجارة: إيمان بالله ورسوله وجهاد.

ويجوز - كما قال المهدوي – أن يحمل على المعنى، وهو أن يكون (تؤمنون) ، (تجاهدون) عطف بيان على قوله: (هل أدلكم)، كأن التجارة لم يُدْرَ ما هي، فبينت بالإيمان، والجهاد، فهي هما في المعنى، فكأنه قال: هل تؤمنون وتجاهدون.

ويرى المبرد أن قوله تعالى: (تؤمنون بالله) إنشاء جاء بلفظ الخبر، أي: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا، بدليل جزم المضارع في جوابه، وهو قوله تعالى: (يغفر لكم ذنوبكم)، فصورته صورة الخبر، ومعناه الأمر.

ومهما يكن فإن الآية الثانية توضيح وتفسير من ناحية الدلالة للآية الأولى بغض النظر عن كونها عطف بيان، أو مستأنفة، فلا يعنينا هنا الموقع الإعرابي بقدر ما يعنينا العلاقة الدلالية بين الآيتين.

١٣- قوله تعالى: « إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا » {المعارج ١٩، ٢٠}.

فقوله: « إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا » تفسير للهلوع.

قوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤) ».

فقوله: « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » تفسير للصمد.

ويدخل تحت الجمل المفسرة أو المبينة ما سيق جوابا عن سؤال لما يتضمنه السؤال من غموض حتى لا يزول إلا بذكر الجواب، وهذا أيضا كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: « كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ (٤) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (٥) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ » { الهمزة: ٤ – ٦ } ، أي: هي نار الله الموقدة، فالجواب بيان وتوضيح وتفسير للحطمة.

وهكذا فإن التناص بهذا المفهوم، وهو توضيح الغامض أو تفصيل المجمل أو تخصيص العام، أو الجواب عن سؤال كثير

في القرآن الكريم، وهو ضرب من ضروب البيان، ولون من ألوان الفصاحة والبلاغة.

قال السيوطي – وقد عقد مبحثا خاصا في بيان الجمل المفسرة في القرآن الكريم تحت عنوان التفسير، وجعله نوعا من الإطناب: قال أهل البيان: وهو – أي: التفسير – أن يكون في الكلام لبس، وخفاء ، فيؤتى بما يزيله ويفسره.

الفصل السابع

السياق ودوره في فهم النص القرآني

للسياق دور أساسي فهم النص اللغوي مسموعا كان أم مقروءا، ولا بد للوصول إلى دلالات النص من وضع الكلمة، أو الجملة، في سياقها الذي وردت فيه، وقد « عني اللغويون والمفسرون بدراسة السياق لاستنباط الدلالات الحقيقية والمجازية، وطبقوا ذلك على القرآن الكريم وغيره من النصوص »[1].

ولذا فإنهم لا يعولون على دلالة الكلمة أو الجملة بمعزل عن سياقهما، فقد تتعدد دلالات الكلمة أو الجملة باختلاف السياق، ولذا كان للسياق دوره الفعال لدى المفسرين وعلماء أصول الفقه في استنباط الحكم الشرعي من الآية الكريمة، « بل كثيرا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين »[2].

ولقد سايرت مصطلح السياق مصطلحات أخرى تؤدي معناه: كالموقف، والحال، والمقام، وقد اشتهر مصطلحا الحال والمقام عند البلاغيين القدماء، ثم اشتهر مصطلح المقام أو المقامية عند علماء النص المحدثين، حيث يعدونه أحد المعايير السبعة التي يجب توافرها في النص، « أما مصطلح الحال فقد كان يرادف في أغلب استعمالاته لدى البلاغيين مصطلح المقام، فكل من المصطلحين

---

(1) نظرية علم النص د/ حسام أحمد فرج ص٢٢ .

(2) لسانيات النص د/ محمد خطابي ص٥٢ .

يقصد به: مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات التي تلابس النشاط اللغوي، ويكون لها (أو ينبغي أن يكون) تأثيرها في ذلك النشاط من خارجه بحيث لا تتحدد دلالة الكلام، أو تتجلى مزاياه إلا في ظلها، وفي ضوء ارتباطه بها، وقد ترددت في تراثنا بصدد ذلك الارتباط تلك العبارة الذائعة (لكل مقام مقال) »[1].

ولأهمية السياق تناوله كثير من الدارسين قديما وحديثا، فمنهم من تناوله من خلال قضايا لغوية أخرى، ومنهم من أفرد له بحثا، أو رسالة ، أو كتابا، ومن هذه الأعمال حول السياق ما يلي:

- السياق وأثره في توجيه المعنى في تفسير الطبري إعداد الدكتور محمد بنعدة، رسالة دكتوراه من كلية الآداب بجامعة محمد بن عبد الله بالمغرب ، عام ١٤١٨هـ.
- دلالة السياق، إعداد ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي،
رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى عام ١٤٢٤هـ.
- السياق ودلالته في توجيه المعنى، إعداد الدكتور فوزي إبراهيم عبد الرزاق، رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، مقدمة لكلية الآداب في جامعة بغداد عام ١٤١٦هـ-١٩٩٦م
- أثر السياق في النظام النحوي مع تطبيقات على كتاب: البيان في غريب القرآن لابن الأنباري إعداد الدكتور نوح

---

(١) المعنى في البلاغة العربية د/ حسن طبل ص١٩٤ .

الشهري ، رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، مقدمة لكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى ، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

- السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، إعداد الدكتور سعيد بن محمد الشهراني ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى ، عام ١٤٢٧- ٢٠٠٦م
- دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير من خلال تفسير ابن جرير، للشيخ عبد الحكيم القاسم عام ١٤٢٠هـ رسالة دكتوراه مقدمة لقسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام.
- دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام، إعداد الشيخ فهد بن شتوي الشتوي ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى . عام ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
- السياق وأثره في الدرس اللغوي ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور إبراهيم محمود خليل، رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الأردنية ، عام ١٤١١هـ.
- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ، للدكتور عبد النعيم عبد السلام خليل ، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية واللغات الشرقية بجامعة الاسكندرية عام ١٩٩٠م.

- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث للدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي - دار المنار بالقاهرة، الطبعة الأولى لعام ١٤١١هـ
- اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، عام ١٩٨٧م
- اللغة ونظرية السياق ، للدكتور علي عزت ، مقال في مجلة الفكر المعاصر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، العدد (٧٦) ١٩٧١م.
- السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني ، للدكتور زيد عمر عبد الله ، مقال في مجلة جامعة الملك سعود (ج١٥)عام ١٤٢٣هـ الرياض.

هذا بالإضافة إلى ما تناوله الدارسون من مظاهر السياق ودوره في الكشف عن دلالات النص في كتبهم ضمن موضوعات تتصل بقضايا اللغة المختلفة، فضلا عن الشذرات المتناثرة في كتب القدماء من خلال تحليلهم للنصوص اللغوية المختلفة، ولا سيما القرآن الكريم.

ونحن بدورنا نسهم في الكشف عن جوانب متعددة للسياق القرآني مطبقين ذلك على مجموعة من الآيات الكريمة لنرى إلى أي مدى يقوم السياق بأقسامه بدور فعال في استكشاف المراد من الآية القرآنية، بالإضافة إلى ما يقوم به من الربط اللغوي والدلالي بين آي الذكر الحكيم.

السياق بين اللغة والاصطلاح:

لقد وردت للفظ السياق ومشتقاته في المعاجم العربية معان كثيرة لا يعنينا ذكرها كلها ، ولكن حسبنا من هذه المعاني اللغوية ما له علاقة بالمعنى الاصطلاحي، وهو ما ذكره الزمخشري من قولهم : " وتساوقت الإبل: تتابعت. وهو يسوق الحديث أحسن سياق، و « إليك يساق الحديث ، وهذا الكلام مساقة إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده »[1].

ويبدو أن الزمخشري أول من ربط من القدماء بين المعنى اللغوي للسياق، والمعنى الاصطلاحي، اتساقا مع منهجه في أساس البلاغة القائم على الربط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي للألفاظ، ومن ثم جعل السياق أساسا في تحديد المعاني المجازية للألفاظ العربية.

أما معنى السياق الاصطلاحي فإن اللغويين والبلاغيين وغيرهم من القدماء لم يضعوا له تعريفا محددا، وإن كانوا يستعملونه في كلامهم من خلال تحليلهم للنصوص ، ولذا حاول المحدثون أن يضعوا له مفهوما في ضوء النظريات اللغوية الحديثة، فهو من حيث المدلول العام يقصد به الإطار العام الذي تنتظم فيه عناصر النص، ووحدته اللغوية، ومقياس تتصل بوساطته الجُمل فيما بينها وتترابط، بحيث يؤدي مجموع ذلك إلى إيصال معنى معيَّن، أو فكرة محددة لقارئ النص.

---

(1) أساس البلاغة ص٣١٤ .

وإن شئت قل: (السياق) هو الصورة الكلية التي تنتظم الصور الجزئية، ولا يفهم كل جزء إلا بحسب موقعه من الكل؛ وقد أثبت العلم أن الصورة الكلية تتكون من مجموعة كبيرة من الجزئيات المتشابهة أو المتباينة، تدخل كلها في تركيب الصورة.

« أما السياق القرآني، فإننا نقصد به الأغراض والمقاصد الأساسية التي تدور عليها جميع معاني القرآن إلى جانب النظم الإعجازي والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته »[1].

ومن ثم نعني بالسياق الجو العام الذي وردت فيه الآية وما يكتنفها من قرائن ودلائل، حيث هناك الكثير من الكلمات الموضوعة لأكثر من معنى، ولا يمكن استكشاف المعنى المراد إلا بملاحظة المورد الذي وردت فيه، الذي على أساسه نستطيع تقديم أحد المدلولات على ما سواه حتى لو لم يكن هو المعنى الأكثر تداولاً.

وكذلك الأمر في الجملة الواحدة، فعلى رغم ظهورها بقطع النظر عن السياق في مطلب معين إلا أننا نستكشف أمراً آخر بملاحظة السياق.

وإذا أردنا أن نعود بمصطلح السياق اللغوي إلى جذوره الأولى، فإننا نجد الإمام الشافعي ت: (٢٠٤ هـ) رحمه الله أول من استخدمه بهذا المعنى حين عقد بابا في الرسالة أسماه: (باب الصنف يبين سياقه معناه)، وعلى الرغم من أنه لم يعرفه، إلا أنه ساق أمثلة من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: « **وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ**

---

(1) دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن ص٨٨ .

سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ »[1]، ثم قال: « فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال: (إذ يعدون في السبت) دل على أنه إنما أراد أهل القرية لان القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون »[2].

وواضح مما ذكره الإمام الشافعي أنه أراد السياق اللغوي أو السياق النصي، أو السياق الداخلي، وهو وجود قرينة لغوية في النص ترشد إلى المراد منه.

ونخلص من هذا كله إلى أن السياق القرآني هو الأغراض التي بنيت عليها الآية، وما انتظم بها من القرائن اللفظية والحالية وأحوال المخاطبين بها.

وفيما يلي نتناول أقسام السياق مستشهدين على ما يوضح كل قسم من القرآن الكريم.

أقسام السياق:

يتضح مما ذكرناه من تعريفات السياق أنها تلتقي عند معنى أساسي، وهو مجموعة القرائن التي تعين على فهم النص والكشف عن المراد منه، سواء أكانت هذه القرائن عنصرا أو أكثر من عناصر النص، ويسمى حينئذ السياق الداخلي، أم كانت متمثلة في

---

(1) الأعراف: ١٦٣.

(2) الرسالة ص٧٩، وانظر: دلالة السياق د/ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ص٣٣.

مجموعة الظروف المكانية أو الزمانية أو الثقافية أو الاجتماعية المحيطة بالنص، وليست عنصرا من عناصره، وتسمى حينئذ السياق الخارجي، وعليه فإن السياق نوعان:

- سياق دخلي أو نصي.
- سياق خارجي.

وقد اشتمل القرآن الكريم على هذين النوعين.

ولا شك أن المفسرين اعتمدوا على السياق القرآني بنوعيه في تحليل الآيات، والكشف عن معانيها، ثم إن اعتبار المفسرين السياق منهجا عاما في تفسيرهم للقرآن الكريم جعلهم يوظفونه في فهم دلالات ألفاظه وتراكيبه، وقد تجلى اعتماد المنهج السياقي أكثر ما تجلى في تفسير القرآن بالقرآن ولما كانت دلالة السياق من أهم القرائن التي تدل على مراد المتكلم، وإثبات المعنى المراد دون غيره، فإن المفسرين اهتموا بمنهج السياق، واعتبروا كل قول لا يؤيده السياق لا عبرة به، ولا يعول عليه.

فأنت إذا رجعت إلى كتب التفسير، وجدت المفسرين يقولون: « وهذا أحسن وأقوى؛ لأن السياق.. »، ويقولون: « ولكن السياق أدلُّ على المعنى »، ويقولون : « وتركيب السياق يأبى ذلك »، ويقولون: « فإن السياق يقتضي»، ويقولون: « لا نأباه إذا صلح له السياق »، ويقولون: « وهو الذي يؤذن به السياق»، وأخيراً لا آخراً يقولون: « وهو بعيد عن السياق »، إلى آخر عباراتهم .

وقد وضح الشاطبي دور السياق في فهم النص القرآني فقال: « المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل ... فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم والالتفات إلى أول الكلام وآخره،

بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا يُنظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جُمل، فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرَّق النظر في أجزائه، فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض »[1].

وبعض المفسرين كثيراً ما يستعمل السياق بعبارات مرادفة يطلقونها في معنى السياق،ومنها: نظم الآية، نسق الآية، روح الآية، ظاهر الآية، ملاءمة الكلام، مقتضى الكلام، فحوى الكلام، الإطار العام، الجو العام، المعنى العام، القرينة ، المقام، ونحوها، وهذه المصطلحات كلها معتمدة على النص الذي هو مناط السياق.

وفيما يلي نتناول نوعي السياق الداخلي والخارجي في القرآن الكريم موضحين ذلك بنصوص من آي الذكر الحكيم.

أولا : السياق الداخلي:

ونعني بالسياق الداخلي « النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم »[2]، فـ « السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها، والكتاب كله »[3].

---

(1) الموافقات ٣ / ٣٥١ .

(2) دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر ص٥٧ .

(3) دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر ص٥٧ .

فقد استند صالح بن كيسان إلى السياق الداخلي في تفسير النفس وبيان المراد منها في قوله تعالى: « **وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ** »[1] ، فقال: « إنما يراد بهذا الكافر ثم قال : اقرأ ما بعدها يدلك على ذلك " يعني قوله تعالى: « **لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ** »[2].

ويرى حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس أن المقصود بالآية البر والفاجر، واستند أيضا إلى السياق الداخلي ، حيث يستفاد ذلك من عموم الآية : « **وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ** »[3] ، وقد رجح الطبري هذا القول الثاني ، فقال: « وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال : عني بها البر والفاجر لأن الله أتبع هذه الآيات قوله: « **وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ** »[4]، والإنسان في هذا الموضع بمعنى : الناس كلهم غير مخصوص منهم بعض دون بعض فمعلوم أن معنى قوله : « وجاءت سكرة الموت بالحق » : وجاءتك أيها الإنسان سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد ، وإذا كان ذلك كذلك كانت بينة صحة ما قلنا »[5].

ونلاحظ أن الطبري لم يفسر الآية بمعزل عن السياق الداخلي أيضا، حيث استشهد بعموم لفظ الإنسان في الآية

---

(1) ق : ٢١ .

(2) تفسير الطبري ج٢٢ ص٣٥٠ ، والآية رقم ٢٢ من سورة ق .

(3) ق : ١٩ .

(4) ق : ١٦ .

(5) تفسير الطبري ج٢٢ ص٣٥٠ .

السابقة.

كما استند الزمخشري إلى السياق الداخلي في تفسير قوله تعالى: « **قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا** »[1]، فقد رجح أن يكون معنى قوله تعالى : " فينا ضعيفا " : « لا قوة لك ولا عز فيما بيننا ، فلا تقدر على الامتناع منا إن أردنا بك مكروهاً »[2]، ورد تفسير بعضهم لكلمة (ضعيفا) أن يكون بمعنى (أعمى)، فقال: « وليس بسديد؛ لأنّ (فِينَا) يأباه ، ألا ترى أنه لو قيل إنا لنراك فينا أعمى ، لم يكن كلاماً؛ لأن الأعمى أعمى فيهم وفي غيرهم »[3] .

ولما كان السياق ما سيق الكلام من أجله فإن الإمام الغزالي لم يفهم من قوله تعالى: « **فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** »[4] أن النهي عن البيع في الآية مقصود لذاته « وإنما لكونه مانعا من السعي الواجب إلى الجمعة »[5] ، فالأمر بترك النهي مقيد بوقت صلاة الجمعة ، والدليل على ذلك أول الآية ، وهو قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة » ، « وما نزلت الآية لبيان أحكام البياعات ما يحل

---

(1) هود: ٩١ .

(2) الكشاف ٢ / ٤٣٢ .

(3) الكشاف ٢ / ٤٣٢ .

(4) الجمعة: ٩ .

(5) السياق عند الأصوليين المصطلح والمفهوم د/ فاطمة بوسلامة، بحث منشور بمجلة الإحياء بالرباط العدد ٢٥ سنة ٢٠٠٧ ص٤٢ .

ما يحل منها وما يحرم، فالتعرض للبيع – لأمر يرجع إلى البيع في سياق هذا الكلام – يخبط الكلام ويخرجه عن مقصوده »[1].

وقد اتسع مفهوم السياق عند الشاطبي ليشمل سياق السورة كله، وذلك عند تفسير قوله تعالى: « **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ** »[2]، قال: « فإن سياق الكلام يدل على أن المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص؛ فإن السورة من أولها إلى آخرها مقررة لقواعد التوحيد، وهادمة لقواعد الشرك وما يليه، والذى تقدم قبل الآية قصة إبراهيم عليه السلام فى محاجته بالأدلة التى أظهرها لهم فى الكوكب والقمر والشمس، وكان قد تقدم قبل ذلك فى قوله تعالى: « **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ** »[3]، فبين أنه لا أحد أظلم ممن ارتكب هاتين الخلتين، وظهر أنهما المعني بهما في سورة الأنعام »[4].

فهذه الأمثلة من القرآن الكريم توضح لنا أهمية السياق اللغوي، أو الداخلي، أو النصي في الكشف عن المعنى المراد من الآية.

ثانيا- السياق الخارجي:

وضحنا فيما مضى أن السياق الداخلي أو النصي أو اللغوي هو

---

(1) شفاء الغليل ص ٥١، ٥٢.

(2) الأنعام: ٨٢.

(3) الأنعام: ٢١.

(4) الموافقات ٣/ ٢٧٦، وانظر: السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، بحث منشور بمجلة الإحياء بالرباط العدد ٢٥ سنة ٢٠٠٧ ص٥٧.

الدليل أو القرينة التي تتمثل في عنصر من عناصر النص .

أما السياق الخارجي فقد عرفه علماء النص بأنه « ما يشير إلى الموقف الاتصالي بعناصره : المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارئ، والعلاقة بينهما، وزمان ومكان النص ، والظروف الاجتماعية والسياسية المرتبطة به »[1].

وقد عني المفسرون والبلاغيون وعلماء علوم القرآن والأصوليون بالسياق الخارجي للنص القرآني عناية فائقة ؛ لأنه هو الذي يعينهم على فهم المراد من الآية الكريمة، قال الشاطبي: « المساقات تختلف باختلاف الأحوال، والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان »[2].

وقال السيوطي في الإتقان: « قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب. وقد أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى: « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ »[3] وقال: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون، حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت

---

(1) نظرية علم النص د/ حسام أحمد فرج ص٢٥ .

(2) الموافقات ٣ / ٣٥١ .

(3) آل عمران: ١٨٨ .

في أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه.

وحكى عن عثمان بن مظعون وعمرو بن معدي كرب أنهما كانا يقولان الخمر مباحة، ويحتجان بقوله تعالى: « **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ** »[1]، ولو علما سبب نزولها لم يقولا ذلك، وهو أن ناساً قالوا لما حرمت الخمر: كيف بمن قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي رجس؟ فنزلت »[2].

وقال السعدي: « النظر لسياق الآيات، مع العلم بأحوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد منه »[3].

وقد تتبع بعضهم أنماط السياق القرآني فقسمه إلى سياق مكاني، وسياق زماني، وسياق تاريخي، وسياق موضوعي، وسياق مقاصدي، فضلا عن السياق اللغوي الذي هو الداخلي وقد سبق الحديث عنه.

أما السياق المكاني فيتمثل في معرفة علاقة السورة القرآنية بما قبلها من السور وبما بعدها، أو علاقة الآية الواحدة ضمن السورة بما قبلها وبما بعدها من الآيات، والعلماء يطلقون على هذا النوع

---

(1) المائدة: ٩٣ .

(2) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٩٥ ، ٩٦ .

(3) تيسير الكريم الرحمن ١ / ٣٠ .

من السياق اسم (المناسبات)، ولهم فيه بعض المؤلفات، وقد يتعرض إليه المفسرون في أثناء تفسيرهم للقرآن الكريم؛ فتجدهم يقولون: " مناسبة الآيات لما قبلها.."، ويقولون: " ووجه مناسبتها للسورة التي قبلها".."، ويقولون: " فإن مناسبتها لما معها من الآيات.."، ونحو هذا غير قليل.

وقد تناولنا فيما مضى علم المناسبات في معرض حديثنا عن الربط اللغوي والموضوعي بين عناصر النص القرآني، كما يشمل السياق المكاني معرفة المكان أو البلد الذي نزلت فيه السورة أو الآية.

وأما السياق الزماني فيقصد به معرفة ما نزل من القرآن أولاً، وما نزل آخراً، وفائدة ذلك تتضح عند ما ظاهره التعارض من الآيات، فمعرفة زمان الآية أو السورة يزيل هذا اللبس.

فمثلاً قوله تعالى: « **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** »[1] ، فلا يمكن معرفة المقصود من هذه الآية إلا بعد معرفة وقت نزولها، وأنها سابقة في النزول لقوله تعالى: « **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** »[2] ؛ قال ابن العربي: « المتوفى عنها زوجها كانت بالخيار بين أن تخرج من بيتها وبين أن تبقى بآية الإخراج، ثم نسخها الله

---

(1) البقرة: ٢٤٠ .

(2) البقرة: ٢٣٤ .

تعالى بالآية التي فيها التربص، ثم أكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم »[1] .

وكذلك قوله تعالى: « **وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً** »[2] ، فهذه الآية لا يمكن بيان المقصود منها إلا إذا عرفنا ما نزل بعدها من آيات، كقوله تعالى: « **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ** »[3] ، قال ابن عباس رضي الله عنهما: « كان الحكم كذلك – أي كما جاء في سورة النساء – حتى أنزل الله سورة النور فنسخها بالجلد، أو الرجم »، قال ابن كثير بعد أن ساق قول ابن عباس: « وكذا روي عن عكرمة، وسعيد بن جبير، والحسن، وعطاء...أنها منسوخة، وهو أمر متفق عليه »[4]، وقل مثل ذلك في غير ذلك من الآيات المتقدمة والمتأخرة في النزول.

وأما السياق التاريخي فهو ما يعرف عند المفسرين بأسباب النزول ومعرفته أمر مهم للمفسر، وتتوقف على معرفته فهم الآيات، وما ينبني عليها من أحكام؛ فمثلاً قوله تعالى: « **وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** »[5]، لا يمكن أن نفهم منه التقاعد والتقاعس عن

---

(1) أحكام القرآن ١ / ٣٩٩ .

(2) النساء: ١٥ .

(3) النور: ٢ .

(4) تفسير ابن كثير ٣ / ٣٨٤ .

(5) البقرة: ١٩٥ .

واجب الجهاد، وعدم اقتحام ميادين القتال، فهذا فهم غير مراد من الآية، بل ينبغي أن نفهم هذا الخطاب القرآني على ضوء سبب النزول الذي نزلت الآية بسببه؛ وإنما المعنى كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: « ليس ذلك في القتال، إنما هو في النفقة أن تُمْسكَ بيدك عن النفقة في سبيل الله »[1].

يوضح هذا المعنى ما رواه « الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران قال: حمل رجل من المهاجرين بالقسطنطينية على صف العدو حتى خَرَقه، ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فقال ناس: ألقى بيده إلى التهلكة. فقال أبو أيوب: نحن أعلم بهذه الآية إنما نزلت فينا، صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشَهِدنا معه المشاهد ونصرناه، فلما فشا الإسلام وظهر، اجتمعنا معشر الأنصار نَجِيًا، فقلنا: قد أكرمنا الله بصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ونَصْرِه، حتى فشا الإسلام وكثر أهلُه، وكنا قد آثرناه على الأهلين والأموال والأولاد، وقد وضعت الحرب أوزارها، فنرجع إلى أهلينا وأولادنا فنقيم فيهما. فنزل فينا: « **وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** » فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد »[2].

وأيضاً قوله تعالى: « **إِن مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ**»[3]، لا ينبغي أن يفهم من هذه الآية كراهة الأزواج

---

(1) تفسير ابن كثير ١ / ٥٢٩ .

(2) تفسير ابن كثير ١ / ٥٢٩ .

(3) التغابن: ١٤ .

والأولاد والبعد عنهم، وإنما ينبغي أن تفهم على ضوء سبب النزول الذي وردت فيه؛ وهو أن أناساً من قبائل العرب كان يسلم الرجل أو النفر من الحي، فيخرجون من عشائرهم، ويدعون أزواجهم وأولادهم وآباءهم عامدين إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتقوم عشائرهم وأزواجهم وأولادهم وآباؤهم، فيناشدونهم الله أن لا يفارقوهم، ولا يؤثروا عليهم غيرهم، فمنهم من يرق ويرجع إليهم، ومنهم من يمضي حتى يلحق بنبي الله صلى الله عليه وسلم. فنزلت الآية لتخبر أن الأزواج والأولاد بقدر ما هم نعمة من الله يمنُّ بها على الإنسان، فهم في الوقت نفسه امتحان واختبار له؛ ليُعلم أيضحي بدينه لأجلهم، أم يضحي بهم لأجل دينهم في حال استدعى الأمر منه التضحية [1].

ولأهمية أسباب النزول في فهم المراد من الآية أو السورة عني بها العلماء عناية فائقة مما جعلهم يخرجون لها مؤلفات: كأسباب النزول للواحدي والنيسابوري، ولباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، وصحيح أسباب النزول للعلامة مقبل بن هادي.

وأما السياق الموضوعي: فيُقصد به دراسة الآية أو الآيات بحسب الموضوع الذي تندرج تحته، كآيات الجهاد مثلاً، وآيات النفاق، وآيات الدعوة، وآيات الموالاة، ونحو ذلك من الآيات التي ينظمها موضوع واحد؛ فمثلاً حكم شرب الخمر لا يمكن أن نأخذه من قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ

---

(1) انظر تفسير الطبري ٢٣ / ٤٢٣.

وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا »[1]، ولا من قوله سبحانه: « لَا تَقْرَبُوا الصلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »[2]، وإنما لا بد أن نضع هاتين الآيتين إلى جانب قوله تعالى: « إِنَمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشيْطَانِ فَاجْتَنِبُوه »[3]، ليتبين لنا حكم شرب الخمر، وانه حرام يجب اجتنابه، وعدم قربانه.

واعتباراً لهذا النوع من السياقات، ظهر ما يسمى بالتفسير الموضوعي للقرآن، فقد أُلفت بعض التفاسير المعاصرة التي تنطلق في تفسيرها للقرآن الكريم، من خلال تفسير كل موضوع على حده، فيتم تجميع الآيات ذات الموضوع الواحد تحت وحدة موضوعية واحدة، ويُربط أجزاؤها بعضها ببعض، ليستخرج منها المفسر فهماً عاماً لمجموعها .

وأما السياق المقصدي: فيُقصد به النظر إلى الآية القرآنية من خلال مقاصد القرآن الكلية، وفي ضوء الرؤية القرآنية للموضوع المعالَج. فمثلاً قوله تعالى: « لا تَأْكُلُوا الرِبَا أضْعَافاً مُضَاعَفَةً »[4]، لا يمكن أن نفهم هذا النص فهماً صحيحاً إلا إذا نظرنا إليه على ضوء موقف القرآن عموماً من الربا، وإلا لأدى بنا الأمر إلى القول بجواز أكل الربا القليل، كما ذهب إلى القول بذلك بعض المعاصرين.

---

(1) البقرة: ٢١٩ .

(2) النساء: ٤٣ .

(3) المائدة ٩٠ .

(4) آل عمران: ١٣٠ .

وأيضاً فإن الآيات الدالة على قتال المشركين لإدخالهم في الإسلام، لا يمكن أن تفهم إلا في ضوء النصوص الأخرى الداعية إلى الدعوة بالحسنى والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن.

وهكذا فإن السياق الخارجي للنص القرآني على نحو ما وضحنا يشكل أهمية فائقة في فهم المراد من الآية أو السورة.

وإذا تضافر السياق الداخلي والسياق الخارجي على فهم المراد من الآية أو السورة كان الفهم أتم وأكمل.

خـــاتمـــة

وبعد تطبيقنا للمعايير النصية على القرآن الكريم يجدر بنا أن نستخلص فيما يلي أهم النتائج:

١- إن القرآن الكريم مترابط الأجزاء والآيات والسور، فهو كالكلمة الواحدة.

٢- كل كلمة في القرآن الكريم وضعت في موضعها اللائق بها من النص، بحيث تكتسب في إطار النظم والسياق مزايا دلالية وبلاغية لا حصر لها.

٣- إن القرآن الكريم ليس معجزا بألفاظه فقط، أو تراكيبه فقط، أو معانيه فقط، وإنما هو معجز بنظمه وتماسك تراكيبه، وتضافر معانيه وألفاظه.

٤- لا تخلو لغة من اللغات الإنسانية من ظاهرة الحذف، فهو مظهر من مظاهر الإيجاز في اللغة العربية وغيرها من اللغات، ومن ثم كان مظهرا من مظاهر الإيجاز البليغ في القرآن الكريم، ودليلا من دلائل الإعجاز، وللحذف في القرآن الكريم صور مختلفة وأنماط متعددة ، ودلالات متنوعة.

٥- ليست الإحالة بشتى أنواعها في القرآن الكريم مجرد ربط بين عناصر النص، وإنما لها أبعاد دلالية وبلاغية تكشف عن جانب مهم من جوانب إعجازه.

٦- وكل تكرار في القرآن الكريم سواء أكان على مستوى

الكلمة أم على مستوى الجملة أم على مستوى الآية ليس مقصودا بحد ذاته، وإنما يرمي إلى أبعاد دلالية وبلاغية وجمالية تضفي على المعنى ألوانا من العمق والتأكيد والتنوع.

٧- وإذا كان التناص بمفهومه الأدبي أو النقدي الذي يقتضي استدعاء نص غائب وتفاعله في نص حاضر ، أو بمفهومه النصي الذي يقتضي توضيحا لغامض أو تفصيلا لمجمل، أو جوابا عن سؤال – مظهرا من مظاهر الجمال والتماسك في أي نص لغوي، فإنه يمثل في القرآن الكريم قيمة بلاغية ونصية لا تدانيها قيمة من قيم الجمال في أي لغة أخرى.

٨- والسياق بأنواعه لا غنى لأي نص لغوي عنه في فهم المعنى المراد، وهذا يتجلى بصورة أوضح وأكمل في النص القرآني، وقد اعتمد عليه المفسرون ، والبلاغيون، وكل من له صلة بالنص القرآني في فهم ما ترمي إليه الآية أو السورة من معان أو دلالات أو أحكام.

((وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب))

المصادر والمراجع

١) **الإبداع الموازي: التحليل النصي للشعر**، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ٢٠٠١م.

٢) **الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي**، حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، د . ت .

٣) **أحكام القرآن لابن العربي: محمد بن عبد الله الأندلسي**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى د . ت .

٤) **أسرار الترادف في القرآن الكريم**، د/ علي اليمني دردير، دار ابن حنظل، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥) **إعجاز القرآن للباقلاني**: أبي بكر محمد بن الطيب، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، د. ت.

٦) **الاقتباس من القرآن الكريم لأبي منصور الثعالبي** ، تحقيق د/ ابتسام مرهون الصفار، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٣م.

٧) **الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني**، دار إحياء العلوم – بيروت – ١٩٩٨م.

٨) **الإيضاح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني**، تحقيق/ عبد المتعال الصعيدي مكتبة الآداب بالقاهرة ، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .

٩) **البديع: المصطلح والقيمة**، د/ عبد الواحد علام، الطبعة

الثانية ٢٠٠١ ، مطبعة العمرانية للأوفست.

١٠) **البرهان في توجيه متشابه القرآن**، تأليف/ تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق/ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ.

١١) **البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث د . ت .

١٢) **بلاغة الخطاب وعلم النص**، د/ صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٦٤ ، الكويت، أغسطس ١٩٩٢م.

١٣) **البيان في روائع القرآن**- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني للدكتور تمام حسان - عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٤) **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، تأليف د/ عبد الفتاح لاشين ، الناشر دار المريخ بالرياض، د . ت .

١٥) **تفسير أبي السعود**: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لـ (محمد بن محمد العمادي أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د . ت .

١٦) **تفسير البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧) **تفسير القرآن العظيم** ، المعروف بتفسير ابن كثير،

تحقيق/ مصطفى السيد محمد، مؤسسة قرطبة –ومكتبة أولاد الشيخ للتراث بالجيزة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

١٨) **تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثالثة- دار الغد العربي. القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٩) **تفسير النسفي** للإمام الجليل العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٠) **تناسق الدرر في تناسب السور للسيوطي** ، تحقيق/ عبد القادر أحمد عطا، دار الاعصام بالقاهرة.

٢١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، المعروف بتفسير السعدي، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

٢٢) حاشية النفحات على شرح الورقات، تأليف/ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٨م.

٢٣) **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

٢٤) **خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د/ تمام حسان**، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم، د/ أشرف عبد البديع عبد الكريم، دار فرحة للنشر والتوزيع ٢٠٠٣م.

٢٦) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد

محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٧)**دلائل الإعجاز**، تاليف الشيخ الأمام أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى، قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٨)**دلالة السياق، د/ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي**، رسالة دكتوراه في علم اللغة – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤١٨هـ .

٢٩)**دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن**، د. عبد الوهاب الحارثي،عمان، ط١، ١٩٨٩ .

٣٠)**دور الكلمة في اللغة ، تأليف/ ستيفن أولمان**، ترجمة د/ كمال بشر، مكتبة الشباب، د . ت .

٣١)**الرسالة للشافعي، إعداد ودراسة د/ محمد نبيل غنايم، إشراف ومراجعة د/ عبد الصبور شاهين**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٣٢)**سنن ابن ماجة.**

٣٣) **السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة** ، بحث منشور بمجلة الإحياء بالرباط العدد ٢٥ سنة ٢٠٠٧.

٣٤) **السياق عند الأصوليين المصطلح والمفهوم د/ فاطمة بوسلامة**، بحث منشور بمجلة الإحياء بالرباط العدد ٢٥ سنة ٢٠٠٧.

٣٥) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت .

٣٦)**شرح قطر الندى وبل الصدى** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة ١٣٨٣م.

٣٧)**شرح كافية ابن الحاجب في النحو:** لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .

٣٨)**شرح المفصل:** لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٩)**شرك الأمل لصيد شوارد المسائل في المعاني والبيان والبديع**، تأليف/ علي صقر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٤٠)**علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم**، د/ محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١ م.

٤١)**العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر ٢٠٠١م.

٤٢)**علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دراسة تطبيقية على السور المكية، د/ صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٣)**علم النص ل/ جوليا كريستيفا**، ترجمة/ فريد الزاهي،

مراجعة/ عبد الجليل ناظم، دار طوبقال – المغرب – الطبعة الثانية – ١٩٩٧م.

٤٤) **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، د/ سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٥) **قضايا الحداثة** عند عبد القاهر الجرجاني ، د/ محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

٤٦) **قواعد العربية**: دراسة وصفية في ضوء القرآن الكريم، د/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٧) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري- دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي- بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٨) **لسان العرب لابن منظور**، ط. دار المعارف بالقاهرة- د. ت .

٤٩) **لسانيات النص**: مدخل إلى انسجام الخطاب، د/ محمد خطابي، المركز الثقافي العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٥٠) **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

٥١) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح ضياء

الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٩٥ م.

٥٢) **مداخل إعجاز القرآن لـ / محمود محمد شاكر**، نشر/ مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط. أ ٢٠٠٢م .

٥٣)**مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع للسيوطي**، تحقيق/ محمد يوسف الشربجي، رسالة منشورة في مجلة الأحمدية – العدد الرابع جمادى الأولى ١٤٢٠هـ .

٥٤) **مسند الإمام أحمد**.

٥٥)**المصطلحات الأدبية الحديثة د/ محمد عناني** ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – القاهرة ، ط. ثانية ١٩٩٧م.

٥٦)**معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء**، الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار- ط. الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ/ محمد على النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة، مايو ١٩٦٦م، والجزء الثالث منه تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ/ على النجدي ناصف- الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥٧)**المعنى في البلاغة العربية د/ حسن طبل**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٥٨)**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري المصري،حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين

عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٥٩) **مقالات في اللغة والأدب**، د/ تمام حسان، عالم الكتب ، ط. أ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٦٠) **المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد**، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م الطبعة الثالثة .

٦١) **من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم** للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع- حي الجامعة بالفيوم ٢٠٠٢م .

٦٢) **مناهج النقد المعاصر د/ صلاح فضل** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦م.

٦٣) **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٦٤) **الموافقات في أصول الشريعة** ، لأبي إسحاق الشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، خرج أحاديثه/ أحمد السيد أحمد علي، مع شرح تعليقات فضيلة الشيخ/ عبد الله دراز، مكتبة الأسرة ٢٠٠٦م .

٦٥) **نحو الجملة ونحو النص** ، د/ تمام حسان ، نص محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بأم القرى – مكة المكرمة – في الموسم لثقافي الصيفي لعام ١٩٩٥م.

٦٦) **نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي** للدكتور / احمد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ٢٠٠١ م

٦٧) **النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي**، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٨) **النحو والفكر والإبداع**: دراسة في تفكيك النص وتوثيقه، د/ ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.

٦٩) **نزهة الطلاب فيما يتعلق بالبسملة من فن الإعراب**، للشيخ/ يوسف بن إسماعيل سعيد الصفتي، تحقيق/ د/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٠) **نسيج النص، لـ (الأزهر الزناد)** – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٧١) **النص والخطاب والإجراء** لـ (روبرت دي بوجراند)، ترجمة د/ تمام حسان، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٢) **نظرية علم النص**: رؤية منهجية في بناء النص النثري، د/ حسام أحمد فرج، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٧٣) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** للإمام برهان أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.

٧٤) **الواو في العربية بين الصوت والدلالة، د/ أحمد محمد عبد الراضي، ١٩٩٧م.**

المحتـــــوى

الموضـــوع	رقم الصفحة
تقديـــم	٧
تمهيـــد	١١
الفصـــل الأول: التضام	١٩
الفصـــل الثاني: الربط الموضوعي	٢٧
الفصـــل الثالث: الحذف	٤٧
الفصـــل الرابـــــع: الإحالة	٩٩
الفصل الخامس: التكرار	١٣٩
الفصل السادس: التناص	١٧٥
الفصل السابع: السياق	١٩٣
خاتمة	٢١٣
المصادر والمراجع	٢١٥